مركز البحوث العربية والأفريقية

لجنة توثيق تاريخ الشيوعية
المصرية حتى عام ١٩٦٥

سلسلة ورش عمل التوثيق ٩

# المهنيون
## والحركة الشيوعية المصرية
## حتى عام ١٩٦٥


أديب ديمترى
سعد الطويل
فوزى حبشى
كمال فهمى
محروس سليمان

تحرير: سعد الطويل

اســـــم الكتاب: المهنيون والحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥

تـــأليــــف: أديب ديمترى وآخرون

تحــريــر: سعد الطويل

إعــداد فني: ناهد عفيفي

جرافيك للغلاف: إسلام حنفى

مسركز البحـوث العـربية والإفريقية- ٥ شارع حسن برادة متفرع من شــارع قرة بن شريك- أمام مستشفى رمد الجيزة

القاهرة - ت/ف: ٣٧٧٤٤٦٤٤ - ٣٥٠١٤٧٨٥

البريد الإلكتروني: info@aarcegypt.org

الموقع على الإنترنت: Website: aarcegypt.org

الناشــــر: مركز المدينة للاعلام والنشر

الطبعة الأولى:

رقم الإيداع: ٩٥٦١ / ٢٠٠٨

الترقيم الدولي: 977-6130-23-2

# المحتويات

# تصـــدير

كان للحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥ دورها وأثرها في الطبقات والفئات المختلفة في المجتمع المصري، وإن كان ذلك بدرجات متباينة ومتفاوتـــة، وحين بدأ مشروع توثيق تاريخ تلك المرحلة بعد نحو خمسة وثلاثين عاماً لم يكــن من السهل تذكر كل أدوار وتأثير الحركة في مجال المهنيين، وأصبحت الذاكرة هي المصدر الأول في التوثيق، ولذلك صعب إلى حد كبير إتمام عملية التوثيـــق فـــي مجالات مختلفة بما يقدم صورة كاملة أو تقريبية لعلاقة الحركة، بطبقات المجتمـــع وفئاته، ولكل ذلك رأت لجنة التوثيق والمركز الاقتصار على دور الشيوعيين فـــي صفوف المهندسين وفي نشاط المعلمين من أجل تحقيق مطالبهم وتطـــوير عمليـــة التعليم.

وفيما يتعلق بالنشاط بين المهندسين فهو عبارة عن تقرير وافٍ أعده المهندس كمال فهمي" واعتمد فيه، إلى جانب الذاكرة، على أعداد نشرة المهندســـين التـــي كانت تصدرها مجموعة المهندسين في "حدتو" خلال الســـنوات ٤٧-٤٨. يـــضاف إلى ذلك التقرير ملاحظات تكميلية من المهندسين "فوزي حبشي" و"سعد الطويل".

ولا يمكن أن يقال إن ما يقدم في موضـــوع النشاط بين المعلمين هـــو صـــورة كاملة أو حتى كافية ولكنها محاولة للتذكر وتشير إلى بعض الأنشطة والنـــضالات وقد شاب توثيقها بعض القصور، لكننا يمكن أن نعتبرها صورة تقريبية لما كان.

وإذا تراوحت المحاولة بين محاولة التوثيق الدقيق وشحذ الذاكرة فهـــذا هـــو المتاح بعد كل تلك السنوات.

**تنويه:** كان المتفق عليه أن يقوم عضو اللجنة الزميـــل "رمـــسيس لبيـــب" بتحرير ورشة النشاط بين المعلمين. وقد حاول القيام بذلك ولكن المرض عاجله فلم يتمكن من استكمال المراجعة واستكملها بدلاً منه "فوزي حبشي" ثم "سعد الطويل".

**المحـــرر**

# أولا: المهندسون في الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥

# تقرير عن النشاط الشيوعي في مجال المهندسين

## إعداد: م. كمال فهمي

## مقـــدمـــة

عندما طلبت "لجنة توثيق الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥" من كاتب هذه السطور أن يسجل ذكرياته عن النشاط الشيوعي في مجال المهندسين لتكون بمثابة ورقة عمل لورشة تعقد لدراسة هذا الموضوع، ترددت كثيرا لأن النشاط في هذا المجال كان محدودا بفترة زمنية قديمة جدا إذ أنه بدأ في أواخر ١٩٤٦ وتوقف في منتصف ١٩٤٨ أي أنها كانت بأكملها في العهد الملكي السعيد! ولبعد المسافة الزمنية فإن الذاكرة لا تعي منها إلا أقل القليل. ولذا سعيت للحصول على مجلد كامل "للنشرة الهندسية" التي كنا نصدرها في هذا الوقت -التي للأسف لم أحتفظ بجميع أعدادها- ولما وجدته لدى أحد الزملاء أصبح في يدي مصدر موثق لهذا النشاط فأقدمت على كتابة هذا التقرير.

وتيسيرا للقارئ الذي لا يرغب في الاطلاع على كل تفاصيل الأحداث، أبرزت له (أساسا بالبنط الثقيل)، بجانب العناوين، بعض الجمل التي تتعرض لأهم النقاط بحيث يمكن لمن يتابع قراءتها أن يلم بالخطوط العريضة لمضمون التقرير. ويمكن للقارئ، بطبيعة الحال تحديد البنود التي تستهويه فيقرأ تفاصيلها لتحقيق المزيد من الاستيضاح.

واتساقا مع التسلسل المنطقي لعناصر هذا الموضوع قسم التقرير أدناه إلى ١٠ بنود رئيسية هي على التوالي من البند ٢ إلى البند ١١ كالآتي: نبذة عن نشأة نقابة المهن الهندسية ص ١؛ نبذة عن بدء النشاط الشيوعي بالنقابة ص ٢؛ الصعوبات والظروف المواتية في العمل النقابي للمهندسين ص ٣؛ تحديد

**المطالب ص ٤؛ تحديد أساليب العمل ص٦؛ بدء النشاط الجماهيري ومن ساهموا بأدوار فيه ص ٨؛ استعراض جهودنا في رفع وعي أعضاء النقابة ص ١٠؛ كيف توقف نشاطنا نهائيا؟ ص ١٦؛ تقييم التجربة شاملا ترتيب الأحداث زمنيا ص١٦؛ هل توقف النشاط الواعي بعد انسحابنا؟ ص ٣٧؛ تقييم حركة ١٩٥٠ ص ٤٣.**

## ٢. نبذة عن نشأة نقابة المهن الهندسية

**١/٢ ساهم تصاعد المد الثوري العام في السنوات السابقة لثورة يوليو ١٩٥٢ في قيام تنظيم سمي بـ"رابطة المهندسين"** -ربما في خلال ١٩٤٥- يهدف إلى تنظيم صفوف المهندسين والدفاع عن مصالحهم. وما أتذكره أنه كان في قيادة الرابطة مجموعة من شباب المهندسين أذكر منهم الراحلين "إبراهيم عثمان" و"تادرس سنبل" و"حامد القداح" و"صلاح عامر" ود."محمد فهيم صقر". وكانوا جميعا من الشخصيات القيادية وغير منضمين لأي حزب سياسي. **وقد طالبت الرابطة بإنشاء نقابة للمهن الهندسية** وبرغم أن أحدا من هذه القيادة لم يكن ذا اتجاه يساري، وبرغم أن بعض أفرادها لم يكونوا فوق مستوى الشبهات من حيث استخدام النشاط العام لتحقيق مكاسب شخصية، إلا أنهم تمكنوا من قيادة إضراب عام -راعوا فيه عدم توقف المرافق العامة التي تقع تحت مسئولية أعضاء الرابطة- كان على الأرجح قاصرا على العاملين بالقاهرة فقط. ولما حصلوا على وعد من أحد أعضاء البرلمان ذوي النفوذ بأن قانونا سوف يصدر عاجلا لتحقيق هدفهم بإنشاء النقابة أوقفوا الإضراب، ولم يلبث أن صدر **القانون فعلا. ولعل الحكومة قد قبلت الاستجابة لهذا المطلب برغم حدوث الإضراب لأنها وجدت أنه من الأفضل لها وضع جميع المهندسين تحت مظلة قانونية واحدة حتى يمكن التحكم في تحركاتهم كما سيتضح فيما بعد.**

٢/٢ وكان الهيكل التنظيمي للنقابة يتكون من **الجمعية العمومية لجميع أعضاء النقابة، والجمعيات العمومية للشعب الهندسية التخصصية؛ وكانت وقتها أربع شعب: المدنية والميكانيكية والكهربائية والمعمارية.** وينبثق عن الجمعيات العمومية للشعب أعضاء "مجالس الشعب" وذلك بالانتخاب المباشر من أعضاء كل شعبة، كما ينبثق عن الجمعية العمومية لجميع أعضاء النقابة وبانتخابهم المباشر "النقيب" وحوالي نصف أعضاء "مجلس النقابة" وهو الجهاز الأعلى بالنقابة، أما باقي أعضاء المجلس فيتكون من مندوبين منتخبين من مجالس الشعب. وكان القانون ينص على أن يتكون مجلس كل شعبة من ٤ مهندسين من حاملي بكالوريوس الهندسة، مر على تخرجهم أكثر من ١٥ عاما، ومثلهم ممن مر على تخرجهم أقل من ١٥ عاما، ٣ من خريجي معهدي الفنون والصناعات والهندسة التطبيقية (ومعظمهم من كبار السن بسبب إغلاق المعهدين قبل إنشاء النقابة) **ومعنى ذلك أن الذين تقل مدة من مر على تخرجهم أقل من ١٥ عاما يكونون أقلية في مجالس الشعب وأيضا بمجلس النقابة برغم أنهم يمثلون الأغلبية العددية الكبرى.** والحكمة في ذلك واضحة وهي أن يكون الصوت الأعلى للكبار منعا من اتخاذ القرارات الثورية التي يكون الصغار عادة مؤهلين لاتخاذها بحكم أنهم لم يكبلوا بعد بالمسئوليات العائلية الكبيرة.

٣/٢ **وكانت المهن الهندسية كما تبين أعلاه تنقسم إلى ٣ فئات:** مهندس مساعد وهو الحاصل على دبلوم معهد الفنون والصناعات، ومهندس تحت التمرين وهو الحاصل على دبلوم معهد الهندسة التطبيقية، ومهندس وهو الحاصل على بكالوريوس كلية الهندسة. والفارق بين هذه الفئات هو في إجمالي سنوات التعليم وفي نوعية التعليم الهندسي. **ويمكن القول بأن المهندسين كانوا يمثلون أكثر قليلا من ثلثي مجموع أعضاء النقابة** وأن الفئتين الأخريين تمثلان باقي المجموع. وتمشيا مع هذا الوضع نص قانون النقابة على أن يكون مجموع عدد المهندسين من

أعضاء مجلس النقابة ١٧ عضوا وأن يكون الـ ٤ الباقون من المهندسين تحت التمرين والمهندسين المساعدين.

٤/٢ وقد عقدت أولى الجمعيات العمومية للشعب وللنقابة وانتخب أعضاء مجالس الشعب ومجلس النقابة والنقيب في أواخر ١٩٤٦. **وكان النقيب الذي انتخب وقتئذ بالتزكية هو "محمد شفيق" باشا** وكان وزيرا سابقا وعضوا بمجلس الشيوخ.

**٣. نبذة عن بدء النشاط الشيوعي بالنقابة**

٣/١ بدأ نشاط المهندسين المنتمين لتنظيمي أسكرا والحركة المصرية في العمل النقابي كأفراد ودون أي توجيهات تنظيمية كأعضاء عاديين برابطة المهندسين يشتركون بحماس في نشاطها. وأذكر أنني كنت أعمل وقتئذ بأقسام الكهرباء بمصلحة السكك الحديدية وأشارك في قيادة النشاط المنتمي للرابطة بالمصلحة مع الراحلين "حسن خلاف" و"علي الجراحي"، وكنت أتبنى خطابا ثوريا يثير حماس الزملاء.

**٣/٢عندما تمت الوحدة بين أسكرا والحركة المصرية للتحرر الوطني وتشكلت منهما "حدتو" في ١٩٤٧** تبنى التشكيل الأخير خط القوى الوطنية الديمقراطية، وقررت قيادة التنظيم ممارسة النشاط داخل مجالات المهن المختلفة والتي ينتمي أغلبية أفرادها إلى طبقة البرجوازية الصغيرة بوصف هذه الطبقة ضمن الجبهة الوطنية الديمقراطية التي تهدف الطبقة العاملة إلى تكوينها تحت قيادتها. وبناء على ذلك **تشكلت مجموعة قيادية داخل "حدتو" للنشاط المهنيين** كانت فيما أذكر تسمى بـ"دائرة المهنيين" لتشرف على المجموعات القاعدية التي تعمل في المجالات المهنية، **كان من ضمنها مجموعة قاعدية كلفت بالسعي لقيادة**

**العمل النقابي للمهندسين بهدف تنظيم كفاحهم بالشكل العلمي السليم وتوجيهه بالأسلوب الذي يمكنهم من نيل حقوقهم المادية والأدبية.** وكانت هذه المجموعة الأخيرة مكونة من ثلاثة مهندسين من قسم الكهرباء من خريجي أوائل الأربعينيات. **وكلف كاتب هذه الورقة بأن يكون المسئول السياسي للمجموعة.**

٣/٣ وكان يتعاون معنا بطبيعة الحال جميع المهندسين المنضمين للتنظيم والذين كانت أنشطتهم الأساسية في مجالات أخرى، وأذكر فيما يلي أسماء الراحلين منهم وكذلك من قبلوا أن تذكر أسماؤهم من الأحياء، وهم: الراحل "رضا إسكندر"، و"سعد الطويل"، والراحل "صلاح الدين جلال"، و"فوزي حبشي"، والراحل "مصطفى كمال دَرويش"، و"منير نصحي". وسوف يأتي ذكر هؤلاء الزملاء فيما بعد عند استعراض أهم ما كنا نقوم به من أنشطة.

٤/٣ أذكر أن المسئول السياسي المكلف بالاتصال بي من الدائرة كان الراحل "أحمد فؤاد" ثم جاء بعده "علي الشلقاني" وتصادف أن كان الاثنان من زملائي بمدرسة الإبراهيمية الثانوية ثم جاء بعدهما "شريف حتاتة" وبعده الراحل "محمود النبوي". وكانت التوجيهات التي تأتيني من هؤلاء المسئولين تتصل بالسياسة العامة للتنظيم ولا تتطرق للمشاكل التي كانت مجموعتنا تواجهها في النشاط النقابي.

**٥/٣ الكلام بصفة الجمع في هذه الورقة يعبر -في رأيي- عن أفكار المجموعة القاعدية التي كلفت من التنظيم بقيادة العمل وقتئذ، ومن تعاون معها سواء من الزملاء بالتنظيم أو الزملاء المستنيرين المخلصين بالنقابة.**

## ٤. الصعوبات والظروف المواتية في العمل النقابي للمهندسين

٤/١ لقد بدا لنا في البداية أن **المهمة عسيرة للغاية** وذلك للأسباب الآتية:

-قدرة أعضاء النقابة على الكفاح والتضحية محدودة بوصفهم من طبقة البرجوازية الصغيرة ولا يتمتعون بمساندة الطبقة العاملة وهي الطبقة القائدة للكفاح الثوري في مفهومنا. وكان الكفاح الأساسي للطبقة العاملة في ذلك الوقت هو مشاركة الطلبة في تحركاتهم الثورية من أجل القضية الوطنية.

-أعضاء النقابة مشتتون فهم موزعون على مصالح حكومية وشركات متعددة ومنتشرون في جميع أنحاء البلاد، مما يصعب معه تنظيمهم في عمل ثوري مثل الإضراب أو الاعتصام لاسيما إذا اقتضى الأمر أن يمتد هذا العمل زمنيا.

-وجود ثلاث فئات بين أعضاء النقابة يسهل إمكان كسر وحدتهم وإحداث انقسامات في صفوفهم مما يمنع تحقيق نجاح العمل النضالي المشترك بينهم.

-مطلوب منا أن نغير مفاهيم راسخة في أذهان أعضاء النقابة وهي أن يكون النقيب "باشا" من الوزراء الحاليين أو من رجال السلطة، وأن يكون كبار السن من أعضاء المجالس من "البكوات" رؤساء ومديري المصالح والشركات بوهم أن مجرد انتماء هؤلاء للمهنة سيدفعهم حتما إلى بذل المساعي الحميدة لدى السلطات المعنية لتحقيق مطالب الأعضاء أو أن يستخدم هؤلاء السادة نفوذهم المباشر في ذلك إن أمكن. وكان يلزم أن تحل محل هذه المفاهيم مفاهيم أخرى وهي أن مصالح هؤلاء السادة الكبار مرتبطة بمصالح الحكومة (أو الشركات) إما لأنهم وزراء حاليون يعملون لصالح الحكومة مباشرة أو ينتمون بشكل ما إلى السلطة الحاكمة. أما إذا كانوا رؤساء أو مديرين للمصالح (أو الشركات) فإنه ليس من مصلحتهم بطبيعة الحال إغضاب السلطات العليا التي يتبعونها لأجل مصالح مرءوسيهم. أي أنهم جميعا وباختصار شديد أعوان للسلطات التي تحرم أعضاء النقابة من حقوقهم، ويجب عدم انتخابهم ووضعهم في قيادة النقابة. أما القيادة فيجب أن تنتخب ممن يتبنون تبنيا حقيقيا مصالح الأعضاء. وأن على الأعضاء أن يدفعوا قياداتهم "المخلصة" وأن يقفوا وراءها للعمل على انتزاع الحقوق من

الحكومة والشركات باستخدام كل وسائل الضغط الجماعي، إذ أن قوة الأعضاء الحقيقية تكمن في كتلتهم الضخمة وفي وحدتهم. وبعبارة أخرى على أعضاء النقابة أن يعوا أنه يجب أن يحل النضال الثوري للصغار محل النفوذ والمساعي الحميدة للكبار... مصداقا للقول بأن الدنيا تؤخذ غلابا!!

٢/٤ وإلى جانب النواحي السلبية المشار إليها أعلاه. كانت هناك نواح إيجابية يمكن البناء عليها وهي:

-أن هناك كما سبق أن ذكرنا مدا ثوريا عنما بالبلاد ظهرت قسته في التحركات الثورية للعمال والطلبة للمطالبة بجلاء المستعمر وسقوط الرجعية المتعاونة معه.

- أن هناك إحساسا شديدا من أعضاء النقابة بالغبن الواقع عليهم، كما أن نجاح الرابطة في نضالها لإنشاء النقابة كان تجربة دافعة تقوي من عزيمتهم لمواصلة النضال لاسيما أنهم مروا بتجربة عملية أثبتت لهم أن الإضراب سلاح فعال.

-أن طبيعة عمل أعضاء النقابة تقتضي منهم إعمال التفكير المنطقي والعلمي، ونحن فيما كنا نعتقد مزودون بنظرية اجتماعية علمية ويمكننا محاولة إقناع أعضاء النقابة بما ترشدنا إليه هذه النظرية في النضال من أجل حقوقهم.

## ٥. تحديد المطالب

١/٥ كان من الواضح أن هناك مطالب أساسية وعاجلة لأعضاء النقابة يمكن تلخيصها كالآتي:

- بالنسبة للعاملين بالأجهزة الحكومية: أن يطبق عليهم "كادر النيابة والقضاء". و"الكادر" هو اللائحة التي تحدد الرواتب الأساسية للدرجات التي تعين عليها كل فئة من فئات أعضاء النقابة، والعلاوات الدورية كل سنتين لمن يشغل

هذه الدرجات، والحدود الدنيا للبقاء في درجة ما قبل الترقية للدرجة الأعلى، والرواتب والعلاوات الدورية لكل درجة من الدرجات الأعلى. ويتميز كادر القضاء والنيابة أن من يرقى إلى درجة أعلى يحصل على أول مربوط الدرجة أي راتبها الأساسي، في حين يحصل عضو النقابة عند الترقية على علاوة من العلاوات الدورية فقط، وبذلك يمكن أن يظل المهندس "راسبا" في درجة صغرى لسنوات طويلة حتى يلحقه قانون لإنصاف "المتسيبين"!! كما يتميز كادر النيابة والقضاء بأن السلم الوظيفي من بداية التعيين وحتى الوصول إلى ما يقارب القمة (أي من معاون نيابة إلى رئيس محكمة النقض أو النائب العام) يتضمن ١٥ درجة بينما يقتصر هذا السلم على ٧ درجات للمهندسين (من الدرجة السادسة حتى مدير عام)، وبذلك تكون فرص الترقي لرجل النيابة والقضاء أكبر كثيرا من فرصها للمهندس. **وباختصار شديد فإن رواتب رجال النيابة والقضاء تزداد باطراد وبشكل منتظم فلا يكون لديهم شكوى من عدم تناسبها مع أعباء المعيشة المتزايدة مع تقدم العمر.** ويقتضي التمتع بهذا الكادر المأمول أن تتضمن "ميزانية الدولة السنوية" التمويل اللازم لتغطية الأعباء المالية ولا سيما للدرجات العليا التي تترتب على تطبيق الكادر على موظفي الجهات المعنية، وهذه هي العقبة التي تدعي الحكومة دوما أنها فوق طاقتها. **والمعتقد أن هذا الكادر منح لرجال النيابة والقضاء استنادا إلى أن من يسهر على تطبيق العدالة يجب ألا يشعر بالظلم. وهذا مبدأ يرى أعضاء النقابة نظيرا له في حالتهم فهم ينهضون بالمشروعات التي تتعلق برفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وبالتالي فإنه يجب ألا يشعروا بمذلة انخفاض مستواهم المعيشي والاجتماعي**، وبالمفهوم الماركسي يجب أن يخفض فائض القيمة المقتطع من عائد عملهم.

وبالإضافة إلى "الكادر" كان هناك مطلب مهم آخر وهو تعميم "**بدل التفتيش**". ولهذا الموضوع قصة رواها **وحللها تحليلا دقيقا الراحل "رضا إسكندر"** في العدد الثالث من النشرة الهندسية، التي سيأتي ذكرها فيما بعد، وملخص القصة كالآتي:

عندما تصاعد فوران المطالبة بتطبيق الكادر المذكور آنفا وصاحب ذلك الإلحاح على عقد جمعية عمومية غير عادية لبحث ما تم في المطالب الاقتصادية، **لجأت الحكومة إلى الحيلة الماكرة التقليدية** لفصم وحدة أعضاء النقابة **وذلك بإعطاء فصيل منهم ميزة، لا تكلف الحكومة كثيرا، ليبعدوا هذا الفصيل "المميز" عن مشاركة جموع الأعضاء** بشأن المطلب الحيوي الذي لا تريد الحكومة تحمل أعبائه وهو "الكادر". وقد تم ذلك بأن **قررت الحكومة فجأة إضافة مبلغ ٣٧** ألف جنيه **إلى** ميزانية وزارة الري **لإعادة صرف بدل التفتيش لمهندسيها**. وهو بدل من المفترض أنه يقابل الجهد الإضافي الذي يضطلع به مهندسو الري في التفتيش على منشآت الري. **ولما انكشفت الحيلة كان الرد عليها من أعضاء النقابة هو المطالبة، بالإضافة للكادر، بتعميم بدل التفتيش على جميع أعضاء النقابة** استنادا إلى أن جميع المهندسين في مواقعهم المختلفة يبذلون جهدا غير عادي وأن رواتبهم لا تتكافأ مع هذا الجهد، وأن إعطاء بدل التفتيش لمهندسي الري أمر عادل ولكنه قاصر لأنه لم يعمم على باقي المهندسين، فضلا عن تجاهل إعطائه للمهندسين تحت التمرين ومساعدي المهندسين بالري وبالتالي بباقي الجهات. **وعلى ذلك أضيف مطلب تعميم بدل التفتيش للمطالب الأساسية العاجلة.**

-**أما بالنسبة للعاملين بالشركات**: فإنه نظرا لأن جميع الشركات في هذا الوقت كانت قطاعا خاصا أي ذات ملكية رأسمالية بحتة، ونظرا لأن قانون عقد العمل الفردي الذي كان ساريا في ذلك الوقت لم يكن يوفر حماية معقولة للموظفين والعمال من تعسف الرأسماليين، **فإن أعضاء النقابة العاملين بالشركات كانوا في حاجة إلى عقد مشترك بينهم جميعا -ممثلين بنقابتهم- وبين كل الشركات التي يعملون بها تنظم لهم جميعا الشروط الأساسية للتعاقد** مثل مدة العقد؛ وشروط فسخه؛ والحدود الدنيا للأجور والعلاوات؛ وساعات العمل؛ والأجور لساعات العمل الإضافية؛ ونظم الإجازات؛ وإجراءات التأديب؛ والتأمين ضد إصابات العمل؛

والتأمين الصحي؛ والتأمين الاجتماعي؛ وقواعد استخدام المهندسين والفنيين الأجانب؛ وغير ذلك من شروط تؤمن عضو النقابة ضد الاستغلال المبالغ فيه (لأنه لا يمكن في ظل نظام رأسمالي ألا يقتطع فائض قيمة من عائد عمله بطبيعة الحال) وضد التعسف في المعاملة. وقد كان سندنا في اقتراح عقد العمل المشترك هو أن **الحكومة كانت قد اعترفت، قبيل صياغة اقتراحنا، بمشروعية أن تقوم نقابة العاملين بأي شركة بالاتفاق مع الشركة على إبرام عقد عمل مشترك بين الطرفين** يسري على جميع العاملين، وكان مجلس الوزراء قد أحال إلى البرلمان قانونا في هذا الشأن، وهو نظام متبع في كثير من البلاد الرأسمالية المتقدمة.

**٢/٥ أما المطالب غير العاجلة بالنسبة للأعضاء العاملين بالأجهزة الحكومية فكانت:** التصريح لهم بمزاولة المهنة في أوقات الفراغ (للمساعدة في تحسين أوضاعهم المالية)، وإشراك النقابة في تحديد العقوبات التأديبية على أعضاء النقابة العاملين بالأجهزة الحكومية لتلافي ما قد يحدث من تعسف في هذا الأمر.

**٣/٥ كما أن المطالب غير العاجلة لجميع أعضاء النقابة كانت:** تيسير الدراسات التكميلية للأعضاء (لرفع مستواهم التقني)، وإنشاء النقابة نظام للتأمين الصحي لأعضائها، وإنشاء مبنى للنقابة إذ كان النشاط النقابي يمارس بمبنى جمعية المهندسين الملكية.

**٦. تحديد أساليب العمل**

**١/٦ كان من الضروري أن نجد وسيلة للتغلب على تشتت أعضاء النقابة الذي سبق أن أشرنا إليه، ووجدنا أن الحل يكمن في إصدار نشرة نقابية غير دورية** (لتفادي المعاناة من إجراءات استصدار تصريح رسمي بصدور نشرة نقابية دورية) **تكون حلقة الصلة بيننا وبين جموع الأعضاء.** وكان هذا الحل يمثل **حلقة**

رئيسية لإمكان تجميع آراء الأعضاء حول مطالب محددة وتنظيمهم للنضال في الحصول على هذه المطالب. وعلى هذا أصدرنا ما أسميناه "**النشرة الهندسية**" وقد صدر العدد الأول في ١٢ إبريل ١٩٤٧، وكان صدور العدد الأخير وهو الثامن في ٢٣ مارس ١٩٤٨ إذ أن نشاطنا توقف تماما في منتصف مايو التالي كما سيأتي الذكر فيما بعد. كما صدر عن النشرة في خلال الفترة المذكورة عدة منشورات بمناسبة انعقاد المؤتمرات والجمعيات العمومية العادية وغير العادية. وقد حددنا **هدفا** من النشرة -التي يتصدر غلافها شعار: "**إن النشرة في نضالها العنيد لرفع صوت أعضاء النقابة لن تعرف الضعف أو التخاذل أو المجاملات الشخصية**"- في النقاط التالية التي جاءت في كلمة الراحل "**أحمد بهجت عبد المتعال**" **سكرتير لجنة المكتبة والنشر** عند بداية تكوينها وهي اللجنة التي كانت تصدر النشرة كما سيأتي الذكر فيما بعد: نشر مطالب أعضاء النقابة، وبحث المشاكل والصعوبات التي تعترض تحقيقها، والعمل على أن تكون النشرة مجالا واسعا لنشر آراء الأعضاء وشكاواهم، ونشر محاضر جلسات مجالس النقابة (وما قد يكون هناك من تعليق عليها من جانب النشرة أو الأعضاء)، ونشر أخبار المصالح والشركات والجمعيات الهندسية وما يهم أعضاء النقابة مما ينشر في الصحف، وعرض أخبار وأنشطة لجان النقابة، وأخيرا نقل أحدث ما انتهت إليه الهندسة من اختراعات.

٢/٦ وكانت الوسيلة المهمة التالية هي أن يكون من حق أعضاء النقابة العاديين أن **يكونوا لجانا لدراسة مطالبهم وصياغتها بدقة** وأن يرفعوها لمجالس النقابة لتسعى لتنفيذها. **وقد تشكلت فعلا ٤ لجان بشعبة الهندسة الكهربائية** هي لجان "**بحث ظروف العمل بالحكومة**" وسكرتيرها "**كمال فهمي**"، ولجنة "**بحث ظروف العمل بالشركات**" وسكرتيرها "**سعد الطويل**"، ولجنة "**تحديد الأعمال الهندسية**" وسكرتيرها "**فرحات إسحق**"، ولجنة "**النشاط الاجتماعي**" وسكرتيرها "**رضا إسكندر**"؛ وتفرع من اللجنة الأخيرة ٤ لجان فرعية هي لجنة المكتبة والنشر،

ولجنة المحاضرات والسينما، ولجنة الحفلات والرحلات. وقد صدرت **النشرة الهندسية المذكورة فيما تقدم كأحد أنشطة لجنة المكتبة والنشر.**

٣/٦ ولما كانت اللجان قد أنشئت في القاهرة فقط فإن النشرة ظلت هي حلقة الصلة الوحيدة مع أعضاء النقابة بالمصالح والشركات وكذلك بالأقاليم. ولكن هذا لم يكن كافيا، لأنه بعد أن مارست هذه اللجان أنشطتها وتبلورت المطالب الاقتصادية في صياغات محددة ووفق عليها من مجلس الشعبة الكهربائية ورفعت لمجلس النقابة لتبنيها والعمل على تحقيقها، **تبين بوضوح عدم جدية المجلس** في القيام بذلك **وكان من الضروري إيجاد آلية لتوحيد صفوف أعضاء النقابة تمكنهم من التحرك الإيجابي لتحقيق مصالحهم** وتمثل ذلك في تشكيل لجنة سميت بـ"**لجنة مندوبي المصالح والشركات**". ويوضح البند ٢/٣/٨ أدناه شرحا وافيا لدور هذه اللجنة. أما **بالنسبة لأعضاء النقابة** بالأقاليم فقد نص قانون إنشاء النقابة واللائحة الداخلية على انتخاب لجان تسمى "**لجان الأقاليم**" لتكون حلقة الاتصال بين النقابة وأعضائها بالأقاليم؛ وقد تباطأ مجلس النقابة في العمل على تشكيلها ولذا فإن هذا التشكيل لم يكتمل فيما نعلم حتى انتهاء نشاطنا في منتصف ١٩٤٨. ولذا كان شعارنا الدائم على صفحات النشرة هو الإهابة بالأعضاء بالأقاليم بسرعة تشكيل هذه اللجان.

٤/٦ **أما قصة تمكننا من تشكيل اللجان وإصدار النشرة فإنها تستحق أن تروى.** فقد تمكنا من معاونة الراحل "**صلاح الدين جلال**" **والزميل "مصطفى كمال صبري"** اللذين ترشحا في الانتخابات الأولى للنقابة في أواخر ١٩٤٦ **على أن يفوزا بعضوية مجلس الشعبة الكهربائية** وذلك بعد أن تقدم كل منهما للناخبين **ببرنامج جديد من نوعه** يحدد ما سوف يسعى المرشح إلى تحقيقه من مطالب أعضاء النقابة **سواء من ناحية المطالب الاقتصادية** (التي أشرنا إليها فيما تقدم) أو

من ناحية "دمقرطة" النقابة (التي سيأتي ذكرها فيما بعد) حتى يكون زمامها في أيدي الأعضاء العاديين مما يلزم أعضاء المجالس المنتخبين بمطالب ورغبات ناخبيهم. وطالب المرشحان في برنامجهما بأن يحاسبهما الناخبون على الالتزام بما تعهدا به. وبعد دخول الزميلين عضوية مجلس الشعبة، وفوز الزميل "مصطفى صبري" بسكرتارية المجلس (وكان يناقسه أحد كبار قادة الرابطة) **تمكن الزميلان من إقناع المجلس بالموافقة على أن يكون من حق أعضاء الشعبة أن يشكلوا لجانا تقوم "ببحث جميع ما يهم الأعضاء من القضايا والمطالب وأوجه النشاط المختلفة وتزويد المجلس بآرائها وتوجهاتها"** وعلى ذلك تشكلت اللجان كما سبق أن ذكرنا أعلاه وصدرت النشرة كأحد أنشطة لجنة المكتبة والنشر كما أسلفنا. وقد تصدرت المقالة الأولى بالعدد الأول كلمة **الدكتور "محمود الشيشيني"** وقد كان رئيسا لقسم الكهرباء بكلية الهندسة بجامعة فؤاد الأول ورئيسا لمجلس شعبة الهندسة الكهربائية ونصها: **"يسرني أن أفتتح العدد الأول من النشرة الهندسية التي تصدرها شعبة الهندسة الكهربائية، وإني أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن رجائي في أن تحقق النشرة أغراضها، وهي التعبير تعبيرا صحيحا عن آراء أعضاء النقابة ورغباتهم وتوحيد صفوفهم وتوجيه جهودهم نحو المصلحة العامة حتى تتحقق مطالبنا كاملة".**

٥/٦ **كان من الضروري أن تتحول اللجان والنشرة الهندسية من منابر مقصورة على أعضاء الشعبة الكهربائية إلى منابر لجميع أعضاء النقابة من كافة الشعب.** بدأت هذه الفكرة **باقتراح مبكر من الزميلين "صلاح الدين جلال" و"مصطفى صبري" لمجلس الشعبة الكهربائية بأن تقوم النقابة بإصدار نشرة دورية مجانية تتضمن محاضر جلسات مجالس النقابة بالتفصيل وتنشر بها آراء الأعضاء وشكاواهم وتعليقاتهم على محاضر الجلسات.** وجاء بالعدد الثاني من النشرة الصادر في ١٩٤٧/٥/٢٠ **أن مجلس الشعبة الكهربائية وافق على هذا**

الاقتراح ورفعه إلى مجلس النقابة (الذي كان تشكيله محافظا ولم يكن لنا داخله أي تأثير) وقد إكتفى المجلس بأن كلف مجلة المهندسين (وهي مجلة أنشأتها قبما ذكر رابطة المهندسين وكانت ذات طابع علمي واجتماعي أكثر من كونه نقابيـ..) بنشر خلاصة لأخبار النقابة ودون الإشارة إلى نشر آراء الأعضاء، فضلا عن طلبه عدم نشر النقد 'غير الحصيف'. وقد أتاح لنا هذا الموقف أن نهيب بجميع أعضاء النقابة من الشعب كافة، بعد إصدار النشرة مباشرة، أن يعتبروها لهم جميعا، وقد استجاب أعضاء النقابة لهذه الدعوة دون تردد. أما بالنسبة للجان فقد جرت محاولات في كل من شعبتي الهندسة المدنية والميكانيكية لتكوين لجان لكنها لم توفق. وكانت لجان الشعبة الكهربائية، التي سوف نسميها فيما بعد "اللجان النقابية"، ترحب بحضور الزملاء من الشعب الأخرى الذين يرغبون في ذلك، وكان هذا يحدث كثيرا وكان يسهم في إثراء الأفكار التي تبحثها هذه اللجان.

٧. بدء النشاط الجماهيري ومن ساهموا بأدوار فيه

بعد تشكيل اللجان النقابية وبدء اصدار النشرة أصبح في أيدينا الوسائل التي تسمح بممارسة النشاط الجماهيري. وقد استجاب لخطابنا عدد كبير من الأعضاء نذكر بعضهم فيما يلي (على سبيل المثال لا الحصر) ممن بذلوا جهودا مخلصة في العمل من اجل صالح جموع أعضاء النقابة (وسيسبق اسم من تأكدنا من رحيله كلمة الراحل). ومرجعنا هنا ما جاء بأعداد النشرة الهندسية وأيضا ما بقي عالقا بالذاكرة.

-الأعضاء الذين ساهموا بالنشاط في لجنة أو أكثر من اللجان النقابية وأيضا في لجنة مندوبي المصالح والشركات: الراحل "أحمد بهجت عبد المتعال" (وكان سكرتيرا للجنة المكتبة والنشر لبعض الوقت)، والراحلان "بولس مترى"، ورضا إسكندر" (وكان سكرتيرا للجنة النشاط الاجتماعي، ولعب دورا بارزا في تحركات مهندسي مصلحة الميكانيكا والكهرباء، وكان يكتب كثيرا للنشرة متناولا

مشاكل مهمة)، والزميل "سعد الطويل" (وكان سكرتيرا للجنة ظروف العمل بالشركات)، و"كمال فهمي" (كاتب هذا التقرير وكان سكرتيرا للجنة ظروف العمل بالحكومة، ورئيس التحرير -غير المعلن عنه- للنشرة الهندسية)، والزميلان "محمد فريد رسمي"، و"مصطفى أبو سيف بدران"، والراحل "وحيد مصطفى إسماعيل".

**-الأعضاء الذين قاموا بجهد بارز في لجنة مندوبي المصالح والشركات:** الراحل "إسماعيل رشدي"، والزميل "بشرى سعد الله"، والراحل "تادرس سنبل" (وكان شخصية قيادية ذات كاريزما خاصة، واشترك في قيادة الرابطة، ثم انتخب عضوا في مجلس الشعبة المدنية، وكان من كتاب النشرة الدائمين، وقد استأنف العمل القيادي سنة ١٩٥٠ بعد توقفنا عن النشاط في منتصف مايو ١٩٤٨)، والراحلان "حسن خلاف"، و"صلاح الدين جلال" (وكان ضابطا بسلاح المهندسين بالجيش وذا جماهيرية كبيرة بين جموع أعضاء النقابة، وانتخب عضوا بمجلس شعبة الهندسة الكهربائية، وفيما بعد ذلك بسنوات اختير عضوا بمجلس النقابة ثم انتخب نقيبا ربما في ١٩٦٢)، والراحلون "علي الجراحي"، و"فائق سمعان"، و"محمد سامي فريد" (وكان من قادة خريجي معهد الهندسة التطبيقية الذين يؤيدون بفعالية خط النشرة من ضرورة الوحدة بينهم وبين خريجي كلية الهندسة في النضال من أجل الأهداف المشتركة)، و"محمد كامل النقيب" (وكان قائدا نقابيا مرموقا ومن الشبان الوفديين اليساريين وكان مؤيدا ومتجاوبا مع خط النشرة).

**-الأعضاء الذين اشتركوا في لجنتين أو أكثر من اللجان النقابية:** الراحلان "أحمد كمال محمد"، و"حامد سلطان"، والزميلان "زكريا محمد بيومي"، و"زاهر عياد" (وقد اشترك في لجنة المكتبة والنشر وساهم بفعالية في تحمل مسئولية الإشراف على العملية الدقيقة والمرهقة بمراجعة بروفات النشرة قبل طباعتها)، والراحل "سيد أحمد عشماوي"، والزميل "طه قنديل شحاتة"، والراحلان "عبد العزيز علي كامل"، و"فرحات إسحق" (وكان سكرتيرا للجنة تحديد الأعمال الهندسية)، والزميل "فوزي عبد اللطيف فهمي"، والراحلان "كامل درويش"، و"كامل مقصود"

(وكان ذا خبرة في العمل النقابي اكتسبها أثناء عمله في المملكة المتحدة بعد إتمام دراساته الهندسية هناك، وهو الذي أعد مشروع عقد العمل المشترك وقد انتخب عضوا بمجلس شعبة الهندسة الكهربائية عام ١٩٤٧ كما عمل على تكوين لجان متعددة بجمعية المهندسين بالإسكندرية، وقد قام بمجهوده الفردي بعمل سجل كامل بأسماء ووظائف وعناوين جميع أعضاء النقابة)، والزميل "ماهر كمال جورجي" (وكان يحرر صفحة طريفة ثابتة بالنشرة وهي "أحدث الاختراعات")، والراحل د."محمد أحمد الحكيم" (وكان أستاذا بكلية الهندسة وعضوا في لجنة ظروف العمل بالشركات وظروف العمل بالحكومة وتحديد الأعمال الهندسية)، والراحل "محمد حنفي الشريف" (وكان نائبا برلمانيا مرموقا، ووفديا يساريا بارزا، وانتخب عضوا بمجلس شعبة الهندسة المدنية، وكان مؤيدا ومتجاوبا مع اتجاهات النشرة)، والراحل "محمد عبد الباقي القشيري" (وكان مديرا عاما لمصلحة الميكانيكا والكهرباء واشترك في لجنتي ظروف العمل بالحكومة وتحديد الأعمال الهندسية)، والزميلان "محمد محمد شعبان"، و"مصطفى كمال صبري" (وكان شخصية قيادية تحظى بقبول جموع أعضاء النقابة، وانتخب عضوا بمجلس شعبة الهندسة الكهربائية، واختير سكرتيرا للمجلس كما سبقت الإشارة، وقد تناولت مقالاته بالنشرة الموضوعات المهمة التي تتعلق بالمواقف الفعالة التي يلزم أن يتخذها الأعضاء في المؤتمرات أو في اجتماعات الجمعية العمومية)، والراحلان "مقبل محمد بدراوي"، و"موريس توفيق".

## ٨. استعراض جهودنا في رفع وعي أعضاء النقابة

### ١/٨ دمقرطة النقابة

كان من المهم توعية أعضاء النقابة بأن دمقرطة النقابة هي العنصر الأساسي الذي بدونه لن ينجح أي نضال لتحقيق مطالبهم.

وكان العمل على دمقرطة النقابة يتطلب جهودا في اتجاهات مختلفة تتكامل بالضرورة في النهاية.

- كان من الضروري العمل على **تغيير بنية عضوية مجالس النقابة التي كانت تتشكل أغلبيتها الكبرى تقليديا -كما سبق أن أشرنا- من الباشوات والبكوات وبعض الأعضاء النفعيين** الذين يساندونهم وهؤلاء جميعا كانوا السند الأساسي الذي تعتمد عليه الحكومة في تضليل المهندسين وقيادتهم في الاتجاهات الخاطئة. ولأهمية هذه النقطة فسوف نطيل الشرح قليلا في السطور التالية عن مجهودنا في التوعية بها.

خصصت النشرة العدد السادس الذي صدر في ١٩٤٧/١٢/٢٠ أي قبيل انعقاد الجمعيات العمومية للشعب وللنقابة في أواخر ديسمبر ١٩٤٧ للتوعية بالمواقف التي تخدم مصالح أعضاء النقابة وكان هناك تأكيد خاص في المقال الذي نشر تحت عنوان "**الترشيحات والانتخابات يجب أن تجرى على أساس ديمقراطي: البرنامج**" على أهمية التزام المرشح ببرنامج، وتضمن المقال العناوين الفرعية التالية: -

-كيف تحسن الاختيار؟

-عدم الارتباط ببرامج أدى إلى نتائج سيئة

-أهمية البرنامج

-صمموا على البرنامج

ونورد فيما يلي ملخصا مختصرا جدا لما جاء تحت كل عنوان:

**تحت العنوان الأول جاء: لا تكن مجاملا فلا تنتخب شخصا لأنه صديقك أو رئيسك بل انتخب الأصلح** الذي لا تتعارض مصالحه مع مصالحك (في إشارة إلى الباشوات والبكوات) ولن يضحي بمصالحك في سبيل تحقيق مصالحه (في إشارة إلى بعض شباب أعضاء النقابة ممن كانوا في قيادة الرابطة، وكانوا يساندون الباشوات والبكوات في مواقفهم طموحا إلى الاستفادة الشخصية)، خذ من التجارب

الماضية درسا بأن قوة أعضاء المجالس ليست كامنة في وظائفهم أو أشخاصهم بل إنها في تأييد آلاف أعضاء النقابة لهم، وقد أثبتت التجربة العملية خلال العام الماضي أن أكثر أعضاء المجالس نضالا هم الذين تقدموا للناخبين ببرامج مفصلة.

وتحت العنوان الثاني: **جاءت أمثلة متعددة عن وقوف مجلس النقابة (بأغلبيته الرجعية) ضد رغبات جموع الأعضاء** فقد رفض المجلس عقد جمعية عمومية غير عادية لمتابعة ما تم في مطالبهم الاقتصادية، ورفض المطالبة بأن يطبق عليهم كادر النيابة والقضاء بدعوى أن هذا 'محال'، ووقف ضد تعميم بدل التفتيش على سائر أعضاء النقابة بوضع شروط تمنع التعميم. كما رفض تدخل النقابة في العقوبات التأديبية التي توقع على الأعضاء إذا كانت ظالمة بدعوى أن هذا ليس من اختصاصها.

وتحت **العنوان الثالث**: جاء التوضيح بأنه لو التزم أعضاء مجلس النقابة بالبرنامج الذي يتفق مع رغبات ومطالب الأعضاء العاجلة لما جاءت تصرفاتهم على النحو الموضح بالأمثلة السابقة. **إن انتخابهم على أساس الثقة الشخصية ودون ارتباط ببرنامج كان ثمرته أن ضربوا برغبات ناخبيهم عرض الحائط.**

وتحت العنوان الرابع: **طالبنا بعدم انتخاب أي مرشح لا يتقدم ببرنامج** محدد المعالم وبالوسائل التي يراها كفيلة بتحقيق هذا البرنامج.

كما نشر بالعدد نفسه مقال تحت عنوان **"برنامج النشرة"** تصدرته **كلمة تبين أن النشرة تعتبر أن البرنامج الذي تقترحه إنما هو الحد الأدنى الذي يجب أن يرتبط به كل مرشح** وأن يعد بالعمل الجاد على تحقيقه وإطلاع الأعضاء على كافة الخطوات التي يتخذها والعقبات التي تعترض تنفيذ البرنامج لتمكين الناخبين من الإشراف فعليا على تطورات الأمور. وقد تضمن هذا البرنامج جميع المطالب الاقتصادية العاجل منها والآجل (التي سبق سردها فيما تقدم) وكذلك النص على تيسير عقد الجمعيات العمومية غير العادية للنقابة والشعب لاستطلاع رغبات جموع الأعضاء وتقرير السياسة الواجب اتباعها لتحقيقها مع احترام قرارات

الجمعيات وتنفيذها دون تعطيل او تأجيل، وكذلك تمكين الناخبين من الاشتراك الفعلي في نشاط النقابة والإشراف على سياستها العامة **والتأكد من قيام أعضاء المجالس بتنفيذ برامجهم وذلك بإقرار علانية جلسات المجالس ونشر محاضر مفصلة للجلسات وتأليف لجان من الأعضاء النشطين الذين يتطوعون لمعاونة مجالس النقابة في العمل.**

وبرغم لهجة التشدد الواضحة في الكلام السابق الذي يكاد يحرم أعضاء المجالس من اتخاذ أي مبادرة، فربما كان ذلك هو رد الفعل الملائم لما كان يبديه مجلس النقابة من عدم مبالاة بمطالب الأعضاء وحرمانهم من حقوقهم الديمقراطية.

كان كل ما سبق يدور حول محاولة تغيير بنية تشكيل مجالس النقابة (حتى تكون غالبيتها من اليساريين أو غيرهم من المستنيرين والمخلصين لقضايا أعضاء النقابة). ولكن لكي يمكن تحقيق ذلك كان يتعين **صياغة لائحة داخلية للنقابة تؤكد دمقرطة النقابة**. ولهذا الغرض اهتمت النشرة منذ العدد الأول لها بالتنبيه إلى أهمية اللائحة وذلك **بنشر كلمة كتبها الراحل "صلاح الدين جلال"** يوضح فيها أن مشروعا موحدا لكل المشروعات المقدمة من الشعب سوف يصدر عن مجلس النقابة ويعرض لاتخاذ قرار بشأنه في الجمعية العمومية التالية وأن اللائحة التي تقر من الجمعية العمومية ستكون لها قوة القانون. وأورد الزميل النص التالي **ليوضح أهمية اللائحة: "إن اللائحة هي العامل الحاسم الذي قد يجعل النقابة تحت سيطرة أعضائها فتصبح الوسيلة الناجعة لتحقيق أهدافهم، أو أن يجعل من قيادتها أداة منعزلة عنهم تسير بأمورهم في غير الطريق الذي يحبونه"**. وأنهى الزميل كلمته بتوجيه نداء بأن يطالب أعضاء النقابة بطبع مشروع اللائحة الذي سوف يقره مجلس النقابة ليوزع مجانا على جميع الأعضاء قبل انعقاد الجمعية العمومية بفترة كافية ليتيح للأعضاء دراستها واقتراح ما يرونه من تعديلات عليها؛ وأن تعرض أثناء انعقاد الجمعية جميع التعديلات التي يوقعها عشرة أعضاء إذا

أبلغت للنقابة قبل الانعقاد بأسبوع؛ وأن تناقش اللائحة مناقشة حرة أثناء انعقاد الجمعية.

كما نشرت النشرة في العدد الثالث عقالا شاملا ومهما **جاءها من الزميل "مصطفى صبري"** نجتزئ منه عناوينه الفرعية التي تفصح عن المبادئ العامة الرئيسية للموضوع وتنبه إلى ضرورة إيلائه اهتماما كبيرا من جانب جميع أعضاء النقابة: ما هي اللائحة الداخلية؟؛ أهمية اللائحة الداخلية؛ المشروع المقترح وما ينبغي أن يكون. وتحت البند الأخير جاءت عناوين تحت فرعية هي: أهداف النقابة، المسئولية الفردية لأعضاء المجلس أمام ناخبيهم، اللامركزية، الجمعية العمومية، حقوق أعضاء النقابة بالأقاليم، التأمين الاجتماعي والصحي، حماية الأعضاء من العدوان، إبداء الرأي في المسائل القومية، موعدنا الجمعية العمومية.

**وقد استجاب مجلس النقابة** لطلب النشرة فطبع مشروع اللائحة الذي أعده ووزعه على الأعضاء، **وضمن المشروع الكثير مما طالبت به النشرة**. أما المواد التي كان يتطلب الأمر إدخال تعديلات جوهرية أو إضافات على صياغتها فقد وضحتها النشرة تفصيلا في عددها الخامس بتاريخ ١٩٤٧/١٠/٢٨ أي قبل موعد انعقاد الجمعية العمومية العادية بحوالي شهرين. وكان عدد هذه المواد ٣٠ مادة من جملة حوالي ١٦٠ مادة وقد تم تبويب هذه المقترحات في جدول شمل ٩ صفحات تحت العناوين التالية: النص في اللائحة الحالية (التي أقرها مجلس النقابة)، النص (البديل) الذي تقترحه النشرة، مبررات التعديل.

ومما يسترعي الانتباه أن المفاهيم الماركسية كانت تقضي بأن الديمقراطية في المجتمعات الرأسمالية ليست إلا أداة في أيدي الرأسماليين وحلفائهم من بقايا الإقطاعيين لممارسة ما يرون أنه حقهم في استغلال الكادحين أي أنها في الواقع العملي ليست إلا دكتاتورية مطلقة على الطبقات الكادحة؛ ولذا كنا نحاول باستماتة انتزاع القدر من الديمقراطية الذي يساعد أعضاء النقابة على الدفاع عن حقوقهم المغتصبة. **ولكن الغريب في الأمر أنه لم يتبادر إلى ذهننا حينئذ أننا كأعضاء**

قاعديين في التنظيم لم نكن –في ظل "المركزية الديمقراطية"– نتمتع في الواقع بأي حقوق ديمقراطية داخل التنظيم. كنا "مؤمنين" بأن ظروف السرية تقتضي هذا الوضع.

## ٢/٨ حق أعضاء النقابة في مناقشة المسائل القومية

كان للنشرة منذ بداية صدورها خط ثابت هو أن مناقشة القضايا القومية، وعلى وجه التحديد القضية الوطنية والمشاريع الهندسية الكبرى، هي حق لأعضاء النقابة لا يجب أن يحرموا من ممارسته بدعوى أن هذا يعتبر تدخلا غير مشروع في السياسة. وكان منطقنا في ذلك أن النقابة تمثل قطاعا من المجتمع لأعضائه حق ديمقراطي في إبداء رأيهم في القضية الوطنية وفيما يجب على الحكومة أن تتخذه من خطوات للدفاع عنها؛ ولذا فمن حقهم أن يعقدوا مؤتمرات كلما استدعى الأمر ذلك ليناقشوا تطورات القضية وإعلان رأيهم فيها.

أما بالنسبة للمشاريع الهندسية الكبرى فكان موقفنا أن الحوار الديمقراطي بشأنها أمر تقتضيه المصلحة الوطنية ولذا يجب ألا يغفل رأي المهندسين فيها، خاصة أنهم جهة اختصاص في النواحي الفنية منها.

ولذا لم يكد يخلو عدد من النشرة من مقال يتناول هذا الموضوع سواء كان تمهيدا لندوة أو تلخيصا لأخرى. ونذكر في هذا المجال ندوة عامة نظمتها شعبة الهندسة المدنية في ختام سلسلة محاضرات عن وادي النيل وذلك في ٤٧/٥/١ وكانت مطالبة اليساريين خلالها أن تقوم حكومة "النقراشي" باشا بعرض قضية جلاء المستعمر البريطاني على مجلس الأمن (بأمل استخدام الفيتو السوفيتي ضد أي مشروع قرار يضر بالحقوق المصرية). وقد حضر هذه الندوة العامة عدد كبير من أعضاء التنظيم من الطلاب والمهندسين والمهن الأخرى وأحدثوا ضجة كبيرة بهتافاتهم الثورية في هذا الاتجاه. ويبدو أن هذه المطالبة تكررت –بجهد منصوص

من "حدتو" – من جهات شعبية عدة فقامت الحكومة فعلا بعرض القضية على مجلس الأمن.

**وبعد أن عرضت القضية ولم يصدر قرار من مجلس الأمن لصالحها** عاد "النقراشي" لمصر في **٤٧/٩/٢ وكتبت النشرة** في عددها الرابع الصادر في ٩/١٥ مقالا تحت عنوان "المهندسون وقضية الوطن" ربطت فيه بين كيان المهندسين وقضية التحرر من الاستعمار وقالت إن المهندسين يضمون صوتهم إلى صوت الشعب في **المطالبة بجلاء القوات المسلحة البريطانية جلاء عاجلا غير مشروط بمعاهدة أو تحالف مع وادي النيل، وإنهاء الحكم الثنائي** للسودان **ورفض اشتراك بريطانيا في** حكم السودان **مستقبلا، وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية ١٨٩٩ والتحلل من مشروع** "صدقي – **بيفن" جملة وتفصيلا.**

## ٣/٨ تأكيد وحدة صفوف أعضاء النقابة

١/٣/٨ سبق أن ذكرنا بالبند ١/٤ أعلاه أنه **كانت هناك عوامل متعددة تهدد وحدة صفوف أعضاء النقابة** أهمها تشتتهم في مختلف أنحاء البلاد، وعملهم في مصالح وشركات متعددة، وشمولهم فئات ثلاث بين مهندس مساعد، ومهندس تحت التمرين، ومهندس (مما يتسبب في اختلاف تحديد الوظائف والدرجات التي يشغلونها والرواتب التي يتقاضونها).

٢/٣/٨ وقد سبق أن أوضحنا بالبند ٦ أعلاه أن **النشرة الهندسية وتشكيل اللجان النقابية كانا الوسيلتين المتاحتين للتغلب على كل من التشتت الجغرافي وذلك المترتب على اختلاف مواقع العمل.** ولكن يلزم أن نوضح **أننا رفعنا في وقت ذروة النضال شعار ضرورة تشكيل لجنة مندوبي المصالح والشركات.** وبيان ذلك أنه عندما تبلورت المطالب الاقتصادية بواسطة اللجان النقابية وقدمت لمجالس النقابة ومرت شهور دون اتخاذ خطوات حاسمة من جانب مجلس النقابة، تكررت

المطالبة **بعقد جمعية عمومية غير عادية** لبحث ما تم بشأن هذه المطالب (كان أول مقال قيم نشر في هذا الموضوع **بقلم الزميل "منير نصحي"** في العدد الأول للنشرة تحت عنوان "قصة الجمعية العمومية") . وقد قدمت المطالبات وفقا للإجراءات التي ينص عليها قانون النقابة. **ولكن المجلس كرر رفضها** بدعوى بيروقراطية واهية، **مما اضطرنا لأن نسعى لعقد مؤتمر لبحث الخطوات اللازمة لتحقيق مطالبنا.** ولكي ينجح هذا المؤتمر **انبثقت فكرة تشكيل لجنة تمثل مندوبي المصالح والشركات.** وكان نداؤنا وقتها أن يختار أعضاء النقابة بكل مصلحة وشركة (كبرى) ٤ أعضاء، اثنان منهم من المهندسين واثنان بين مساعد مهندس و/أو مهندس تحت التمرين، على أن تتكون من هذه المجموعات لجنة كبرى للتحضير للمؤتمر تسمى لجنة مندوبي المصالح والشركات. وقد تشكلت فعلا هذه اللجنة من ٥٠ عضوا كانوا يمثلون عددا كبيرا من المصالح والشركات التي استجابت لندائنا بالقاهرة، وعقدت جملة اجتماعات في الفترة من ١١/١٠ حتى ١٩٤٧/١٠/٢١ بهدف تحديد المطالب بدقة والخطوات والقرارات التي سوف تقترح خلال المؤتمر. **وكانت اجتماعات هذه اللجنة تمثل تطبيقا عمليا للعمل النقابي الديمقراطي الذي يسعى جديا لتوحيد صفوف أعضاء النقابة.** ولكن هدف عقد المؤتمر لم يتحقق للأسف لأسباب سوف يأتي ذكرها فيما بعد.

وقد ظلت هذه اللجنة قائمة –ومفتوحة لمن يرغب من الأعضاء في الانضمام إليها– لتحضر لأي مؤتمر عام يتلو عقدها مباشرة ويتم قبيل عقد أي اجتماع للجمعية العمومية **حتى يمكن لأعضاء النقابة حضور الاجتماع بموقف موحد صلب ومتحسب لكل احتمالات التضليل والمناورات من أعضاء مجلس النقابة** "المتخصصين" في إفشال اجتماعات الجمعية العمومية.

٨/٣/٣ كانت العقبة المهمة الباقية هي **كيفية توحيد فئات النقابة الثلاث** التي سبق التنويه عنها. **فقد** كان المهندسون المساعدون والمهندسون تحت التمرين

يشعرون بأنهم لا يعاملون بعدالة إذا ما قورنوا بالمهندسين وحتى إذا ما قورنوا **ببعضهم البعض، وكانت المواقف التي تفتقر إلى الوعي من الأطراف الثلاثة تعمل على إذكاء هذا التناقض غير الموضوعي.** وكان موقف النشرة منذ بداية صدورها هو التنبيه إلى خطورة انقسام الأعضاء لهذا السبب إذ إن هناك ما يجمع مصالحهم جميعا وليس هناك -مع إعمال التفكير المنطقي- ما يستدعي تفريق صفوفهم. ونذكر في هذا المجال ما قامت به كل من لجنة بحث ظروف العمل بالحكومة، ولجنة بحث ظروف العمل بالشركات، وكذلك ما حرره الزملاء بشأن هذه القضية في النشرة الهندسية كالآتي:

**-جاء بمشروع الكادر المقترح من لجنة ظروف العمل بالحكومة**، والذي نشر بالعدد الأول للنشرة الصادر في ٤٧/٤/١٧، **تحديد للدرجة التي يعين فيها كل من المهندس المساعد، والمهندس تحت التمرين، والمهندس**، والرواتب التي يتقاضونها عند بداية التعيين، والعلاوات التي يحصل عليها كل منهم حتى يصل إلى مرتب محدد يتناسب لحد ما مع تكاليف المعيشة، ومدة الخدمة القصوى التي يقضيها كل منهم في كل درجة حتى يترقى إلى الدرجة الأعلى ومع النص على الحصول على أول مربوط الدرجة التي يرقى إليها أي منهم. وكل هذه الشروط شبيهة بقواعد كادر النيابة والقضاء **وتراعي في الوقت نفسه عدم وجود فروق كبيرة في رواتب** بداية التعيين والفترات التي تليها وذلك بين الفئات الثلاث. وانبعث هذا التفكير لتفادي مشاكل تحديد معايير للحصول على لقب مهندس الذي يسمح لكل من المهندس المساعد والمهندس تحت التمرين أن ينخرط في سلك درجات وعلاوات المهندسين وكان هذا هو الاتجاه السائد في ذلك الوقت وكان لا ينصف الفئتين الأقل من مهندس.

**-جاء بمشروع عقد العمل المشترك** للعاملين بالشركات **تحديد بداية الراتب لكل فئة** من فئات المهندسين **وروعي التقارب بينها، مع تحديد نسبة مئوية موحدة للعلاوة السنوية لجميع الفئات كحد أدنى.**

-وقد والت النشرة نشر المقالات والتعليقات التي تؤيد اتجاه اللجنتين وكان أولها مقال مهم كتبه الراحل "رضا إسكندر" في العدد الثاني من النشرة الهندسية الذي صدر في ٤٧/٥/٢٠ تحت عنوان: "لقب مهندس أو مشكلة الساعة" ناقش فيه مخاوف كل فئة وأوضح عدم موضوعيتها، ونادى بالفصل بين "لقب" المهندس وتدرج الراتب لجميع الفئات وبما يتمشى مع القواعد المقترحة من اللجنتين.

**٤/٣/٨ لم تكن التفرقة بين فئات المهندسين الثلاث هي فقط المشكلة،** بل كانت هناك محاولات متعمدة من جانب الحكومة للتفرقة بين أعضاء الفئة الواحدة. **ولقد سبق أن ذكرنا بالبند ٥ أعلاه ما حدث بالنسبة لموضوع "بدل التفتيش" للمهندسين ومحاولة استخدامه للتفرقة بين مهندسي الري وباقي المهندسين وكيف ارتد السحر على الساحر بأن طالب جميع الأعضاء -بمن فيهم مهندسو الري- بتعميم البدل على جميع أعضاء النقابة.**

٥/٣/٨ ولم تكن محاولات التفرقة مقصورة على تصرفات تأتي من جانب الحكومة، بل كانت **هناك محاولات أكثر خطورة تلعب على أوتار التعصب الفئوي** وتصدر عن مجموعات من إحدى الفئات ضد فئة أخرى. وقد حدثت محاولتان في هذا الشأن وتصدت النشرة لهما، وكانت هناك صعوبة في إقناع الأطراف المعنية بفساد المنطق وراء هذه المحاولات ولكن الأضرار كانت مع ذلك محدودة، ونوجز هاتين المحاولتين فيما يلي:

-سبق أن ذكرنا بالبند ٢/٣/٨ أعلاه أن موقف مجلس النقابة من تجاهل طلب الأعضاء عقد اجتماع غير عادي للجمعية العمومية لبحث ما تم بشأن المطالب الاقتصادية دعا الأعضاء إلى التفكير في عقد مؤتمر لبحث هذا الموضوع. وبدأ تشكيل لجنة مندوبي المصالح والشركات لهذا الغرض وعقدت اللجنة اجتماعاتها للتحضير للمؤتمر وكان ذلك في الفترة من ١٠/١١ وحتى ٤٧/١٠/٢١. وقد قامت

لجنة مندوبي المصالح والشركات بمراجعة الصياغة الكاملة للمطالب الاقتصادية التي أعدتها اللجان النقابية وبإدخال تعديلات طفيفة عليها، مضافا إليها مطلب تيسير الدراسات التكميلية للأعضاء وتمت طباعة هذه المستندات وتوزيعها على نطاق واسع كما تم تحديد موعد جلسة نهائية للجنة لوضع مشروع المطالب في صيغته النهائية على ضوء ما قد يرد من ملاحظات من الزملاء وكذلك لتحديد موعد عقد المؤتمر. **وعقدت الجلسة الختامية المذكورة وحضرها أيضا أعضاء مجلس إدارة "رابطة الفنون والصناعات (نظام حديث)"** وكان إجمالي الحضور يتجاوز مائة مندوب، وحدثت المفاجأة بأن طلب ممثلو الرابطة المذكورة أن يصدر المؤتمر -إلى جانب القرارات التي تتعلق بالمطالب الاقتصادية- قرارات تتعلق بتغيير قانون النقابة وتعديل اللائحة الداخلية لصالح أعضاء الرابطة ومع طلب مساواة خريجي الفنون (نظام حديث) بخريجي الهندسة التطبيقية. **وقد أوضح هؤلاء الممثلون أنهم لن يؤيدوا المطالب الاقتصادية ما لم تتم الموافقة على مطالبهم الخاصة هذه.** وكان من الواضح أنهم "انتهزوا" فرصة هذا التكتل الكبير ليبتزوا المجتمعين. وقد حاولت الأصوات العاقلة والمستنيرة الوصول إلى حل توفيقي لا يتجاهل هذه المطالب، برغم أنها كانت تبدو متعسفة، وإنما يحدد أساليب منطقية وعملية لمعالجتها وبما لا يعوق التكاتف في سبيل المطالب الاقتصادية المتفق عليها إذ لم تكن هناك فسحة من الوقت لاستيعاب المطالب الجديدة وتبنيها من جانب جميع أعضاء النقابة. **ولكن النعرة الفئوية تغلبت وتمسك ممثلو الرابطة المذكورون بموقفهم، مما دعا الحاضرين إلى إقرار المطالب الاقتصادية المجمع عليها وتأجيل عقد المؤتمر إلى فرصة أخرى.** واستبدل المجتمعون بفكرة عقد المؤتمر أن يحصل مندوبو المصالح والشركات على توقيع أعضاء النقابة في جهات العمل المختلفة على عرائض تقدم لمجلس النقابة تتضمن المطالب الاقتصادية المجمع عليها **مضافا إليها مطلب بتمثيل خريجي الهندسة التطبيقية والفنون القديم والحديث في اللجنة الحكومية المشكلة لبحث مساواة خريجي**

الفنون حديث بخريجي الهندسة التطبيقية، وتطلب إعطاء هذه المطالب أولوية في جدول أعمال اجتماع الجمعية العمومية. وهكذا فشلنا في التغلب على النعرة الفئوية، وألغي المؤتمر. ولكن نجح المندوبون في الحصول على ٥٢٨ توقيعا وتلا ذلك تقديم عرائض أخرى ازداد بموجبها عدد التوقيعات إلى حوالى ١٠٠٠ توقيع وقدمت جميعها لمجلس النقابة في الموعد القانوني وشملت على الأرجح توقيعات من خريجي الفنون حديث بعد إضافة الفقرة التي تخص مطالبهم والمنوه عنها أعلاه.

–ولما كانت أغلب الأمراض معدية، **فقد سرت عدوى النعرة الفئوية إلى المهندسين برغم أنهم الأغلبية من الناحية العددية، فقام نائب رئيس رابطة المهندسين** (التي سبق الإشارة إليها بالبند ٢/١ أعلاه) والتي كان من المفروض أنها انحلت تلقائيا بعد تحقق مطلبها الأساسي وهو إنشاء النقابة وبعد أن أصبحت النقابة هي الهيئة المنتخبة والمعترف بها قانونا والمنوط بها الدفاع عن حقوق ومطالب المهندسين بفئاتهم الثلاث.. قام سيادته **بدعوة لجنة المندوبين للاجتماع يوم ٤٨/٢/٥ وقد اجتمع قلة من المندوبين أصدروا بيانا خلاصته أن هناك خطرا يتهدد المهندسين الجامعيين وأنه لا بد إزاءه من من إحياء رابطتهم من جديد!!** وكان رد الفعل الواعي فوريا وبدأ بإصدار بيان من الراحل "صلاح الدين جلال" والزميل "مصطفى صبري" يحذر من الانسياق وراء هذه المحاولة الانفصالية، كما أصدرت مجموعة من أربعة من أعضاء مجالس النقابة، منهم أيضا الزميلان المذكوران، ويتصدرها الراحل "نادرس سنبل" (الذي كان أمين صندوق الرابطة) ويؤيدها أربعة من مندوبي الرابطة السابقين وكذلك ١٦ مندوبا من مندوبي المصالح والشركات... أصدرت بيانا يفند جميع الحجج الواردة ببيان المندوبين **ويبين خطورة فكرة إحياء الرابطة على كيان النقابة ووحدة أعضائها**. كما أرسل الراحل "محمد حنفي الشريف" مقالا نشر بالعدد الأخير للنشرة الصادر في ٤٨/٣/٢٣ تدور أفكاره في نفس الاتجاه. **والمعتقد أن تلك كانت محاولة سيئة**

**العلنية من جانب بعض من تبنوها للتصدي للاتجاه الثوري الذي كنا نتبناه ويؤيدنا فيه الزملاء المستنيرون المخلصون.** ومما يرجح ذلك الاعتقاد أنه كانت هناك محاولات أخرى متعددة لتضييق الخناق على أنشطة اللجان النقابية ولجنة مندوبي المصالح والشركات. والمعتقد أيضا أن هذه المحاولة باءت بالفشل الذريع لأن شيئا مما ابتغاه من قاموا بها لم يحدث.

**٩.كيف توقف نشاطنا نهائيا؟**

**توقف نشاطنا للأسف فجأة وبالسكتة القلبية! فقد قررت حكومة صاحب الجلالة ملك مصر أن تتحدى قرار الأمم المتحدة المشئوم بإنشاء دولة إسرائيل وأن ترسل القوات المسلحة المصرية مع قوات دول عربية أخرى للقضاء على الاستعمار الاستيطاني الجديد** (بينما كان موقف التنظيم هو عدم الاعتراض على هذه القرارات لأنه مادام الاتحاد السوفيتي يؤيدها فإنها لابد أن تكون سليمة!). **وقد انتهزت الحكومة هذه الفرصة الثمينة لإعلان الأحكام العرفية للقضاء على ما كان موجودا من حريات عامة محدودة وبدء تقليد جديد هو اعتقال خصومها السياسيين ومن ضمنهم الشيوعيون.** وقد اعتقل فعلا عدد من الرفاق المهندسين، واضطر كاتب هذه التقرير إلى الانتقال من سكنه إلى سكن آخر **وتقرر إيقاف النشاط العلني لحين اتضاح الأمور.**

أما لماذا توقف النشاط نهائيا بعد ذلك فلأنه في خلال ١٩٤٨ انقسمت "حدتو" وانتقلت مجموعتنا إلى ما سمى "بالقاعدة المشتركة" التي أتاحت لنا ممارسة الديمقراطية إلى حد ما في الاختيار بين أكثر من تنظيم. **وانتهى المطاف بكاتب هذه الورقة إلى الانضمام إلى المنظمة الشيوعية المصرية** (م. ش. م) بتأثير شخصي من الراحل "ميشيل كامل".

ومن المعلوم أن م. ش. م كانت تعتبر العمل في غير صفوف الطبقة العاملة من المحرمات. ولذا تحول نشاطي إلى العمل في مجال الطبقة العاملة، ولهذا النشاط قصة أخرى ليس هذا مجالها!

ولكن ذلك لم يمنع من استئناف النشاط داخل نقابة المهن الهندسية خلال ١٩٥٠ وكان يقوده جماهيريا الراحل "نادرس سنبل" وسوف يأتي ذكر ذلك تفصيلا في البند ١١ أدناه.

**تقييم التجربة شاملا ترتيب الأحداث زمنيا**

أعتقد أن هدف تنظيم "حدتو" من نشاطنا داخل النقابة كان إقناع أعضاء النقابة بأن الشيوعيين لديهم الفهم الصحيح للقضايا العادلة للمهندسين والإخلاص التام في خدمة هذه القضايا؛ لأن المهندسين هم جزء من طبقة البرجوازية الصغيرة التي تشكل بدورها جزءا من الجبهة الوطنية التي تبغي الطبقة العاملة أن تكونها وتقودها في النضال من أجل الهدف الأسمى وهو التحرر الوطني وبناء الاشتراكية. ومن هذا المنظور يعتبر النشاط النقابي تمهيدا لمرحلة تالية هي تشكيل الجبهة نفسها. ولذا كان من الضروري أن يكون أداؤنا كاشفا عن هذا الفهم الصحيح ومتسما بالإخلاص التام. وعلى ذلك فإننا سنحاول في السطور التالية أن نقيم مدى نجاح أساليب عملنا أي مدى فعاليتها، ومدى نجاحنا فيما سعينا إليه من رفع وعي أعضاء النقابة وبالتالي إقناعهم بفهمنا الصحيح، وأخيرا مدى النجاح أو الفشل في تحقيق المطالب نفسها ومدى تأثير مشاركتنا المخلصة في النضال من أجل المطالب في هذا النجاح أو الفشل.

١٠/١ بالنسبة لأساليب العمل: يرجى الرجوع للبند ٦ أعلاه حيث أوضحنا أن النشرة الهندسية وتشكيل اللجان النقابية كانتا الوسيلتين الرئيسيتين التي

**استخدمناهما** لتجميع أعضاء النقابة حول أهداف محددة ولتنظيمهم للنضال من **أجلها،** وسوف نتناول فيما يلي تقييم كل من النشرة واللجان النقابية.

**١/١/١٠ النشرة الهندسية: نعتقد أن النشرة قد حققت الأهداف المطلوبة منها تماما.** وقد انتشر توزيعها بدءا من القاهرة والإسكندرية ومرورا بمختلف مدن الدلتا وحتى أقاصي مدن الصعيد وانتهاء بمدينة الخرطوم بالسودان. وقد بذل جهد صادق من الرفاق والزملاء الذين أمدوها بالمقالات والتحليلات والأخبار والرسائل والشكاوى مما ساهم في إثرائها ومنحها ثقة القراء وتأييدهم. كما روعي في تحريرها تقليد أساليب الإخراج الصحفي الجذاب من حيث التبويب المتسق واستخدام العناوين اللافتة للنظر. وروعي تفادي الأخطاء النحوية والهجائية لتكون في حدها الأدنى (فكانت هذه الأخطاء أقل مما يرد منها هذه الأيام بالجرائد اليومية والمجلات). وكان كسر الملل المترتب على تكرار تناول مواضيع بعينها موضع اعتبار خاص، فكانت هناك التعليقات الساخرة (النصيب الأوفى منها يتناول المواقف المخزية للباشاوات والبكوات أعضاء المجالس من مطالب أعضاء النقابة) وبعض الموضوعات الترفيهية مثل أبيات من الشعر أو قصص قصيرة أو صور قلمية ذات مغزى، علاوة على الباب الطريف الثابت وهو "أحدث الاختراعات". وكانت هناك الأبواب الجادة الثابتة مثل كلمة التحرير، ومحاضر جلسات مجالس الشعب والنقابة، وأخبار المصالح والشركات والنقابة والمعاهد العلمية، وشكاوى الأعضاء، ورسائل القراء...إلخ. وكان القارئ يحصل على كل هذه "المعلومات" مقابل عشرة مليمات وصلت في الأعداد الأخيرة إلى ١٥ مليما!! وبلغ الحماس ببعض القراء الكرام أن أرسلوا لنا تبرعات جملتها جنيه ونصف فنوهنا عنها وشكرنا مرسليها!

وكان هناك اهتمام خاص بالمنشورات التي كانت تصدرها النشرة قبيل انعقاد المؤتمرات والجمعيات العمومية للعمل على توحيد مواقف الأعضاء في هذه

الاجتماعات. وكان ذلك يتطلب جهدا استثنائيا -بسبب ضغط عنصر الوقت- كنا نبذله عن طيب خاطر.

ومما كان يؤخذ على النشرة عدم نشرها بعض محاضر جلسات مجالس الشعب والنقابة وكان عذرنا في ذلك ضيق المساحة وقلة الإمكانيات. كما يأخذ كاتب هذا التقرير على النشرة (وهو الذي كان مسئولا عن رئاسة تحريرها) عدم ذكر تواريخ كل الأحداث، وعدم تسجيل أسماء أعضاء المجالس النقابية المنتخبين، وعدم تسجيل نصوص بعض القرارات المهمة مثل قرارات الجمعيات العمومية، وكلها معلومات مهمة يستشعر أهميتها بصفة خاصة من يريد التسجيل أو التوثيق.

**وباختصار شديد كانت النشرة هي الأداة الفعالة في رفع وعي الأعضاء وتوحيد كلمتهم وتوجيه نضالهم، وقد نجحت في أن يكون لها جماهيرية واسعة.**

١٠/١/٢ **اللجان النقابية:** تشكلت هذه اللجان كما أوضحنا بالبند ٦ أعلاه وقد **لعبت لجنتا بحث ظروف العمل بالحكومة وبحث ظروف العمل بالشركات دورا رئيسيا في بلورة المطالب الاقتصادية وصياغتها بدقة. وكانت النشرة تنقل للقراء تقارير سكرتيري اللجان عن اجتماعاتها ونتائج نشاطها.**

**وكان مجال عمل اللجنة الأولى هو وضع قواعد لتطبيق كادر شبيه بكادر النيابة والقضاء** تراعي وجود ثلاث فئات من المهندسين وتكون منصفة لهم جميعا، وكذلك قواعد تعميم صرف بدل التفتيش لفئات المهندسين الثلاث على أساس مبلغ محدد لكل من يشغل درجة معينة من درجات الكادر بغض النظر عن فئته.

**وكان مجال عمل اللجنة الثانية هو صياغة كاملة لمشروع عقد العمل المشترك** روعي فيه إنصاف فئات المهندسين الثلاث العاملين بالشركات.

وقد جاء بالعدد الثاني من النشرة الصادر بتاريخ ٢٠/٥/٤٧ **أن اللجنة الأولى** قد أتمت وضع مشروع الكادر وأن السكرتير يأمل أن ينشر تحليلا كاملا للكادر المقترح في العدد التالي من النشرة، وهو ما لم يحدث. ولكن الذي حدث أن "الكادر

المقترح لأعضاء النقابة" قد نشر كاملا بالمنشور الذي صدر عن النشرة متضمنا البيان الثاني للجنة التحضيرية للمؤتمر الذي كان من المنتوى عقده (لجنة مندوبي المصالح والشركات) وذلك بعد اجتماعيها يومي ٢٠، ٤٧/١٠/٢١. وورنت بنفس المنشور القواعد المقترحة لصرف بدل التفتيش. ويبدو أن نشاط اللجنة قد توقف بعد إنجاز هاتين المهمتين الأساسيتين وإن ظلت النشرة توالي الكتابة عن هاتين القضيتين حتى عددها الأخير الذي صدر في ٤٨/٣/٢٣.

أما **اللجنة الثانية** فقد قامت بدراسة مشروع عقد العمل المشترك -الذي وضع صياغته الأولى الزميل "كامل مقصود"- دراسة وافية ووضعته في صورته النهائية (متضمنة إضافات وتعديلات لصالح أعضاء النقابة) وكان ذلك في أواخر شهر إبريل ٤٧، وأعدت اللجنة أيضا المذكرة التفسيرية للمشروع وتقدمت بهما لمجلس شعبة الهندسة الكهربائية. وقامت النشرة الهندسية بنشر المشروع الذي أقره مجلس شعبة الهندسة الكهربائية -دون تعديل- هو والمذكرة التفسيرية سابقة الذكر ضمن منشور غير مؤرخ (ولكن يمكن استنتاج أنه كان في أواخر أكتوبر ١٩٤٧). **ورفع مجلس الشعبة المشروع والمذكرة إلى مجلس النقابة لإقرارهما قبيل التاريخ المذكور. وقد عرض مشروع العقد بعد ذلك على الجمعية العمومية العادية التي انعقدت في ٤٧/١٢/٢٦ فأقرته وطالبت مجلس النقابة بالشروع فورا في مفاوضات لإبرامه.** وكعادته أحال مجلس النقابة الموضوع إلى لجنة لدراسته فأدخلت عليه بعض التعديلات (ضاربة عرض الحائط بإقرار الجمعية العمومية له!) وقرر المجلس إحالة الموضوع إلى المستشار القانوني لوضعه في الصيغة القانونية كما قرر إرساله للشركات لأخذ رأيها فيه؟!

**ويبدو من استعراض السرد السابق عن نشاط هاتين اللجنتين أن إنشاءهما قد حقق الغرض المطلوب منهما وهو أن يقوم أعضاء النقابة بالدراسة الدقيقة لمطالبهم الاقتصادية وبلورتها في صياغات محددة** وتقديمها لمجالس الشعب التي تقوم بدورها برفعها لمجلس النقابة **وأن تتابع اللجنتان بعد ذلك تطورات الموضوع**

لتسعيا إلى إشراك جموع أعضاء النقابة في إدارة النضال من أجل تحقيق المطالب.

**أما القصور في عمل اللجنتين فيمكن إيجازه** في عدم انتظام الاجتماعات وفي تغير أشخاص المشاركين فيهما وهو نتيجة في تقديرنا لصعوبة المثابرة على الكفاح الثوري من جانب البرجوازية الصغيرة.

أما **لجنة النشاط الاجتماعي** فقد كان هدفها الأساسي بطبيعة الحال هو التعارف بين الأعضاء وعقد الصلات الاجتماعية بينهم (لجنة الحفلات والرحلات)، وإتاحة الفرصة لهم للتعرف أو الاطلاع على المواد الثقافية المتنوعة (لجنتا المكتبة والنشر، والمحاضرات والسينما) وتهيئة الظروف ليقوم من يرغب منهم بدراسة النواحي الفنية المتعلقة بمهنتهم (لجنة تحديد الأعمال الهندسية). **وبجانب كل ذلك فإن تجمعات الأعضاء في المناسبات الترفيهية يسمح أحيانا بالتطرق برفق إلى الحوار بشأن الموضوعات الجادة المتعلقة بمطالبهم وتبادل الأفكار المثمرة بشأنها**. وقد اندفع في البداية بزخم واضح نشاط اللجان المتفرعة من هذه اللجنة، وفيما يلي نبذ مختصرة عما قامت به اللجان المتفرعة من هذه اللجنة:

-**لجنة الحفلات والرحلات:** أقامت حفلة تعارف في ٤٧/٢/٩ حضرها حوالي ٦٠ عضوا وأعقب الحفلة مناقشة عامة في أوضاع النقابة، ولم تسجل النشرة نشاطا آخر عن هذه اللجنة إلا بعد فترة طويلة وربما كان السبب هو أن النضال بشأن المطالب الاقتصادية كان هو الشغل الشاغل للأعضاء.

-**لجنة المحاضرات والسينما:** بدأ نشاط اللجنة بعرض سينمائي في مساء ٤٧/٢/١٣ تضمن ٤ أفلام تسجيلية أمريكية عن موضوعات تتعلق بتكنولوجيات حديثة وبأعمال فنية. وعرضت ٣ أفلام تسجيلية أمريكية أخرى عن موضوعات تكنولوجية في مساء ٤٧/٤/٢١ وأعقب العرض نقاش بين الحاضرين تناول النشرة الهندسية، وتقدم الحاضرون باقتراحات مفيدة بشأنها.

أما بالنسبة للمحاضرات فقد بدأ نشاطها بمحاضرة ألقاها خبير إنجليزي عن الذبذبات بالغة العلو في أواخر مارس٤٧، ثم تتابعت في شهر إبريل محاضرتان إحداهما هندسية والأخرى ثقافية. ولكن يبدو أن النشاط توقف بعد ذلك لأن المحاضرات كانت تعقد بمبنى جمعية المهندسين الملكية وهي جمعية علمية أرستقراطية كانت تضع قيودا على اجتماعات اللجان النقابية بقاعاتها برغم أنها كانت تتقاضى من النقابة إيجارا كبيرا عن استخدام قاعاتها. ولما احتجت اللجان لدى مجلس النقابة لم يعط المجلس آذانا صاغية لهذه الاحتجاجات بل إنه أيد موقف الجمعية لأن نشاط هذه اللجان لم يكن بطبيعة الحال على هوى المجلس، ومن هنا نشأت المطالبة بإنشاء مبنى مستقل للنقابة وهو ما حدث بعد ذلك بسنوات.

-**لجنة تحديد الأعمال الهندسية**: واصلت هذه اللجنة أعمالها في صمت وأتمت مشروعا كاملا عن نطاق الأعمال التي يحق لكل فئة من فئات المهندسين الثلاث أن تزاولها (وبحيث لا تجوز هذه المزاولة لمن تكون مؤهلاته الهندسية أقل). وقد قام مجلس الشعبة بمراجعة المشروع وقامت النشرة بنشره في عددها الرابع الذي صدر في ٤٧/٩/١٥ وطلبت من القراء أن يرسلوا ملاحظاتهم عليه لكل من مجلس الشعبة والنشرة.

-**لجنة المكتبة والنشر**: وقامت بنشاطين أساسيين أحدهما إصدار النشرة والتي سبق تقييمها فيما تقدم. وفاتنا فقط أن نذكر أنها كانت تصدر في عدد صفحات يتراوح عادة بين ٢٠، و٢٨ صفحة (هناك عدد وحيد صدر في ١٢ صفحة وكان ثمنه ٥ مليمات) وبمقاس ١٦×٢٣ سم وكان الورق غير مصقول ومن نوعية متدنية ويميل لونه للاصفرار وذلك وفقا لمقتضى الحال. أما المنشورات فكانت تصدر بالمقاس نفسه وبحد أقصى ٤ صفحات وتوزع مجانا بطبيعة الحال. أما النشاط الثاني فكان في إعداد مكتبة هندسية تشمل مجموعة من المراجع والكتب القيمة في الهندسة الكهربائية وأخرى من الدوريات في التخصص نفسه. وكان الاطلاع والاستعارة بالمجان.

**ويمكن تقييم أعمال فروع لجنة النشاط الاجتماعي إجمالا بأنها جيدة ولكنها كانت قصيرة العمر بسبب قصر عمر النشاط في إجماله من ناحية، وغلبة انصراف الجهد للنضال في سبيل المطالب الاقتصادية من ناحية أخرى.**

١٠/٢ **بالنسبة لرفع وعي أعضاء النقابة:** سبق أن تحدثنا عن أن الجهد في رفع الوعي كان يشمل ثلاثة موضوعات هي: دمقرطة النقابة؛ حق الأعضاء في مناقشة المسائل القومية؛ تأكيد وحدة أعضاء النقابة. ونتناول فيما يلي تقييم كل عنصر من هذه العناصر على حدة.

١٠/٢/١ **بالنسبة لدمقرطة النقابة:** كان المطلوب لتتحقق هذه الغاية تغيير بنية عضوية مجالس النقابة من ناحية، وصدور لائحة داخلية تكون بمثابة الآلية التي تساعد على دمقرطة النقابة من ناحية أخرى. ونتناول فيما يلي كلا من هذين العنصرين على حدة:

**بالنسبة لتغيير بنية عضوية أعضاء مجالس النقابة:** فاز في الانتخابات الأولى التي أجريت في أواخر ١٩٤٦ بمنصب النقيب بالتزكية الراحل "محمد شفيق" باشا. وقد كان -يرحمه الله- رجعيا بامتياز، ولا تعي الذاكرة الظروف التي أدت لنجاحه. ولكن نتذكر أن من بين العناصر المعتدلة من كبار المهندسين بمجلس النقابة الراحلين "جميل فؤاد"، ود."محمود الشيشيني" (من الشعبة الكهربائية) والراحل "إبراهيم عثمان" (من الشعبة المدنية ومن مؤسسي الرابطة)، ومن العناصر المستنيرة المخلصة "محمد شبل الحضري" (من الشعبة المعمارية). وقد كنا وقتئذ في بداية نشاطنا ولم تكن هناك النشرة الهندسية ولا اللجان النقابية بطبيعة الحال ولذا كان التركيز على إنجاح ٣ عناصر جماهيرية تقدموا ببرامج قوية واعية هم الراحل "صلاح الدين جلال" والزميل "مصطفى صبري" (من الشعبة الكهربائية) والزميل "نادرس سنبل" (من الشعبة المدنية) وقد فازوا بعضوية مجلسي الشعبتين.

**كما نجح في** الانتخابات من العناصر المستنيرة المخلصة الزميلان "محمد نبيل الحضري" و"سمير القباني" (من الشعبة المعمارية) والراحل "محمد حنفي الشريف" (من الشعبة المدنية). وقد نجح هؤلاء الثلاثة دون مساندة منا. وتميزت هذه الانتخابات بنجاح عدد كبير من الوزراء السابقين ورؤساء المصالح الحكومية وقيادات الرابطة الهندسية (وقد ظهرت انتهازية ونفعية أغلبهم بعد أن أصبحوا جنبا إلى جنب مع وتحت الرقابة المباشرة من الوزراء ورؤساء المصالح). وكنا بطبيعة الحال نمثل لهم جميعا "اليسار المتطرف"، ولذا عانينا كثيرا من محاربتهم لنا، ولهذا أيضا اهتممنا اهتماما كبيرا بتبصير أعضاء النقابة بالتصرفات التي تكشف عن عدم إخلاصهم، ودعونا الأعضاء لأن يدققوا في اختياراتهم في الانتخابات التالية في نهاية عام ١٩٤٧.

**كانت انتخابات ١٩٤٧ تشمل أساسا إجراء انتخابات لنصف أعضاء مجالس الشعب الذين تسقط عضويتهم بالقرعة في نهاية السنة** سواء ممن تزيد أو تقل مدة مزاولتهم للمهنة عن ١٥ سنة بجانب انتخاب النقيب (الذي تم في ٦ فبراير ١٩٤٨ بدلا من موعد اجتماع الجمعية العمومية في ٤٧/١٢/٢٦ ولسبب لم يمكننا تبينه مما جاء بالنشرة). وبالرغم من أن النشرة أغفلت تسجيل أسماء أعضاء المجالس سواء في انتخابات ١٩٤٦ أو ١٩٤٧، فقد ورد مع ذلك ذكر عدم إعادة انتخاب النقيب السابق "محمد شفيق" باشا وانتخاب "عثمان محرم" باشا بدلا منه. وكان الأخير من كبار أعضاء حزب الوفد الذي كنا نعتبره على يسار جميع الأحزاب الموجودة على الساحة (وكان به جناح يساري يسمى "الطليعة الوفدية" تقترب مفاهيمه كثيرا مع مفاهيمنا وكان الراحلان "محمد حنفي الشريف" و"محمد كامل النقيب" من هذا الجناح). وقد اعتبرنا هذا أفضل الاختيارات ودليلا على ارتفاع نسبي في وعي أعضاء النقابة إذ كان الوفد وقتئذ في المعارضة. كما جاء بالنشرة ما يفيد عدم إعادة انتخاب وزير المالية في حكومة "النقراشي" باشا وهو "عبد المجيد بدر" باشا وقد كان معاديا لمطالب أعضاء النقابة. وبجانب ذلك هناك

إشارات إلى استمرار عضوية أو إعادة انتخاب الأعضاء اليساريين، والمستنيرين المخلصين، والمعتدلين من كبار الموظفين اثنين سبق ذكرهم بالبند السابق، إضافة إلى انتخاب الراحل "كامل مقصود" واختياره مع الراحل "تادرس سنبل" كممثلين لمجلسي الشعبتين الكهربائية والمدنية بمجلس النقابة وكذلك اختيار الزميل "مصطفى صبري" سكرتيرا لمجلس الشعبة الكهربائية.

**ويتبين مما تقدم أن عدد أعضاء المجالس سواء من اليساريين أو من العناصر المستنيرة المخلصة لم يكن يمثل إلا نسبة ضئيلة من مجموع الأعضاء، إضافة إلى أنهم لم يزدادوا في المجلس الجديد عن المجلس القديم إلا واحدا فقط بالإضافة إلى النقيب الجديد "عثمان محرم" باشا الذي كان يؤمل فيه خيرا.**

**ولهذا يمكن القول إجمالا بأن نجاح جهدنا في رفع الوعي لدرجة إحداث تأثير ملموس في تغيير بنية عضوية مجالس النقابة يكاد يكون معدوما. وربما يكون هذا من طبيعة الأمور لأن القصور الذاتي للأفكار المتعارف عليها أو التقاليد يكون في العادة عاليا جدا بمعنى أنه من الصعب للغاية تغيير هذه الأفكار والتقاليد بشكل جماعي. ومن ناحية أخرى فإن العناصر ذات الاستعداد لأن تكون قيادية وجماهيرية وتتمتع في الوقت نفسه بالوعي والإخلاص اللازمين لتشكيل البنية الصالحة لعضوية المجالس، كانت عملة نادرة في ذلك الوقت.**

وينبغي أن نتوقف هنا مليا **لأننا وصلنا إلى لمس نقطة حاسمة في تقييم الكفاح النقابي لطائفة المهندسين. فلقد ثبت من الناحية العملية أنه يكاد يكون من المتعذر تغيير البنية الرجعية لمجالس الشعب ومجلس النقابة ولاسيما بنية المجلس الأخير وهو السلطة العليا بالنقابة.** ولذا كان على جموع أعضاء النقابة **أن يجتازوا في سبيل تحقيق مطالبهم العادلة خطي دفاع: الأول هو مجلس النقابة** (الحليف الطبيعي للحكومة والشركات) **والثاني هو الحكومة والشركات نفسها** (تماما مثل النضال ضد الاستعمار وأعوانه من الرجعية المحلية).

ونوضح فيما يلي كيف كان مجلس النقابة يشكل خط الدفاع الأول للحكومة **والشركات في** وجه جموع أعضاء النقابة ويتسبب بالتالي في إعاقتهم عن النضال **الإيجابي في** سبيل مطالبهم العادلة. **كان المجلس يحاول دائما تخفيض سقف المطالب** متبنيا وجهة نظر الحكومة بأن تكون المطالب "معقولة"؛ "وليست فوق طاقة الحكومة على التنفيذ". فإذا كنا نتحدث عن "بدل التفتيش" وجب في رأي المجلس أن توضع له القواعد التي تقيد صرفه لأقصى حد. وإذا كنا نتحدث عن التصريح بالعمل وقت الفراغ فلا يجب تعميمه بل يتعين لرئاسة جهة العمل أن تحدد من يصرح لهم بذلك! وإذا كانت المطالبة تتعلق بتطبيق قواعد "كادر" رجال القضاء والنيابة فليكن ذلك مقصورا على المهندسين شاغلي الدرجة السادسة فقط ويمتد هذا بعد حوار طويل إلى الدرجة الخامسة. هذا عن تخفيض سقف المطالب. ولكن ذلك لم يكف بل وجب أيضا **وضع العراقيل أمام الوصول إلى أي هدف**. فإذا كانت هناك مطالبة بالكادر فلتؤجل لحين الحصول على "الإنصاف" وتطبيق "التنسيق"، وإذا كان ابرام عقد العمل المشترك مع الشركات قد أقرته الجمعية العمومية فلا يجب أن تتخذ الخطوة التي تضمنتها المذكرة التفسيرية الملحقة بالمشروع المقترح وهي الدخول في مفاوضات مع اتحاد الصناعات الذي يضم أغلب الشركات" (تعقبه مفاوضات مع القلة من الشركات غير المنضمة للاتحاد) بل لابد من تعقيد الموضوع بإحالته إلى لجنة لدراسة مدى قانونيته (برغم أن المشروع قد غطى هذه النقطة تماما) والبحث في استصدار قانون جديد بشأنه و"صوت يا حمار حتى يجيك العليق!!" **وقد وصل الهزل بمجلس شعبة الهندسة الميكانيكية** عندما بحث الموضوع **إلى حد أن أوصى مجلس النقابة بأن يصدر قرار بأن لا يوقع أي عضو بالنقابة عقدا مع أية شركة تخالف شروطه شروط العقد الذي تتبناه النقابة وإلا تعرض للمحاسبة والتأديب من جانب النقابة!!**

**أما عما يمكن أن يحدث في اجتماعات الجمعيات العمومية فحدث ولا حرج.** فهناك من أعضاء المجالس من أجادوا إضاعة الوقت في المواضيع الجانبية،

وتحويل الاجتماع إلى احتفالية شكلية لكيل المديح "لمعالي" النقيب على أفضاله على أبنائه المهندسين ودون التطرق للمشاكل الحساسة(!) التي تتناول مطالب أعضاء النقابة وكيفية تحقيقها. **وقد ثبت عمليا أن من يمتلك المنصة في مثل هذه الاجتماعات يمكنه أن يتلاعب كيفما يحلو له بالحاضرين بالقاعة.**

**فإذا تحدثنا عن "نضال" أعضاء مجلس النقابة الموقرين** قلنا إنه لم يتجاوز عادة الإجراءات الشكلية مثل كتابة خطاب رقيق للوزير المختص بشأن المطلب المعين وفي الحد الأقصى تحرك النقيب مع وفد صغير لمقابلة الوزير لشرح الموضوع أو التحدث في البرلمان بشأن المطالب. وصار الاكتفاء عادة بالوعود الوردية وما أسهل الحصول عليها والتهليل بذلك.

**أما بالنسبة لحماية النقابة لأعضائها** فإن المجلس أبى أن يتدخل في العقوبات التي توقعها الحكومة على أعضاء النقابة مهما كان بها من افتئات وتعسف (باستثناء حالة تدخل فيها النقيب "عثمان محرم").

**وبالنسبة لممارسة أعضاء النقابة حقوقهم فالمجلس مارس سلطاته في الوقوف ضد ذلك.** فإذا كتب الراحل "تادرس سنيل" مقالا في مجلة المهندسين ينتقد فيه المجلس، ثار النقيب وهدد بالاستقالة إلى أن تدخل الراحل "إبراهيم عثمان" ليهدئ معاليه ولبعد بعدم نشر مثل هذا النقد مستقبلا! أما النشرة الهندسية فإنها لم تكن جديرة بأن تذكر باسمها وإنما أشير إليها ضمنا في أحد قرارات المجلس الذي ينص على ضرورة وضع مواد في اللائحة الداخلية لتنظيم النشر عن شئون النقابة بأن تكون الشعبة الرقيب فيما يجوز أو ما لا يجوز نشره (ويبدو أن أحدا لم يجرؤ على اقتراح مثل هذه المواد لأن اللائحة صدرت خلوا منها). **وإذا اشتكى أعضاء اللجان النقابية من تقييد حريتهم في استخدام قاعات جمعية المهندسين أخذ المجلس جانب التقييد،** وهكذا دواليك!

ولقد كان الفشل في تغيير بنية عضوية مجالس النقابة (الذي كان يزيد من استفحاله انخفاض نسبة الأعضاء الذين تقل مدة ممارستهم للمهنة عن ١٥ سنة

وذلك بموجب نصوص قانون إنشاء النقابة) هو في تقديرنا السبب الأساسي في فشل الوصول بالعمل النقابي إلى نهاية ناجحة وهو الأمر الذي يعزى في النهاية إلى أن المهندسين ينتمون إلى طبقة البرجوازية الصغيرة ذات المفاهيم والقدرات الثورية المحدودة بحكم ظروفها.

بالنسبة لإصدار لائحة داخلية تشكل آلية لدمقرطة النقابة فقد سبق أن ذكرنا بالبند ١/٨ ما يفيد أننا نجحنا إلى حد كبير في أن يوافق مجلس النقابة على اقتراحاتنا بشأن اللائحة. وقد أقر المجلس فعلا حوالي ١٣٠ مادة وفقا لاقتراحاتنا الأصلية وقام بتعديل حوالي ٣٠ مادة مما دعانا لأن نناقش هذه المواد، ونقترح الصياغات التي رأينا أنها الأفضل، ونشرت في العدد الخامس من النشرة. ونظرا لأنه كان من غير الممكن عمليا مناقشة اللائحة مادة مادة في اجتماع الجمعية العمومية فقد حُددت المبادئ العامة الأساسية التي يجب أن تصاغ بموجبها اللائحة في اجتماعات لجنة مندوبي المصالح والشركات وأدرجت مصحوبة بشرح واضح ضمن المنشور الذي أعدته النشرة ووزع يوم انعقاد الجمعية العمومية العادية في ١٢/٢٦ وقد تم إقرارها بالكامل في الاجتماع المذكور.

وبرغم الجهد الكبير الذي بذل في وضع لائحة داخلية تهيئ الظروف المناسبة لدمقرطة النقابة فإن تحقيق هذه الدمقرطة لم يكن ممكنا لسبب بسيط وهو أنه كان من أسهل الأمور على مجلس النقابة ألا يلتزم بتطبيق اللائحة (والأمثلة على ذلك كثيرة وأقربها تكرار عدم تلبية الطلب القانوني للأعضاء بعقد جمعية عمومية غير عادية، وإعادة بحث مشروع عقد العمل المشترك بدلا من اتخاذ إجراءات تنفيذه بعد أن أقرته الجمعية العمومية، والتخفيض المستمر لسقف المطالب التي ترفع من اللجان النقابية وتحوز موافقة بعض مجالس الشعب كما سبق التوضيح).

**١٠/٢/٢ بالنسبة لحق أعضاء النقابة في مناقشة المسائل القومية:** يمكن أن يقال إن الظروف الموضوعية بوجود مد ثوري بشأن قضية التحرر الوطني في ذلك الوقت قد جعل مهمة رفع الوعي بهذا الحق أمرا ميسورا. وكما سبق أن ذكرنا بالبند ٢/٨ أعلاه، عقد مؤتمر بالنقابة تم فيه مطالبة حكومة "النقراشي" باشا التي كانت في السلطة وقتئذ بعرض القضية الوطنية على مجلس الأمن. كما أصدرت الجمعية العمومية العادية في اجتماع ٤٧/١٢/٢٦ قرارين سياسيين بشأن القضيتين المصرية والفلسطينية. وكذلك درجت النشرة على نشر ملخص لأية ندوة تعقد لبحث الموضوعات القومية.

**وبناء عليه يمكن القول إن التوعية بهذا الموضوع كانت ميسرة.**

**١٠/٢/٣ بالنسبة لتأكيد وحدة أعضاء النقابة:** يمكن من متابعة ما ذكرناه تفصيلا بالبند ٣/٨ أعلاه القول بإن **التوعية بهذا الموضوع كانت تشمل عدة جبهات**. فمن ناحية كانت الحكومة تسعى إلى كسر الوحدة إما بتمييز قطاع من فئة المهندسين (بدل التفتيش لمهندسي الري فقط) أو غبن بعض الفئات (عدم إعطاء بدل التفتيش للمهندسين المساعدين والمهندسين تحت التمرين – التقتير النسبي في توفير الدرجات لهاتين الفئتين) أو التعصب الفئوي (مطالب مجلس إدارة رابطة الفنون والصناعات نظام حديث المتعسفة التي أفسدت إمكان عقد مؤتمر تمهيدي لاجتماع الجمعية العمومية – الدعوة لإحياء رابطة المهندسين لعزل فئتي المهندسين الأخريين).

**ويمكن القول إجمالا بأن التوعية بضرورة الوحدة كانت تنجح عندما تأتي محاولات فصمها من جانب الحكومة ولكنها تكون عسيرة عندما يكون التعصب الفئوي هو الدافع لفصم الوحدة.**

**١٠/٣ مدى النجاح أو الفشل في تحقيق المطالب الاقتصادية ودورنا في أيهما:** سوف نتناول الموقف بالنسبة لهذه المطالب حتى تاريخ توقف نشاطنا وسيكون مرجعنا دائما ما ورد بالنشرة الهندسية. ولكن نعتقد أنه يجب أن نبدأ أولا بملخص مختصر لترتيب الأحداث زمنيا بالنسبة لمطالب الأعضاء سواء من العاملين بالحكومة أو العاملين بالشركات.

**١٠/٣/١ بالنسبة لترتيب الأحداث زمنيا: بدأ نشاطنا في مجال العمل النقابي كما سبق الذكر في أواخر ١٩٤٦**، وكان تركيزنا وقتها على إنجاح الزملاء الثلاثة الذين سبق ذكرهم ليصبحوا أعضاء في مجالس الشعب. وقد تحقق نجاحهم، ونجح معهم أيضا ثلاثة آخرون من الزملاء المستنيرين المخلصين وتلا ذلك تطور العمل النضالي في جميع الاتجاهات. وقبل أن نسرد الأحداث بترتيبها **الزمني نود أن نذكر القارئ بملخص المطالب العاجلة التي سبق ذكر أهمها تفصيلا بالبند ٥ بصفحتي ٤ – ٦ أعلاه حتى يسهل له متابعة الموضوع.**

**بالنسبة لموظفي الحكومة:** قواعد كادر جديد شبيه بكادر رجال النيابة والقضاء بما يتضمنه ذلك من تدبير الدرجات الوظيفية الإضافية اللازمة (وربما يكمن ما سوف يكون نصيب أعضاء النقابة من المشروع الذي كانت تدرسه الحكومة لصالح جميع موظفي الدولة تحت مسمى "إعادة تنسيق الدرجات تحقيقا للإنصاف")؛ تعميم بدل التفتيش على جميع أعضاء النقابة؛ حق مزاولة المهنة في أوقات الفراغ.

**بالنسبة للموظفين لدى الشركات وأصحاب الأعمال:** إبرام عقد عمل مشترك بين النقابة كممثلة لهم وبين الجهات التي يعملون بها.

وفيما يلي ترتيب الأحداث:

-يبدو أن سوء مرتبات موظفي الدولة عامة، وعدم تناسبها مع حالة الغلاء الشديد من ناحية، ووجود مد ثوري عام بالبلاد من ناحية أخرى، قد ترتب عليهما

تحركات واسعة من طوائف الموظفين المختلفة للمطالبة بتحسين دخولهم لتلائم ظروف الحياة القاسية. وقد أدى هذا إلى تفتق ذهن الحكومة عن **إعداد مشروع "لإنصاف" جميع من غبن من موظفي الدولة وذلك بتدبير تمويل لإنشاء درجات إضافية** جديدة بالميزانية العامة للدولة تتيح الفرصة للمغبونين الذين فاتتهم فرص **الترقية** سنوات طويلة فتجمدت رواتبهم، أن يترقوا إلى درجة أعلى تحسن دخلهم **وكان هذا يسمى بـ"إعادة تنسيق الدرجات"** أو اختصارا **"تنسيق الدرجات" ويبدو أن هذا المشروع بدأ إعداده في بداية ١٩٤٦** لأنه جاء في أحد مقالات العدد **الأول** للنشرة أن الرابطة **(السابقة لتكوين النقابة كما هو معلوم)** كانت تطالب بأن **يتضمن** التنسيق مبلغ ٢٠٠ ألف جنيه للمهندسين ولكنها حصلت على وعد بمبلغ ١٣٨ ألف جنيه في عهد وزارة "النقراشي" باشا الأولى. **ويبدو أيضا من المقال نفسه أن الحكومة بدأت تروج لفكرة جديدة وهي عمل قواعد لكادر جديد عادل، وأن** موضوع هذا **الكادر الجديد قد أشار إليه معالي 'عبد المجيد بدر' باشا وزير المالية ووكيل النقابة** في جلسة مجلس الشيوخ في ٤٧/٢/١٨ ووصفه **"بأنه في بساطته وعدالته سيحل كل شكوى للموظفين"** وأنه سيعرض على السادة أعضاء المجلس الموقر في خلال الشهر نفسه. وتلا ذلك في المقال نفسه أن موضوع الكادر قد شق طريقه إلى جدول أعمال مجلس الوزراء في ٤٧/٢/٢٨ **وقرر المجلس: إرجاء الكادر العام ولوائح التوظف مؤقتا وإحالة تنسيق الدرجات على لجنة لدراسته.** وتمخض الجبل فولد فأرا إذ أقر المجلس بعد ثلاثة أسابيع، أي في أواخر مارس ٤٧، التنسيق المعدل وكان نصيب المصالح الهندسية من مهندسين وكتابيين ٩٠ ألف جنيه فقط لا غير لتحسين درجاتهم الحالية!

**كان موقف النشرة منذ نشأتها أن التنسيق إنما هو مسكن وقتي وليس علاجا حقيقيا دائما وأن الحل الصحيح هو في تطبيق قواعد كادر جديد يشبه** كادر رجال النيابة والقضاء ويضمن تقدما مطردا في الدخول **بما يتناسب مع زيادة** أعباء الحياة مع تقدم السن. ويتطلب إقرار الكادر الجديد زيادة عدد

الدرجات الوظيفية وبالتالي يكون التنسيق لو تم على هذا الأساس محققا لأهدافنا. ولما كان هذا غير وارد، فإننا لا نعترض على الاستفادة من التنسيق بأي وسيلة تعدها الحكومة ولكن هذا لن يلهينا عن النضال في سبيل المطلب الأصلي وهو الكادر الذي يترتب عليه بالضرورة تكملة التنسيق بحيث يكون كاملا.

-بدأت لجنة بحث ظروف العمل بالحكومة نشاطها بالاجتماع يوم ٤٧/٢/١٢ بناء على دعوة مجلس الشعبة الذي فوض لها وضع قواعدها التنظيمية وتحديد الموضوعات التي ترى بحثها. وتوالت اجتماعاتها لبحث كيفية تطبيق قواعد كادر رجال النيابة والقضاء بما يحقق الفائدة لفئات النقابة الثلاث، وأعدت مشروعا مبدئيا نشر في العدد الأول من النشرة الذي صدر في ٤٧/٤/١٢. واصلت اللجنة اجتماعاتها وانتهت إلى صياغة كاملة للكادر في اجتماعها في ٤٧/٤/٢٦، كما أنهت دراسة وصياغة قواعد تعميم تطبيق حق مزاولة المهنة في أوقات الفراغ لأعضاء النقابة في التاريخ نفسه، وأشير إلى ذلك في العدد الثالث للنشرة الصادر في ٤٧/٥/٢٠.

-بدأت لجنة بحث ظروف العمل بالشركات نشاطها في أواخر فبراير ٤٧، واستقر رأيها بعد دراسة قوانين العمل السارية على أن تعديلها حتى تتلاءم مع مطالب أعضاء النقابة من الصعوبة بمكان وأن الأفضل وضع صيغة لعقد عمل مشترك تبرمه النقابة كممثلة لجميع أعضائها مع الشركات المختلفة أو مع من يمثلها مثل اتحاد الصناعات أو غيره من هيئات أرباب الأعمال. وفي جلسة ٤٧/٣/٣٠ بدأت اللجنة في دراسة البنود الأولى لمشروع العقد الذي صاغه الراحل "كامل مقصود" وتابعت الدراسة حتى أنهتها في اجتماع يوم ٤٧/٤/٢٧، وتم نشر المشروع الأصلي بالعدد الأول من النشرة.

-في مارس ٤٧ قابل النقيب ورؤساء مجالس الشعب وزير المالية لمعرفة الموقف بالنسبة لمطالب أعضاء النقابة فنفى معاليه (ما يتردد عن نية الحكومة) في عمل كادر خاص للمهندسين واقتصر الحديث بعد ذلك على الإنصاف فأفاد

الوزير أنه تقرر صرف علاوات لكل موظفي الدولة في حدود ٢٥٠ ألف جنيه وإرجاء صرف المبلغ المخصص للتنسيق وقدره ٧٥٠ ألف جنيه (على نطاق كل موظفي الدولة أيضا) ودون تحديد نصيب المهن الهندسية في أي من هذين المبلغين. وأثار النقيب موضوع السماح للمهندسين بمزاولة المهنة في أوقات الفراغ وذلك لمن ترى الوزارات منحهم إياه (بالمخالفة لمطالب الأعضاء بأن يكون هذا الحق عاما وأن يعوض من لا تسمح ظروف عمله بممارسة هذا الحق ببدل فن مناسب وذلك تفاديا لأية وساطة وتحقيقا للعدالة). وقد أبلغ مجلس النقابة مجالس الشعب بمذكرة عما ذكر أعلاه ورد مجلس شعبة الكهرباء بملاحظاته –في جلسة ٤٧/٤/٢– على المذكرة بما يعزز وجهات نظر الأعضاء كما عبرت عنها النشرة.

–دعا النقيب أعضاء مجلس النقابة وأعضاء مجالس الشعب في ٤٧/٤/١٠ إلى عقد مؤتمر للبحث في بعض الموضوعات التي حددها. وفي بداية الاجتماع استفسر الراحل "تادرس سنبل" عن طبيعة هذا المؤتمر فأجيب من الراحل 'عبد الرحمن الساوي' بك الذي كان عميدا لكلية الهندسة بجامعة فؤاد الأول والذي رأس الاجتماع نيابة عن النقيب بأن الاجتماع لمجرد التشاور وأن قراراته لا تقيد مجلس النقابة بشيء (أي وفقا لنظام الشورى!). وحاول الزميل الراحل أخذ الأصوات على ذلك فحدث هرج انتهى بالانتقال لجدول الأعمال. عرض على الحاضرين رأي النقيب في أن يكون حق العمل في أوقات الفراغ مقصورا على من تصرح لهم مصالحهم الحكومية بصفة شخصية. وبعد نقاش تصدره الزملاء اليساريون والمخلصون، انتهى الأمر بالتصويت فأيدت الأغلبية رأيهم بأن يكون التصريح عاما وليس بصفة شخصية وعلى أن يعطى من يشغلون وظائف يتعارض العمل بها مع العمل الحر بدل فن. عرضت بعد ذلك ملاحظات النقيب بخصوص تنسيق الدرجات المعروض على مجلس النواب وتتلخص الملاحظات في أنه يرى أن تطبق قواعد "كادر النيابة والقضاء" على مهندسي الدرجة السادسة فقط وأن من يشغل وظيفة يرقى إلى درجتها. وبعد نقاش تمسك خلاله الزملاء

اليساريون والمخلصون بأن تطبق قواعد الكادر المذكور على جميع أعضاء النقابة وأن تضاف للتنسيق المقترح من الحكومة الدرجات التي يتطلبها هذا التطبيق، بينما دافع رؤساء ومديرو المصالح عن الحكومة بأنها لا يمكن أن تميز المهندسين لأن ذلك سوف يعرضها لمطالبات من طوائف أخرى من الموظفين. واقترح بعضهم أن تطبق قواعد الكادر على مهندسي الدرجة الخامسة بالإضافة للسادسة وأن يطلق منح العلاوات الدورية كل سنتين بالإضافة إلى ترقية من يشغل وظيفة إلى درجتها. أي أن اقتراحات المؤتمر كانت بالنسبة لهذا الموضوع حلا وسطا بين المطالب التي تعبر عن المصالح الحقيقية لجموع الأعضاء وبين آراء النقيب. وعلى أي الأحوال فقد كانت كل هذه المقترحات "للشورى" فقط كما أسلفنا.

-اجتمع مجلس النقابة في ٤٧/٥/٨ وقرر تأجيل المطالبة بكادر خاص للمهندسين لحين الحصول على الإنصاف وتطبيق التنسيق (استجابة كما هو واضح لقرار وزير المالية -الذي هو وكيل النقابة!- المشار إليه فيما تقدم).

-عمدت الحكومة إلى محاولة تقسيم صفوف المهندسين بأخذ موافقة البرلمان على تقرير بدل التفتيش لمهندسي الري فقط وكان ذلك في اوائل يونيو ٤٧.

-ما أن عرف أعضاء النقابة بقرار منح بدل التفتيش لمهندسي الري حتى ذهبت وفود منهم إلى دار النقابة يوم اجتماع المجلس في ٤٧/٦/٥ للمطالبة بتعميم البدل فأصدر المجلس قرارا "بالكتابة لمعالي وزير الأشغال العمومية لمنح جميع مهندسي المصالح الهندسية بالحكومة بدل تفتيش أسوة بمهندسي الري".

-واصل أعضاء النقابة تحركهم فاجتمع مندوبون من المصالح بدار النقابة وقرروا المرور يوم ٦/١٦ على اللجنة المالية بمجلس الشيوخ وعلى الوزراء المختصين، واجتمعوا فعلا في فناء وزارة الأشغال. وقبل أن يحاولوا مقابلة أي

مسئول فوجئوا بحضور سيارات البوليس مشحونة بالجنود المتخصصين في تفريق المظاهرات، وتم تفريقهم فعلا بالقوة!

-لم يثن هذا التصرف العدواني جموع الأعضاء عن معاودة الاجتماع بعد ذلك في مؤتمر بدار النقابة قرروا فيه الضغط بتكتلاتهم بالمصالح المختلفة حتى يقر بدل التفتيش للجميع قبل فض الدورة البرلمانية وطالبوا بعقد جمعية عمومية غير عادية لاتخاذ قرارات حاسمة في هذا المطلب العاجل وفي مطلب الكادر. وقد تجلت وحدة أعضاء النقابة بفئاتهم الثلاث في هذا المؤتمر وما سبقه من تحركات. ولم يلق طلب عقد جمعية عمومية غير عادية أي اكتراث من جانب مجلس النقابة (بدعوى أن سجلات أعضاء النقابة لم تكتمل بعد)

-تمكنت النشرة من الاطلاع على مضبطة مجلس الشيوخ بجلسته في ٤٧/٦/٢٣ ونشرتها بالعدد الثالث الذي صدر في ٤٧/٧/١٧ وكانت تتضمن مناقشة حامية بين "حسن صادق" باشا مقرر اللجنة المالية بالمجلس و"محمد شفيق" باشا عضو المجلس ونقيبنا الموقر حاول خلالها الأخير التملص من "تهمة" إرسال برقية للجنة المالية بمجلس الشيوخ بمضمون قرار مجلس النقابة بالمطالبة بتعميم بدل التفتيش (وهو القرار المشار إليه أعلاه والذي صدر باجتماع المجلس في ٤٧/٦/٥) مما دعا "حسن صادق" باشا إلى القول: "لا أرى معنى أن يتنصل أحد من تبعة طلب الإنصاف لجميع الهيئات التي يمثلها" وانتهت المناقشة بأن "صحح" "شفيق" باشا "الواقعة" بأنه كتب لوزير المالية لينظر في باقي طوائف المهندسين، فمن كان عمله يستدعي الانتقال وتحمل الصعوبات التي يتحملها رجال الري يصرف له بدل التفتيش (وهذا يخالف طبعا مطلب أعضاء النقابة بتعميم البدل دون أي قيود كما أنه يخالف الحقيقة وهي أن قرار مجلس النقابة بجلسة ٤٧/٦/٥ الذي أرسلت بموجبه البرقية لم يكن يتضمن أي قيود). وقد انتهى مجلس الشيوخ في الاجتماع المذكور إلى قرار بأنه "يأمل أن تستكمل الحكومة في القريب العاجل البحث في أمر راتب التفتيش بحثا أوسع ويوضع فيه حل يشمل

**بقية المهندسين في الأحوال المماثلة لمهندسي الري'. وكان ذلك مثلا كاشفا عن أن تخاذل النقيب الفاضح كان معبرا بشكل مبالغ فيه عن وقوفه في صف الحكومة ضد أعضاء النقابة الذي هو نقيبهم.** ومن الجدير بالملاحظة هنا أن من يطلع على تفاصيل المناقشات التي جرت في هذا الاجتماع يشعر بأن أصحاب الإقطاعيات من أعضاء مجلس الشيوخ والوزراء يهمهم إرضاء مهندسي الري لحد ما لأنهم يؤدون خدمة مهمة لأراضيهم وإن كان ذلك لا يمنع الغدر بهم إذا اقتضى الأمر شأن ما يفعله هؤلاء السادة مع بقية الأجراء.

-جاء بالعدد الثالث من النشرة الصادر في ٤٧/٧/١٧ **أن لجنة بحث ظروف العمل بالشركات أعدت مذكرة تفسيرية لمشروع عقد العمل المشترك** أوضحت فيها أن الحكومة اعترفت مؤخرا بمشروعية إبرام عقود عمل مشتركة بين النقابات والشركات التي يعمل بها أعضاؤها وقد أعدت مشروع قانون أقره مجلس الوزراء منذ شهرين وأحيل للبرلمان لإقراره وربما يقر في الدورة البرلمانية الحالية، **ولذلك فاللجنة تقترح موافقة مجلس النقابة على المشروع والدخول (لحين صدور القانون) في مفاوضات مباشرة مع اتحاد الصناعات الذي يضم معظم الشركات الهندسية** وذلك بدلا من اتباع الطريق الطويل والشاق لمطالبة الحكومة بتعديل كافة قوانين العمل القائمة بما يكفل تحقيق مطالب أعضاء النقابة. وقد جاء النص الكامل للصياغة النهائية لمشروع العقد في العدد الخامس من النشرة الصادر في ٤٧/١٠/٢٨.

-يبدو أن النشاط النقابي قد تباطأ في شهري يوليو وأغسطس ٤٧، وهما شهرا الإجازات الصيفية، واستؤنف النشاط في شهر سبتمبر.

**-جاء بمقال بالعدد الرابع من النشرة الصادر في ٤٧/٩/١٥ بأن البرلمان أقر بتعميم بدل التفتيش لأغلب المصالح كما سلمت الحكومة بحق باقي المصالح فيه إلا أن هناك بعض المحاولات هنا وهناك للانتقاص من هذا الحق بشكل أو آخر** ويطالب المقال الأعضاء بالضغط الجماعي في أماكن العمل المختلفة لصرف

البدل للجميع. أما مجلس النقابة فقد التف حول شكاوى "الأعضاء من محاولات الانتقاص هذه بأن أقر في اجتماعه في ٤٧/٩/٤ الكتابة لرؤساء المصالح لمطالبة الوزارات ببدل التفتيش لجميع أعضاء النقابة مستندين إلى الأسباب القوية التي تبرر هذه المطالبة مع إرسال صورة للنقابة لتعزيزها لدى الجهات المختصة"!

-جاء بالعدد الرابع من النشرة أيضا أن رجال النيابة والقضاء قدموا إلى وزير العدل مذكرة طلبوا فيها زيادة رواتبهم لأن ما يحصلون عليه "لا يستطيعون معه أن يحيوا حياة كريمة في هذه الظروف"، وهددوا الحكومة بالإضراب إن لم تستجب لمطالبهم، وأنهت النشرة الخبر بالقول "إننا لا نعيب على رجال النيابة والقضاء مطالبتهم بتحسين حالهم، وإنما نسأل أنفسنا ماذا نحن فاعلون؟!"

-أدرك مجلس النقابة ما سوف يحدثه الخبر السابق من أثر في نفوس أعضاء النقابة المتذمرين فدعا رؤساء الشعب وسكرتيريها والأعضاء الأربعة المنتخبين من الجمعية العمومية مباشرة للاجتماع كلجنة تبحث هذا الموضوع، وعقدت اللجنة اجتماعين في ٩/٢٧، و٤٧/١٠/٦ وأقرت بالإجماع "وجوب المساواة برجال القضاء في الحاضر وفي المستقبل" وعهدت إلى جانب من أعضائها وضع تفصيلات الرواتب والعلاوات التي تكون أساسا للمطالب. وكان موقف اليساريين والمخلصين من الزملاء في هذه اللجنة مشرفا إذ طالبوا بألا يكتفي المجلس بتقديم المطالب الجديدة لكي توضع على الرف إلى جانب المطالب القديمة (تطبيق كادر القضاء على مهندسي الدرجتين السادسة والخامسة التي قدمت في يوليو ٤٧)، بل يجب أن يصر على معرفة رد الحكومة ثم تعقد الجمعية العمومية فور الحصول على هذا الرد ليعرض عليها ويفوض لها أن تصدر من القرارات ما تراه كفيلا بتحقيق هذه المطالب. وللأسف لم تستجب اللجنة لهذا الرأي. أما مجلس النقابة فقد اكتفى، في اجتماعه الشهري في أكتوبر ٤٧، بإرسال رسالة جديدة للحكومة يكرر فيها المطالبة بمساواتنا برجال القضاء!

- في ٤٧/٩/٢٨ أقيم حفل شاي، بدعوة من لجنة الحفلات والرحلات، حضره ما يزيد على ٦٠ عضوا وبدأ في هذا الحفل ظهور فكرة عقد مؤتمر للأعضاء يسبق عقد الجمعية العمومية العادية التي سوف تعقد في ديسمبر ٤٧ ويستهدف أمرين أولهما أخذ زمام الأمور بيد الأعضاء أنفسهم لتخاذل مجلس النقابة عن القيام بدوره، وثانيهما توحيد موقف الأعضاء حول الأهداف والوسائل لتحقيقها، حتى يحضروا اجتماع الجمعية العمومية وهم محصنون ضد محاولات التضليل والمناورات من أعضاء المجلس الذين يجيدون هذه الفنون الهابطة لإفشال أي اجتماع. فقد بحث الحاضرون الموقف واتفقوا على تركيز المطالبة على التعميم الشامل لبدل التفتيش بالإضافة لكادر النيابة والقضاء بالنسبة للعاملين بالحكومة، وعقد العمل المشترك بالنسبة للعاملين بالشركات، كما اتفقوا على تشكيل لجنة تمهيدية من الحاضرين كمندوبين عن المصالح والشركات تكون نواة للجنة تحضيرية لعقد المؤتمر وتعمل على بث الدعوة له في صفوف أعضاء النقابة.

-عقدت لجنة مندوبي المصالح والشركات أول اجتماعاتها في ٤٧/١٠/١١ وأصدرت بيانها الأول الذي قامت النشرة الهندسية بطبعه وقام مندوبوها بتوزيعه على أعضاء النقابة وتضمن البيان استعراضا للموقف الذي وصلت إليه المطالب ووضح منه أن أيا منها لم يتحقق (فيما عدا التحرك الجزئي لتعميم بدل التفتيش)، وأن مجلس النقابة يكتفي -عندما تتعالى من حوله أصوات الأعضاء المتذمرين- بأن يوجه إلى الحكومة رسائله ومذكراته الرقيقة ولا يقلقه بعد ذلك أن تتجاهل الحكومة هذه الرسائل كما أنه يرفض بشكل ثابت عقد جمعية عمومية غير عادية، وأن هذا الموقف المتخاذل لم يفت في عضد الأعضاء بل إنه أذكى فيهم روح التذمر التي بدت في استقالات بالجملة في مصلحة المباني، وإضراب عن الطعام بمصلحة الميكانيكا والكهرباء واجتماعات تحضرها أعداد كبيرة بالنقابة. وقد انتهى رأي أعضاء اللجنة إلى ضرورة عقد مؤتمر في القريب العاجل لإعلان مطالبنا وتحديد الوسائل الفعالة الحاسمة للحصول عليها وذلك قبل عقد الجمعية

العمومية العادية (المقررة قانونا في آخر العام) حتى نعيد في الجمعية إصدار القرارات التي ينتهي إليها المؤتمر. وفي ختام البيان مناشدة للأعضاء بالعمل على حضور المؤتمر وإنجاحه حتى تتحقق وحدة الصفوف وراء أهداف واضحة وخطة عمل محددة. ويلاحظ هنا أن موقفنا كان دائما التلويح بالإضراب دون الإفصاح عنه انتظارا للظرف المواتي الذي يكون فيه احتمال نجاح الإضراب قويا.

-**عقدت لجنة مندوبي المصالح والشركات اجتماعين يومي ٢٠، و٢١/١٠/٤٧ أصدرت عقبهما البيان الثاني لها** وتضمن توضيحا إضافيا أن هناك احتمالات لحدوث مناورات خلال الجمعية العمومية من شأنها عدم تمكين الأعضاء من إصدار أي قرار بشأن مطالبهم الحيوية، **ولذا فإن من الضروري الاتفاق مسبقا خلال المؤتمر الذي ننادي بعقده (والذي سوف يكون زمامه في أيدي أعضاء النقابة وليس مجلس النقابة) على القرارات** التي تحقق أهدافنا حتى يكون صوتنا موحدا وحاسما عند حضور الجمعية العمومية لا تصمد أمامه المناورات والخدع وبالتالي نتمكن من إعادة إصدار هذه القرارات في اجتماع الجمعية. وتلا ذلك في البيان سرد للصياغات التفصيلية النهائية لما استقر عليه الرأي في اللجنة التحضيرية للمؤتمر (لجنة مندوبي المصالح والشركات) بالنسبة لبدل التفتيش، والكادر لأعضاء النقابة العاملين بالحكومة، وعقد العمل المشترك لأعضاء النقابة العاملين بالشركات، وتيسير الدراسات التكميلية لجميع الأعضاء بالنقابة.

-صدر البيان الثالث من لجنة مندوبي المصالح والشركات وبه استعراض واف لما تم خلال اجتماع اللجنة الثالث والأخير الذي حضره أعضاء مجلس إدارة رابطة خريجي الفنون والصناعات (نظام حديث)'، **وكيف انتهى الاجتماع بالفشل**. وسبق أن شرحنا ذلك تفصيلا تحت البند ٥/٣/٨ أعلاه وأوضحنا أن سبب الفشل كان يعود إلى موقف متعسف من أعضاء الرابطة المذكورة وأن الحاضرين قرروا عدم عقد المؤتمر، **ولكنهم استفادوا من تجمعهم الكبير بصياغة "اقتراح بإصدار قرارات" يقدم لمجلس النقابة** يتضمن ما سبق الاتفاق بشأنه من المطالب المذكورة

**بالبند السابق، مع مطالبة المجلس بأن يقدم رسميا هذه المطالب** دون تبديل أو **تعديل (للجهات المعنية)** بالحكومة والشركات، ومتابعة الخطوات التي تتخذها هذه الجهات، ونشر كافة هذه الخطوات التي تتم على جموع الأعضاء، **وعقد جمعية عمومية غير عادية خلال مارس ١٩٤٨ على الأكثر لمناقشة الموقف (وتقرير الخطوات التالية)**. وقد تم إعداد نسخ كثيرة من هذه العريضة وتوقيعها من ٥٢٨ عضوا من مختلف المصالح والشركات وقدمت لمجلس النقابة في حينه.

-**امتد نشاط المطالب الاقتصادية إلى رحاب الجامعة وبدأ في مجال معيدي كلية الهندسة** وطلبنا من الزميل "سعد عوض" تقريرا عن تحركاتهم ونشرته النشرة في عددها الخامس الصادر في ٤٧/١٠/٢٨ ومؤداه أن الحكومة أقرت تطبيق كادر القضاء في عام ١٩٤٦ على أعضاء هيئات التدريس بالجامعة ولكنها اشترطت شرطا تعسفيا لتطبيقه على المعيدين وذلك بأن لا يرقى للدرجة الخامسة منهم إلا من يحصل على درجة علمية -بالرغم من عدم توفر الأجهزة اللازمة لإجراء البحوث بسبب ظروف الحرب ولأسباب أخرى- **مما يعني في واقع الأمر أنهم محرومون من الترقية نهائيا! كما أن الحكومة خصت معيدي الطب والصيدلة بمفردهم "ببدل تفرغ"** وهي ميزة إضافية تقابل ميزة بدل التفتيش للمهندسين (نفس سياسة فرق تسد!). كل هذا دعا المعيدين إلى عقد عدة اجتماعات بكلية الهندسة ونقابة المهندسين درسوا فيها مطالبهم وحددوها في ثلاثة مطالب هي: أن يفتح أمامهم الترقي المادي في نطاق كادر القضاء دون التقيد بالحصول على درجة علمية، وأن تقتصر بعثات الكلية على معيديها، وأن يكون لكل معيد الحق في بعثة طويلة الأمد، وأن يمنحوا بدل تفرغ حسب فئات معيدي الطب. وعقد المعيدون اجتماعا كبيرا بالكلية يوم ٤٧/١٠/٨ وقعوا فيه عريضة بالمطالب سالفة الذكر وحددوا يوم ١٠/٢٢ لإعادة الاجتماع واتخاذ قرار على أساس ما سوف يتم. وسرعان ما سرت العدوى إلى معيدي الكليات الأخرى وتألفت لجنة للاتصال تمثل جميع الكليات وضعت صيغة لمطالب موحدة وافق عليها مؤتمر عام للمعيدين يوم

١٠/١٤ وحددوا "بدء الدراسة" موعدا أخيرا لإجابة مطالبهم. **وقد تم الإضراب فعلا في موعد افتتاح الدراسة واشترك فيه معظم معيدي كليات جامعتي فؤاد الأول وفاروق.** وقد عادوا للعمل بعد وعد صريح من مدير الجامعة بأن مطالبهم سوف تجاب وأنه يمكنهم استئناف الإضراب بعد أسبوعين إن لم تجب مطالبهم.

ويلاحظ هنا عدم التردد من جانب معيدي الهندسة في سلوك مسلك الوحدة مع معيدي الكليات الأخرى منذ البداية. والمعتقد أن قلة عدد معيدي الهندسة، إضافة إلى وجود عناصر يسارية في قيادتهم كانا السببين اللذين أديا إلى هذه الوحدة المبكرة. أما النشرة الهندسية فقد قامت من جانبها بتأييد كفاح معيدي كلية الهندسة ونشرت كما توضح أعلاه ما جاءها عن تطور الحركة.

-**خلال اجتماع مجلس الشعبة الكهربائية في ٤٧/١٠/٨ اقترح الراحل "صلاح الدين جلال" والزميل "مصطفى صبري" "دعوة مؤتمر من أعضاء الشعبة** لبحث مطالبهم من الحكومة والشركات والنقابة حيث إن الزملاء متذمرون لأن النقابة لم تفعل شيئا بشأن مطالبهم حتى الآن ومن الواجب دعوتهم لإطلاعهم على ما يقوم به مجلس الشعبة والاستنارة بما يشيرون به". وتقرر بعد المناقشة تأجيل إصدار قرار إلى الجلسة القادمة حيث يكون قد تبين ما إذا كان مجلس النقابة سيتخذ خطوات عملية تضمن تحقيق المطالب أم لا. **ويبدو أن مجلس النقابة لم يتخذ أي موقف، فاقترح الزميل "مصطفى صبري" في اجتماع مجلس الشعبة المنعقد في ٤٧/١١/١٢ "مطالبة مجلس النقابة بتحديد ميعاد عاجل لمقابلة وزير المالية وإبلاغه إصرار أعضاء النقابة على مطالبهم".** وفي جلسة ١١/٢٥ قرر مجلس الشعبة عقد الجمعية العمومية للشعبة مساء ٤٧/١٢/٢٤ **كما قرر أن تتاح الفرصة بعد الانتهاء من نظر جدول أعمال الجمعية لعرض برامج المرشحين الجدد.**

-صدر العدد السادس من النشرة في ٤٧/١٢/٢٠ وكان مخصصا للتحضير لانعقاد الجمعية العمومية وتضمن مقالا مهما للزميل "مصطفى صبري" في شرح مختلف احتمالات التصرفات التي قد تصدر عن أعضاء مجلس النقابة لمنع

**الأعضاء من إصدار القرارات التي يريدونها وكيفية مواجهة هذه الاحتمالات حتى لا تفلت من أعضاء النقابة هذه الفرصة السانحة لإصدار القرارات التي تتفق مع مصالحهم**. وتضمن العدد بطبيعة الحال إعادة للصياغات النهائية للمطالب الاقتصادية كما أقرت في الاجتماع الأخير للجنة مندوبي المصالح والشركات. كما تضمن العدد تلخيصا لأهم المبادئ النقابية التي يجب أن تحتويها اللائحة الداخلية وفقا للصياغات المقترحة من النشرة. **وتعرضت إلى الشرط المهين الوارد بقانون تشكيل النقابة وهو عدم استحقاق المعاش إلا لمن يثبت فقره**، وطلبت إلغاء هذا الشرط وكذلك زيادة فئات المعاش المعمول بها وقتئذ لفئات المهندسين الثلاثة (وللزوجة والأولاد أو البنات بالنسبة للمتزوجين). وأكدت النشرة للقراء أن هذه المطالب الاقتصادية والتعديلات المطلوب إدخالها على اللائحة قد قدمت مكتملة الشكل القانوني إلى مجلس النقابة وممهورة بمئات التوقيعات من الأعضاء. **وأخيرا تضمن العدد جرعات قوية من التوعية بأهمية حضور الجمعية العمومية، وكيفية اختيار الممثلين المخلصين ذوي البرامج الواضحة والمحددة، وقدم نموذجا لما يجب أن يحتويه أي برنامج كحد أدنى**. وكشفت مواقف مخزية لأكبر ثلاثة باشوات بمجلس النقابة وكان من الواضح -رغم عدم ذكر أسمائهم صراحة- أنهم النقيب "محمد شفيق" باشا، و"عبد القوي أحمد" باشا، و"عبد المجيد بدر" باشا. **وكان المقال الذي تضمن هذا الفضح الصريح بعنوان "أعمالهم... يجب ألا ننساها عند الانتخابات" وبتوقيع الراحل "تادرس سنبل"**.

-**وأخيرا عقدت الجمعية العمومية في ٤٧/١٢/٢٦** وحضرها عدد غفير من الأعضاء وقمنا بتوزيع منشور إثاري بعنوان "جمعيتنا العمومية" أوضحنا فيه أن مجلس النقابة قد وضع "المطالب" في ذيل جدول الأعمال وأن علينا -عند عرض الجدول- الإصرار على أن تبحث المطالب مباشرة بعد تقرير العام الماضي وأردفنا بأهمية أن نقرر ما نريده ونرفض ما يراد فرضه علينا. وتناول المنشور بعد ذلك تلخيصا مركزا ووافيا لجميع المطالب الاقتصادية والمبادئ التي يجب أن

تتضمنها اللائحة الداخلية بما في ذلك البند الخاص بالمعاشات المشار إليه فيما تقدم. **وقد جاء بالعدد السابع من النشرة الصادر في ١/٢/٤٨ مقال بعنوان "النشرة تسجل انتصارات أعضاء النقابة في الجمعية العمومية الماضية"** أوضحت فيه كيف نجح الحاضرون في تغيير أولويات جدول الأعمال بأن تبحث "المطالب" في البداية، كما **أجهضوا** الفكرة الخبيثة التي تبناها بعض أعضاء المجلس من أنه ليس من مهمة الجمعية العمومية التعرض للمطالب؟! وبالنسبة للمطالب نفسها فقد أقرت المطالبة بالكادر حسب القواعد المقترحة بدلا من رأي "المنصة" بتأجيل ذلك إلى ما بعد ظهور نتيجة "التنسيق"، كما أقرت المطالبة "ببدل التفتيش" حسب القواعد الموضحة بالاقتراحات المقدمة، وأقرت أيضا قواعد عقد العمل المشترك بالنسبة لمهندسي الشركات، والمبادئ المقترحة بالنسبة للائحة الداخلية، وأقرت أيضا قرارين يتعلقان بالقضيتين الوطنية والفلسطينية. وحاول كبار المهندسين تكرار ما حدث في العام السابق بأن يعلن جميع المرشحين لمنصب النقيب تنازلهم لكي يتم لشخص بعينه النجاح بالتزكية ولكنهم فشلوا في محاولتهم وأصر الأعضاء على ممارسة حقوقهم في الترشيح والانتخاب. وأخيرا وليس آخرا أصدروا قرارا بعقد جمعية عمومية غير عادية للنظر فيما يتم من جانب الجهات المعنية بالنسبة للمطالب وذلك في خلال شهر مارس ١٩٤٨. **ويتبين من هذا الاستعراض أن أعضاء النقابة نجحوا في تخطي العقبة الأولى التي كان يضعها أمامهم مجلس النقابة وهي أن يجتمعوا في جمعية عمومية ليتمكنوا من بلورة جميع المطالب في حزمة واحدة، وأن يصدروا قرارات ملزمة بشأنها تدفع المجلس إلى تقديمها للجهات المعنية. كما أن القرارات تلزم المجلس بمتابعتها وعرض ما يتم بشأنها على جمعية عمومية غير عادية تعقد في مارس ٤٨ لكي يقوم أعضاء النقابة باتخاذ ما يرونه من قرارات وفقا لمقتضيات الحال. النجاح هو ما كان باديا لنا جميعا أثناء الاجتماع، ولكن تبين بعد ذلك أنه لا حدود للؤم مجلس النقابة خصمنا اللدود.** فعند الاطلاع على محضر جلسة الجمعية العمومية –لمعد بمعرفة المجلس

**بطبيعة الحال- تبين أن جميع المطالب قد شوهت فلم يتم الالتزام** بالنصوص التي صيغت بدقة وعناية بمعرفة لجنة مندوبي المصالح والشركات بالعريضة التي قدمت بشأنها موقعة من ٥٢٨ عضوا وتلتها عرائض أخرى جعلت العدد يقرب من ١٠٠٠ كما سبق التوضيح وقد أشار المتحدث باسم المجلس إلى هذه المطالب باختصار أثناء الاجتماع... **لم يتم الالتزام بهذه النصوص التي كانت ثمرة دراسات طويلة من جانب اللجان النقابية أولا ثم من لجنة مندوبي المصالح والشركات بعد ذلك، ولكن كتبت بالإشارات المختصرة نفسها التي نطق بها ممثل المجلس في الاجتماع المذكور** وفهمت وقتها من الحاضرين على أن المقصود هو الاختصار لعدم إضاعة الوقت حيث إن التفاصيل موضحة بالاقتراحات الموقعة من مئات الأعضاء. أما بالنسبة لعقد العمل المشترك فقد جاء بالمحضر أنه تقرر إحالته للجنة لبحثه من جديد وكأن قرارا لم يصدر بشأنه؟! هذا بالنسبة للمطالب، أما بالنسبة للائحة الداخلية فقد تم إغفالها تماما في المحضر. **دعا هذا الموقف المتآمر النشرة لأن تكتب مقالا عنيفا في العدد السابع بعنوان: "النشرة تنتقد ٤ مواقف لمجلس النقابة الجديد"** جاء **بالبند الأول** منه تحت عنوان "محضر الجمعية العمومية" تفصيلا لما سبق ذكره أعلاه وطالبت النشرة المجلس بأن يصدر تصحيحا للمحضر مهددة بإثارة الموضوع في الاجتماع القادم للجمعية في مارس ٤٨. أما **المواقف الثلاثة** الأخرى **فكان أحدها** يخص علانية جلسات مجلس النقابة، فبعد أن أقر المجلس ما جاء بتعديلات اللائحة من حق حضور الأعضاء اجتماعات المجلس بعد أن أضاف شرط الحصول على تصريح مكتوب بذلك، وأعطى فعلا تصريحا لاثنين من أعضاء مجالس الشعب بالحضور كمستمعين، طلب أحد أعضاء المجلس فجأة أثناء الاجتماع إخراج العضوين بدعوى أن لديه معلومات مستقاة من مصادر حكومية بشأن المطالب يريد أن يدلي بها في سرية! وتم خروجهما فعلا! **وكان ثاني المواقف** أن أصدر المجلس قرارا بمنع اجتماعات المهندسين إلا بدعوة من رئيس أحد مجالس الشعب أو من سكرتير النقابة! **أما آخر هذه المواقف** فكان

القرار العجيب بتأجيل أجل انتخابات لجان الأقاليم إلى تاريخ ٤٨/٢/٦ برغم أنه كان من الممكن إجراؤها قبل ذلك وكان المقصود هو عدم إعطاء الفرصة لتكتيل وتنظيم المهندسين في الأقاليم تحت قيادة هذه اللجان قبل موعد عقد اجتماع الجمعية العمومية غير العادية والذي كان قد حدد له تاريخ ٤٨/٣/٢٣، وطلبت النشرة العدول عن هذه المواقف والتزام القواعد الديمقراطية المحددة باللائحة الداخلية.

-**يبدو أن أعضاء النقابة تنبهوا إلى أن الضغط على الحكومة يجب أن يؤتي ثماره سريعا** حتى يمكن أن تدرج المبالغ اللازمة لتغطية الدرجات التي سوف تنشأ قبل أول السنة المالية الجديدة التي تبدأ في مارس ٤٨، ولذلك توالت اجتماعاتهم بدار جمعية المهندسين **واستقر رأيهم على استباق موعد الجمعية العمومية غير العادية وعقد مؤتمر عام لأعضاء النقابة العاملين بالحكومة فقط يوم ٤٨/١/٥.** وكان الاجتماع برئاسة "محمد صقر" بك رئيس مجلس شعبة الهندسة الميكانيكية وتميز بالصخب. ولم يسمح في البداية بالكلام إلا لأفراد بعينهم تحدثوا عن بحث المطالب وتحديدها وكأن هذا الموضوع لم يقتل بحثا ولم تقدم بشأنه عرائض تحمل حوالي ألف توقيع، وصدر في نهاية الاجتماع قرار بتشكيل لجنة حددت لها مهلة لإعادة تحديد المطالب، وتقديمها للحكومة، والحصول على ردها، **وعقد اجتماع آخر يوم ٤٨/١/١٦ لبحث ما آل إليه الحال. وقد أقرت اللجنة في النهاية المطالب كما قدمت في العرائض ونشرت بالنشرة ولم يكن هناك أي داع لما حدث سوى التعطيل ومحاولة كسر وحدة الصفوف.**

-**وصفت النشرة اجتماع ٤٨/١/١٦ بأنه كان رائعا ساده النظام والتضامن والحماس وفوق ذلك كله اليقظة التامة ضد محاولات إفشاله.** وفي البداية قام "محمد صقر" بك وشرح نيات الحكومة في وضوح وهي الاستجابة لتعميم بدل التفتيش بشرط تعميم قيوده وأهمها عدم الجمع بينه وبين بدل السفر، وبالنسبة للكادر الاقتصار على منح بعض الدرجات الشخصية إلى عدد من كبار المهندسين! وهنا قرر المجتمعون عدم الحوار حول أي موضوع وقصره حول البحث في

وسائل الحصول على المطالب كاملة (كان من الواضح أن الإضراب -الممنوع قانونا- هو الوسيلة الوحيدة). وتنقل عن النشرة ما دار في هذا الشأن: "وحينما نادى البعض بإعلان اتخاذ موقف إيجابي (أي الإضراب) في اليوم التالي مباشرة تنبه المجتمعون إلى أن حركة تقوم دون تنظيم مآلها إلى فشل يضع أعضاء النقابة في موقف أسوأ مما كانوا عليه قبل قيامها ولذلك وافقوا على التأجيل إلى ٤٨/٢/٧" على أساس أن يكون موعد اجتماع الجمعية العمومية غير العادية وهو ٢/٦ (وهو الذي كان محددا، لسبب غير معلوم، لانتخاب النقيب) بدلا من موعد ٣/٢٣ الذي تقرر سابقا لاتخاذ قرار فيما يجب عمله على ضوء موقف الحكومة من المطالب؛ وذلك لأن قرارا يصدر عن الجمعية يكون ملزما قانونا لجميع الأعضاء ولمجلس النقابة مما يمكن معه تطبيق العقوبات التأديبية على من يخالفونه، كما أنه لا يمكن نقضه إلا عن طريق جمعية عمومية أخرى؛ علاوة على أن هذه الفسحة من الوقت تساعد على انتخاب لجان الأقاليم والمصالح التي ستكون الأداة لتوحيد صفوف الأعضاء وقيادتهم بالجهات التي انتخبتها. (كل ذلك بطبيعة الحال إذا كان توازن القوى يسمح بأن تكون كلمة أعضاء النقابة هي النافذة!). وقد نشرت قرارات اجتماع ١/١٦ هذا بجميع الصحف، وذلك قبل صدور تعليمات النائب العام بحظر نشر مثل هذه الأخبار!! ؛وقد كتبت النشرة في العدد نفسه مقالا مهما يؤكد الأهمية البالغة لسرعة تكوين لجان الأقاليم والمصالح ويدعو الأعضاء إلى أخذ المبادرة بتكوينها قبل الاجتماع المرتقب في ٢/٦ بوقت كاف.

-أصدرت النشرة منشورا وزع صبيحة اجتماع ٢/٦ يحفز "الأعضاء على دفع اشتراك النقابة عند المدخل، إذ كان هذا شرطا فاجأ به مجلس النقابة الأعضاء قبيل حضور الاجتماع، ويشير إلى أن لجان الأقاليم التي انتخبت اجتمعت (مع مندوبي المصالح والشركات) بدار جمعية المهندسين يوم ٢/٤ "ووضعت مشروع قرار حاسم (أي الإضراب الذي لم يذكر صراحة لأن الدعوة الصريحة له تخالف القانون) سوف يعرض على الجمعية العمومية لإصداره رسميا". وسردت النشرة

المطالب في اختصار داعية الأعضاء للتمسك بها حتى النهاية. **تميز هذا الاجتماع بارتفاع مستوى المناورات والخداع إلى ذروة غير مسبوقة مما انتهى به إلى الفشل** وكأنما جاء ذلك ردا على نجاح اجتماع ١/١٦. **فقد تمكن أعضاء مجلس** النقابة الذين حشدوا لإقناع الأعضاء "بعقلانية" تأجيل اتخاذ قرار (الإضراب) لأن هناك تحركات أكيدة من جانب الحكومة للاستجابة لطلب الأعضاء بالنسبة لبدل التفتيش (فقط!) وأن الأفضل هو الانتظار للجمعية العمومية المقررة في ٤٨/٣/٢٣. وقد صدر القرار بذلك فعلا وإن لم يتم عد الأصوات بالطريقة القانونية. **وأذكر أن هذا الفشل شككنا كثيرا في قدرة أعضاء النقابة على تحمل مخاطر اتخاذ قرار الإضراب، ولاسيما أنه كان ينتظر أن يكون طويل المدة هذه المرة مما يتيح للحكومة وعملائها من أعضاء مجلس النقابة ممارسة شتى الضغوط لإفشاله.** وكالعادة قامت النشرة بإصدار بيان مطول يعطي تحليلا تفصيليا للمناورات التي دارت والدروس المستفادة والتوجيهات للاستعداد للجولة التالية في اجتماع ٣/٢٣ وأهم هذه التوجيهات كان سرعة تكوين لجان الأقاليم ولجان المصالح والشركات بالقاهرة.

-**دعت لجنة بحث ظروف العمل بالشركات إلى اجتماع علم يوم ٤٨/٢/٢٢ حضره أكثر من ٧٠ عضوا ممن يعملون بالشركات**، تقرر فيه تقديم طلب لمجلس النقابة بإدراج موضوع العقد في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية التي كان مقررا عقدها في ٤٨/٣/٢٣، **إذ لم يوافق المجتمعون على التعديلات التي أدخلتها لجنة المجلس على المشروع الأصلي للعقد كما أنهم رأوا أن الموضوع لا يتطلب استصدار قانون جديد** (وهو الأمر الذي بدا أنه كان مقصودا من الإجراءات التي اتخذها المجلس) **وأن ما يلزم هو مجرد مفاوضات مع اتحاد الصناعات الذي يضم معظم الشركات ورجال الأعمال.** وقامت اللجنة فعلا بإعداد مذكرة تبين الخطوات التي ترى اتباعها وأرسلتها لجميع أعضاء مجلس النقابة. كما قامت النشرة في عددها الأخير بتوجيه نداء بأن يكون المطلب خلال الجمعية العمومية هو أن يلتزم

المجلس بمفاوضة اتحاد الصناعات وأن يعرض نتيجة مساعيه في اجتماع يعقد بعد شهر من انعقاد الجمعية العمومية حتى يقرر الأعضاء الخطوات التالية.

-فاجأ مجلس النقابة الأعضاء بإحدى مفاجآته غير السارة بإعلان تأجيل موعد عقد الجمعية غير العادية التي كان مقررا لها يوم ٣/٢٣ إلى ٤٨/٤/٢٦، فاجتمع مندوبو المصالح في ٤٨/٣/٢٥ وقرروا أن يصدروا عن طريق النشرة بيانا يندرون فيه بشدة بموقف المجلس واستهتاره بالقانون واللائحة، ويهيبون بأعضاء النقابة أن يستعدوا في فترة التأجيل باستكمال تنظيم صفوفهم وذلك بانتخاب بقية لجان المصالح بالقاهرة على نسق لجان الأقاليم إذ إن مجلس النقابة تحت الضغط المستمر قد استجاب لقرار الجمعية العمومية في ٤٧/١٢/٢٦ وأرسل خطابات لرؤساء المصالح يطلب منهم العمل على قيام أعضاء النقابة من موظفي كل مصلحة بانتخاب مندوبين عنهم ليكونوا حلقة الصلة بين المصلحة والنقابة (ويبدو أن استجابة مجلس النقابة لقرار الجمعية العمومية بهذا الخصوص قد حدث في وقت ما في أوائل مارس ١٩٤٨ لأنه حتى آخر محضر سجلته النشرة، وكان بتاريخ ٤٨/١/١٤، لم يكن المجلس قد أصدر قرارا بشأن ذلك) وأوضح البيان أن خطاب المجلس جاء خاليا من وضع أي شروط للمندوبين سوى أن يمثلوا بطريقة معينة فئات النقابة الثلاثة ودون اشتراط أي قيد زمني لمزاولتهم المهنة مما يتيح للأعضاء أن ينتخبوا الزملاء المناضلين المخلصين الذين لا تتعارض مصالحهم الشخصية مع مصالح الأعضاء والذين لا ينحازون في الأوقات الحاسمة إلى الخصوم. ودعا البيان في النهاية المندوبين المنتخبين للاجتماع بدار النقابة يوم ٤/١٥ للتحضير لاجتماع الجمعية العمومية المؤجل.

-صدر العدد الأخير من النشرة في ٤٨/٣/٢٣ وكان حافلا بالموضوعات المهمة وسوف نلخص فيما يلي أهمها التي تتناول آخر تطورات الأحداث فيما يخص فترة نشاطنا في العمل النقابي. ومن الطريف أن العدد قد استهل في أولى صفحاته تحت عنوان "بين الجد والفكاهة" بسرد أحدث النكات التي تتداول بين

أعضاء النقابة والتي تسخر من تصرفات الحكومة ومواقف كبار المهندسين الذين يساندونها!

وتلا تلك المقال التقليدي الذي يستخلص العبر من فشل المؤتمرات والجمعيات العمومية السابقة **ويوجه الأعضاء إلى ما يجب أن يتخذوه من مواقف.** وتلا ذلك مقال **يشرح ما قامت به الحكومة من وضع قواعد جديدة لنوعين من البدلات: بدل التفتيش** (مربوطا ببدل السفر)، **وبدل السهر** (أي العمل ساعات إضافية)، **وجميعها قواعد جائرة تأخذ بالشمال ما تعطيه باليمين**، وأهابت النشرة بالأعضاء التمسك بتعميم بدل التفتيش دون قيود وبالفئات السابق المطالبة بها مع عدم إلغاء بدل السفر. وتناول المقال التالي **موضوع الكادر وأهميته**، والردود على اعتراضات الحكومة بشأنه، **وتأكيد ضرورة الإصرار على الحصول عليه** برغم التصريحات الصادرة عن أعضاء الحكومة وكبار المهندسين برفضه.

وجاء بعد ذلك **مقال عن عقد العمل المشترك** وشرح ما مر بشأنه من تطورات كما سبق الشرح تفصيلا **فيما تقدم**، **وخلصت النشرة إلى ضرورة اتخاذ** قرار "**بإلزام المجلس بالشروع فورا في مفاوضة اتحاد الصناعات وباقي الشركات وأصحاب الأعمال بقصد إبرام العقد على أن يدعو المجلس لاجتماع عام يضم أعضاء النقابة العاملين بالشركات ولدى أصحاب الأعمال في خلال شهر من تاريخ الجمعية العمومية ليعرض عليهم نتيجة مساعيه، وليتخذ الأعضاء ما يرونه من قرارات** على ضوء موقف اتحاد الصناعات وباقي أصحاب الأعمال."

وتلا ذلك مقال تحت عنوان "**ماذا نريد من النقيب الجديد**" يخاطب "عثمان محرم" باشا الوفدي المخضرم بأسلوب مهذب على اعتبار "أنه رمز لما يأملونه ويصبون إليه من نضال جريء وديمقراطية صحيحة" ويتضمن المقال الخطوات التي يأمل أعضاء النقابة أن يتبعها سعادته سواء في النضال من أجل مطالبهم العادلة أو لترسيخ مبادئ الديمقراطية في العمل النقابي. **والسبب وراء هذا المقال** "المتفائل" **أننا كنا نأمل فعلا أن تكون مواقف "عثمان محرم" أفضل من المواقف**

المزرية للنقيب السابق بحكم أن الوفد حزب يعتمد على التأييد الشعبي ويعارض الحكومة القائمة. كما أننا توسمنا أن طفرة قد حدثت في وعي أعضاء النقابة بإصرارهم في الجمعية العمومية بتاريخ ٤٧/١٢/٢٦ على ممارسة حقهم في انتخاب النقيب وضد محاولات بعض كبار أعضاء المجلس بتنازل المرشحين لصالح انتخاب شخص بعينه نقيبا بالتزكية في الاجتماع المذكور، ثم بانتخابهم "عثمان محرم" خصم الحكومة في اجتماع ٤٨/٢/٦.

أما بالنسبة لمحاضر جلسات مجالس الشعب والنقابة فقد جاء بمحضر جلسة ٤٨/١/٨ لمجلس النقابة أنه تم تشكيل لجنة لدراسة مشروع عقد العمل المشترك المقدم من شعبة الهندسة الكهربائية، وكان من ضمن أعضائها بالضرورة الراحل "كامل مقصود" مقدم المشروع الأصلي، وجاء بالمحضر أيضا أنه بعد أن تدارس الأعضاء الطرق العملية لتحقيق المطالب التي أقرتها الجمعية العمومية في ٤٧/١٢/٢٦ لمدة أربع ساعات رأوا تقسيمها إلى جزأين الأول عاجل ويتضمن تنسيق الدرجات وتعميم بدل التفتيش بدون حذف بدل السفر ووضع جميع الأعضاء على درجات في الكادر، والثاني مطالب تنفذ حتى مارس ٤٨ لتعرض نتائجها على الجمعية العمومية المقرر عقدها في ذلك الشهر وأهمها الكادر الذي شكلت لجنة لدراسته. (من الواضح استمرار المجلس في تجاهل قرارات الجمعية العمومية السابقة ومحاولة تفتيت المطالب وتخفيض سقفها خدمة للحكومة!). وفي جلسة ٤٨/١/١٤ للمجلس شرح "محمد صقر" بك نتيجة مقابلته رئيس الوزراء فقال "إن الوزارة ستطلب من البرلمان إعطاء مصلحة الري (دائما مصلحة الري!) درجات جديدة وستطبق القواعد نفسها على باقي المصالح الهندسية، وإن دولته طلب البيانات الخاصة بإعطاء بدل التفتيش لمن تقضي طبيعة عمله بالمرور أو بالعمل الإضافي(!!) وأما موضوع أول مربوط الدرجة فقد قيل إنه يحتاج لبحث طويل قبل إقراره". وتناقش أعضاء المجلس في هذه المعلومات ورأى أغلبيهم أنها لا تحقق مطالب الأعضاء واقترح البعض إصدار بيان يعلن فشل المجلس، والبعض

إرسال برقية شكر مع طلب النص على إنصاف جميع الأعضاء، **والبعض الآخر عقد جمعية عمومية يوم ١/١٦ بناء على الطلب المقدم من أكثر من ١٠٠ عضو بهذا الخصوص، ووافق المجلس على الاقتراح الأخير بالإجماع. (وهكذا أدى التخاذل والخنوع إلى هذا الموقف المؤلم الذي تسبب في تخبط الأعضاء بين هذه الآراء المتضاربة ولم ينقذهم في النهاية سوى الاستجابة لرأي أعضاء النقابة!).**

أما بالنسبة لمحاضر اجتماعات شعبة الهندسة المدنية فقد جاء بمحضر جلسة ٤٨/١/١٠ أن المجلس تناقش في احتجاج الزميل "تادرس سنبل" لمنعه من حضور جلسات مجلس النقابة كمستمع وقد قرر المجلس احترام قرار الجمعية العمومية في هذا ومشاركة الزميل في احتجاجه، وفي الاجتماع التالي في ٤٨/١/١٧ اعترض "يوسف سعد" بك على ما جاء بمحضر الجلسة السابقة بخصوص احتجاج الزميل "تادرس" وتأييد المجلس له وشاركه في الاحتجاج "عبد الرحمن علي" بشا، ورأى المجلس تأجيل الموضوع لحين حضور السيد "جودت" بك!! **وطلب الزميل "تادرس سنبل" في جلسة ٤٨/٢/٧ تصحيح محضر الجمعية العمومية المنعقدة في ٤٧/١٢/٢٦ الذي أسقط منه قرار تعديل اللائحة الداخلية ووافق المجلس على مطالبة مجلس النقابة بإدراج التعديلات التي تلاها الزميل "تادرس" في اجتماع الجمعية،** مع اعتراض الزميل "حامد القداح" لأن التعديلات ووفق عليها بالتصفيق وليس بالتصويت (الغريب أن رئاسة الاجتماع لم تأخذ بطريقة عد الأصوات في جميع القرارات التي صدرت ولكن الراحل "حامد القداح" لم يسترع انتباهه إلا هذه الواقعة!). وفي الجلسة نفسها عرض الزميل "تادرس" ضرورة تكوين لجان المصالح وقرر المجلس رفع ذلك إلى مجلس النقابة.

أما بالنسبة لمحاضر اجتماعات شعبة الهندسة الكهربائية فقد انتخب الزميل "مصطفى صبري" سكرتيرا الشعبة في اجتماع ٤٨/١/٢. **وتقرر في الاجتماع نفسه توصية مجلس النقابة بأن يطلب من الحكومة تمثيل النقابة على قدم المساواة معها في كافة مجالس التأديب.** وفي الجلسة المنعقدة في ٢/١٤ رفض

اقتراحان للزميل "مصطفى صبري" بتأليف لجان بالمصالح على نسق لجان الأقاليم، وبدعوة جمعية عمومية للشعبة قبل الجمعية العمومية للنقابة!

– لم يمكن معرفة نتيجة اجتماع الجمعية العمومية غير العادية التي تقرر عقدها في ٤٨/٤/٢٦، حيث إن النشرة توقفت عن الصدور بعد العدد الأخير بتاريخ ٤٨/٣/٢٣، وتوقف نشاطنا نهائيا في منتصف مايو ١٩٤٨. ولكن الذي أذكره أنه لم يصدر قرار بالإضراب عن العمل.

**٢/٣/١٠ تقييم النجاح والفشل بالنسبة لتحقيق المطالب:** الواضح من استعراض الأحداث المذكورة فيما تقدم أن نجاحا ما لم يحرز في أي من المطالب سوى بشكل جزئي في موضوع بدل التفتيش. فبعد أن منحته الحكومة –دون مطالبة– لمهندسي الري وأثارت بذلك باقي أعضاء النقابة فتحركوا مطالبين بتعميمه، اضطرت الحكومة إلى الاستجابة من ناحية المبدأ ولكنها عادت عند وضع قواعد الصرف إلى تقييده بقيود عدة، وأخيرا ابتكرت الحكومة مسألة الربط بينه وبين "بدل السفر"، ولزيادة البلبلة طرحت موضوعا آخر وهو إعطاء مقابل عن ساعات العمل الإضافية تحت مسمى "بدل السير" ووضعت له قواعد تقيد صرفه أيضا وكانت في جميع الأحوال تحاول أن تأخذ بالشمال ما تعطيه باليمين، وهكذا انتهى الأمر بأن أصبح بدل التفتيش محدود الفائدة.

أما المطلب الرئيسي وهو تغيير قواعد "الكادر" بأخرى تماثل قواعد كادر رجال النيابة والقضاء، فإنه أمكن تخطي العقبة الأولى وهي قبول مجلس النقابة تبني المطلب كاملا والمطالبة به، ولم تحدث مجرد المطالبة بالتطبيق الكامل إلا بعد أن هدد رجال النيابة والقضاء بالإضراب إذا لم يعدل "كادرهم" بحيث تزداد رواتبهم بما يتيح لهم أن يحيوا حياة كريمة! ولكن وزير المالية، الذي كان وكيلا للنقابة، رفض بإباء وشمم وضع كادر خاص للمهندسين وبذلك لم يتقدم موضوع الكادر قيد أنملة.

وبالنسبة إلى عقد العمل المشترك فإنه لم يتجاوز العقبة الأولى، فبالرغم من أن الجمعية العمومية قد أقرت المشروع وقررت مطالبة مجلس النقابة بالتفاوض بشأنه فإن المجلس أحاله إلى لجنة لم تنته من دراسته بعد، ناهيك عن تبنيه والدخول في مناوضات لتنفيذه.

أما مطلبا العمل في أوقات الفراغ لأعضاء النقابة بالحكومة، وتيسير الدراسات التكميلية لجميع أعضاء النقابة **فقد أرجئت المطالبة بهما حتى يتم التفرغ للمطالب الأهم.**

**ليس من الواضح لنا أين أخطأنا في مشاركتنا في قيادة نضال أعضاء النقابة. صحيح أننا لم نكن بالحذر الكافي في أحيان قليلة (خديعة المنصة في اجتماع الجمعية العمومية في ٢٦/١٢/٤٧؛ بالنسبة لما ادعت قيادة الاجتماع من أعضاء المجلس أنها قرارات الاجتماع ولم تكن سوى عناوين مختصرة لهذه القرارات). ولكن السبب الأساسي للفشل الذي انتهينا إليه يعود -كما سبق الذكر- إلى عدم قدرة أعضاء النقابة على تحمل أعباء هذا النضال لأن قدرات الوعي والكفاح لدى طبقة البرجوازية الصغيرة محدودة.**

١١. **هل توقف النشاط الواعي بعد انسحابنا؟:** تضمن مجلد النشرات الهندسية -الذي تمكنت من الحصول عليه قبل بدء كتابة هذا التقرير كما أوضحت في البند الأول- ملحقا يشتمل على عددين من نشرة أخرى تحت مسمى "شئون المهندسين". وتحت هذا الاسم العبارة التالية: "نشرة غير دورية تصدرها لجنة مندوبي المصالح والشركات". وكان أول منشور صدر عن اللجنة بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٥٠، وتاريخ العدد الأول من النشرة ٢٩/١١/٥٠، وتاريخ العدد الثاني وفيما يبدو الأخير ٢٥/١٢/٥٠. ويستنتج من تصفح هذه النشرات والمنشورات أن هذه الحركة النقابية كانت بالقيادة الجماهيرية للراحل تادرس سستيل'. وعلمت مؤخرا أنه كان يتعاون وقتئذ مع لجنة من أحد التنظيمات الشيوعية التي كانت ما

**زالت ترى الاستمرار في ممارسة الأنشطة داخل النقابات المهنية. وكانت اللجنة تتولى القيادة السياسية وتتكون من الزميل "فوزي حبشي" وآخرين.** وأن الحركة **داخل النقابة** برزت إثر تشكيل وزارة "الوفد" برئاسة صاحب المقام الرفيع "**مصطفى** النحاس" باشا (ومن المعروف أن الملك لم يكن يكلف حزب الوفد بتشكيل الوزارة إلا إذا أرغمته الظروف على أن يفعل ذلك). إلا أن هذه الوزارة الوفدية الأخيرة كانت الأكثر مهادنة للملك وبالتالي الأقل اعتمادا على الشعب.

**أما بالنسبة للنقابة فقد كان النقيب المنتخب وقتئذ "عبد القوي أحمد" باشا وكان يتميز بدرجة عالية من الرجعية المدعمة بدرجة مماثلة من الخبث.**

ونستعرض باختصار فيما يلي ما جاء في الأوراق سالفة الذكر:

- يمكن استنتاج أنه في خلال فترة السنتين والنصف التي تفصل آخر ما سجلناه أعلاه من أحداث عن بداية الحركة الجديدة أن **حكومة "النقراشي" باشا السابقة لحكومة الوفد** قد قررت علاوة (سمتها إعانة) غلاء معيشة لجميع موظفي الدولة، كما وافقت على تعميم بدل التفتيش وكذلك صرف أجر إضافي لمن يكلف بالعمل فترة إضافية عن ساعات العمل المقررة لأعضاء نقابة المهن الهندسية، وقررت **خصم ربع علاوة الغلاء من بدل التفتيش أي أنها خفضت فئات هذا البدل إلى النصف تقريبا.** ويبدو أن **حكومة الوفد** بدأت عهدها بزيادة إعانة الغلاء لجميع موظفي الدولة وتلا ذلك إقرار علاوة أخرى لما سمي "بالتيسير" (ويفهم منه أنه لتيسير المعيشة على جميع موظفي الدولة) وكانت بفئات أقل من إعانة الغلاء ولكن بالإضافة إليها، **كما ألغت "بدل التفتيش" وأحلت محله ما سمي "بدل التخصص"** وبفئات أعلى **قليلا** من فئات بدل التفتيش، **ولكنها قررت أيضا خصم كل من الزيادة في إعانة الغلاء وعلاوة التيسير بالكامل من هذا البدل مما أدى إلى إلغائه من الناحية الفعلية (نفس سياسة الأخذ بالشمال لما يعطى باليمين!).** وقد أوردت "شئون المهندسين" في عددها الأول مقارنة رقمية بين مجموع ما يتقاضاه موظف كتابي ومهندس كل منهما حاصل على الدرجة الخامسة ويتقاضى مرتبا أساسيا

١٩,٥ [١] جنيه، وكل منهما يحصل على إعانة الغلاء التي تمنح للمتزوج وله ثلاثة أولاد... وذلك قبل التيسير وبعده كالآتي:

الموظف الكتابي قبل التيسير: الراتب ١٩,٥ + غلاء ١٢ + بدل تفتيش صفر = المجموع ٣١,٥ج

**المهندس قبل التيسير: ١٩,٥+ ١٢ + ٦ – ٣ غلاء = ٣٤,٥ج**

الموظف الكتابي بعد التيسير: ٢٥+ ١٢ + بدل تخصص صفر = المجموع ٣٧ج.

المهندس بعد التيسير: ٢٥ + ١٢ + ٩- ٥,٥ تيسير- ٣,٥ غلاء = المجموع ٣٧ج.

**أي أن الموظف الكتابي ارتفع دخله بمقدار ٥,٥ ج بينما لم يرتفع دخل المهندس إلا بمقدار ٢,٥ ج كما أن دخل المهندس قد تساوى بعد التيسير مع دخل الموظف الكتابي بعد أن كان يزيد عليه قبل التيسير بمقدار ٣ جنيهات.**

وقد أدى هذا بطبيعة الحال إلى إثارة ثائرة أعضاء النقابة فقامت **حركة إحياء لجنة مندوبي المصالح والشركات، وكان أول تحرك ناجح لها هو عقد جمعية عمومية غير عادية يوم ١٣/١٠/٥٠ لصدرت القرارات التي أعدتها اللجنة،** وتتلخص في المطالبة بصرف بدل التخصص بدون خصومات ومنحه لجميع أعضاء النقابة، والمطالبة في الوقت نفسه بإعادة صرف بدل التفتيش بدون خصومات، وكذلك إعادة صرف الأجر الإضافي؛ وتصحيح وضع المهندسين بالنسبة للطوائف الأخرى وذلك بتحديد حد أقصى من السنوات للترقية من درجة إلى درجة أعلى (وفي هذا تنازل عن المطلب الأصلي وهو كادر رجال النيابة والقضاء). ويبدو أن اللجنة رأت أن الجمع بين بدلي التخصص والتفتيش لا يستدعي الإصرار على كادر النيابة والقضاء والاكتفاء بتحديد حدود قصوى لمدد "الرسوب" في الدرجات من السادسة حتى الرابعة. وجاء في القرارات أيضاً أن على مجلس النقابة تقديم هذه المطالب دون تأخير، واعتبار أن الاجتماع منقطع

لمدة ٢٣ يوما لإمهال الحكومة لإجابة المطالب ويعود للانعقاد مرة أخرى يوم ٥٠/١١/٤، دون دعوة أخرى، لتقرير اللازم على ضوء ما يتحقق من المطالب".

- أصدرت اللجنة بعد ذلك منشورها الأول المؤرخ بـ ٥٠/١٠/٢٥ وبه صرخة من تصرف حكومة الوفد -التي لم يكن أحد يتوقع منها ذلك- بإلغاء بدل التفتيش، ثم إقرار بدل التخصص بدلا منه، ثم إلغاء بدل التخصص وذلك عن طريق خصم الزيادة في إعانة الغلاء وعلاوة التيسير منه كما سبق التوضيح، وذكر بالمنشور أن اللجنة أعدت مظلمة تشرح الغبن الذي لحق بالأعضاء نتيجة لما قررته الحكومة وذلك للتوقيع عليها من أكبر عدد منهم قبل انعقاد الجمعية العمومية غير العادية المقرر عقدها يوم ٥٠/١١/٤، وأن الأعضاء مدعوون للتوجه عقب الاجتماع لرفع المظلمة إلى رفعة "النحاس" باشا رئيس الحكومة.

-ولكن ما حدث في اجتماع ١١/٤ هو أن الراحل 'حنفي الشريف' (وكان وقتئذ عضوا بمجلس النقابة كما أصبح مقررا للجنة المالية بمجلس النواب التي أقرت بدل التخصص) تحدث موضحا أن وزارة المالية قد أخطأت في تفسير قرار اللجنة مما ترتب عليه خصم زيادة إعانة الغلاء وعلاوة التيسير من البدل وهو ما ألحق الضرر بأعضاء النقابة، وأن مقابلة بين سعادة النقيب ورفعة رئيس الوزراء سوف تنهي الموضوع وفقا لما يرغبه الأعضاء. وتحدث بعده 'صبري الكردي' بك لينقل رسالة من "عثمان محرم" باشا وزير الأشغال (النقيب السابق) يطلب فيها مهلة شهر لإتمام بحث مطالب أعضاء النقابة بغية تحقيقها، وللأعضاء أن يتصرفوا كيفما يشاءون إذا لم تتحقق مطالبهم خلال هذا الشهر. عرض النقيب -كما هو متوقع- اقتراحا بتأجيل الاجتماع إلى ١١/٣٠ ورفض الحاضرون وطلبوا فتح باب المناقشة، وبرغم المناورات أصرت أغلبية المتحدثين مؤيدة بالأغلبية الساحقة من الحاضرين على عدم التأجيل، فعاد النقيب لتكرار اقتراحه وعادت الجمعية إلى رفض الاقتراح فانسحب النقيب ومعه أعضاء المجلس. وكانت "شئون المهندسين" قد تحسبت لهذا الموقف مسبقا وأوضحت أن

مثل هذا التصرف أو حتى لجوء المجلس للاستقالة يجب أن يقابل بأن يتواصل الاجتماع برئاسة أكبر الأعضاء سنا، وفي حالة الاستقالة أن يحل أعضاء مجالس الشعب محل مجلس النقابة حتى يتم انتخاب المجلس الجديد. وقد رأس الجلسة فعلا أكبر الأعضاء سنا واستمرت الجمعية في مناقشة الموقف، **واستقر الرأي على قبول التأجيل بثلاثة شروط: إجابة جميع المطالب؛ إعداد استقالات موقعة تقدم بشكل جماعي للحكومة يوم ١١/٣٠ إذا لم تتحقق المطالب؛** اشراك لجنة مندوبي **المصالح والشركات مع مجلس النقابة في السعي لتحقيق المطالب. بعدئذ عاد النقيب ليشكر المهندسين على قبولهم التأجيل وأعلن انتهاء الاجتماع قبل نظر باقي القرارات** المتعلقة بالدخول في مفاوضات مع اتحاد الصناعات لإبرام عقد العمل المشترك؛ وبشروط احتساب مدة خدمة مهندسي الشركات في حالة التحاقهم للعمل بالحكومة، وضرورة أخذ موافقة النقابة مسبقا عند التعاقد مع الخبراء الأجانب.

-**تميز العدد الأول من "شئون المهندسين" بدراسات قيمة تتضمن أرقاما ورسومات بيانية** توضح بجلاء الفارق بين تدرج دخل المهندس على مدى ٣٤ سنة ومقدار تدنيه إلى حوالي النصف من تدرج دخل نظيره من رجال النيابة أو القضاء؛ وكذلك مقارنات رقمية متعددة -كانت إحداها المقارنة التي أوردناها أعلاه- لتوضيح مدى الغبن الذي أصاب أعضاء النقابة نتيجة قرارات حكومة الوفد، مع التعجب من أن يصدر ذلك عن حكومة الوفد التي من المفترض فيها الاهتمام بالمطالب العادلة لمختلف طوائف المجتمع. ومن الطريف أنه قد تصدر غلاف هذا العدد داخل إطار بارز نص التصريح الذي صدر عن "عثمان محرم" باشا في حفل شاي أقيم في ٤٨/٢/١٥ عقب انتخابه نقيبا للمهندسين (التصريح كان منقولا عن النشرة الهندسية) **يؤكد فيه اقتناعه الكامل بأن من حق المهندس أن يتساوى على الأقل بنظيره القاضي، وتلا ذلك داخل العدد، وداخل إطار بارز أيضا، خطاب مفتوح من لجنة مندوبي المصالح والشركات تذكر معاليه بكلمته**

**المأثورة هذه التي لم يتمكن وهو خارج الحكم من إقناع الحكومة بها، وأن الفرصة، وقد آلت إليه مقاليد الحكم، أصبحت سانحة لتنفيذ رغبته في إنصاف أبنائه المهندسين!**

-صدر عن مجلس الوزراء بجلسة ٥٠/١١/٢٦ قرار بشأن تخفيض ما يخصم من بدل التخصص للمهندسين، ولكنه لم يكن مرضيا ووصفته "الشئون" بأنه لم يأت بجديد عما كان ينفذ، ويدرك مجلس النقابة أن سخط أعضاء النقابة مازال قويا فيتطوع بتأجيل موعد الجمعية العمومية من ١١/٣٠ إلى ١٢/١١ بحجة إفساح الوقت لكي تحقق الحكومة مطالب المهندسين كاملة ويخالف بذلك مرة أخرى القواعد الديمقراطية مما استدعى استنكار "شئون المهندسين".

-**طلبت لجنة مندوبي المصالح والشركات من النقيب تمثيلها في لجنة الاتصال بالحكومة للسعي من أجل تحقيق المطالب ولكن النقيب هدد بالتنحي عن هذه المهمة إذا أصرت اللجنة على هذا الطلب (لم يأخذ النقيب في اعتباره أن موقفه هذا إنما يمثل تحديا سافرا لقرار الجمعية العمومية!)** وتقابل النقيب مع لجنة من اختياره مع وزير المالية يوم ١٢/٢، وبعد الحوار لخص الوزير موقف الحكومة بأن هناك ٤٥ طائفة تطلب زيادة رواتبها وأن الحكومة ترى أن تحل هذه المشكلة دفعة واحدة بإصدار كادر عام سوف ينصف أعضاء النقابة مع بقية الطوائف ولذا فإنه يأسف لعدم إمكان إجابة مطالب المهندسين لأنها مع مطالب غيرهم من الطوائف سوف تسبب إرهاقا لا يحتمل للخزانة. **ناقشت "شئون المهندسين" موضوع إرهاق الميزانية بأن تساءلت ولماذا لا تفرض "حكومة الشعب" ضرائب تصاعدية وغيرها من الضرائب التي حان وقت فرضها أو ترفع فئات ما هو موجود منها حتى يمكنها إنصاف جميع طوائف الموظفين.** وأردفت "الشئون" هل غابت هذه الاعتبارات عن صحافة الوفد وقت أن كانت تؤيد مطالب المهندسين بالمساواة مع رجال النيابة والقضاء سنة ١٩٤٨ (كان الراحل "تادرس

سنين" يقوم بتزويد صحافة الوفد وقتئذ بتطورات تحركات أعضاء النقابة من أجل مطالبهم).

-أصدرت "الشئون" منشورا تهيب فيه بأعضاء النقابة أن يلتزموا بقرارهم في الجمعية العمومية يوم ١١/٤ **بأن يعدوا استقالة موقعة لتقديمها بشكل جماعي لرئيس الوزراء إذا لم تستجب الحكومة لمطالبهم بالكامل** وأن يسلموا هذه الاستقالات لنجنة مندوبي المصالح والشركات بمقر النقابة في موعد أقصاه يوم ١٢/٢٦ وأرفقت بالمنشور الصيغة الموحدة للاستقالة الموجهة لصاحب المقام الرفيع "مصطفى النحاس" باشا رئيس الوزراء.

-**وأخيرا جاء اليوم المشهود يوم اجتماع الجمعية العمومية** غير العادية في ٥٠/١٢/١١ ووصفت الشئون الاجتماع بأنه "**اجتماعا تاريخيا أبرز رجولة المهندسين ووحدتهم وتضامنهم**". وبدأ بكلمة من النقيب يوضح أن مجلس النقابة قرر تأجيل الموعد بسبب حدوث تعديل وزاري حتى يعطي وزير (المالية) الجديد فرصة البحث والدراسة، وأن حوار المجلس مع المسئولين انتهى بإصدار مجلس الوزراء قرار بدل التخصص (الذي صدر بجلسة المجلس في ١١/٢٦ ولم يكن محل رضا أعضاء النقابة كما سبق الذكر) وأشاد النقيب بمزايا القرار، وفتح باب المناقشة وكانت جميع الكلمات تدور حول أن ما تعرضه الحكومة بعيد تماما عن أن يحقق مطالب أعضاء النقابة **إذ أنه لا يعدو تقرير** بدل تخصص، **وأن الحكومة** -بمناسبة **هذه الزيادة البسيطة التي يضيفها هذا البدل إلى دخل المهندس- رفعت رواتب القضاة ورجال النيابة** حتى أصبح الفرق شاسعا بين دخل القاضي ونظيره المهندس. **وطالب المتحدثون صراحة باتخاذ قرار بالامتناع عن العمل لمدة ٣ أيام**. عرضت بعد ذلك اقتراحات بقرارات واستقر رأي الحاضرين على القرارات التالية: **استنكار تصريحات المستر "بيفن" الأخيرة والاحتجاج الصارخ على استمرار بقاء جنود الاستعمار بمصر، وتأييد الحكومة الكامل في التمسك بوحدة** وادي **النيل وجلاء جنود** الاستعمار الناجز غير **المشروط عن جميع الوادي**.

**والاحتجاج على تأخر الحكومة في حل قضية المهندسين**، ويستطرد القرار في شرح تراخي الحكومة تفصيلا **ويرتب على ذلك القرار الحاسم بامتناع جميع أعضاء النقابة عن العمل لمدة ثلاثة أيام ابتداء من ٥٠/١٢/١٢** احتجاجا على تأخير إجابة المطالب والاعتداء على الحقوق التي سبق أن سلمت بها الحكومات السابقة (بدل التفتيش)، مع موالاة الاجتماع يوميا بالمكان نفسه، على أن يجتمع مهندسو الأقاليم بمقر النقابة الفرعية بكل إقليم، **ومع استثناء مهندسي محطات المجاري والمياه والإنارة والصيانة والتليفونات والحركة بالوابورات.... حرصا على مصالح الجمهور**. قام إثر ذلك الراحل "جميل فؤاد" **ليعلن رأي مجلس النقابة بالموافقة على القرارات فيما عدا الامتناع عن العمل**. حدثت ضجة كبيرة انسحب على أثرها أعضاء مجلس النقابة للتشاور، وعاد المجلس بدون النقيب، وتولى الراحل "جميل فؤاد" رئاسة الجلسة وأبلغ الأعضاء **بأن مجلس النقابة -مع عدم موافقته على القرارات- سيتولى إبلاغها للحكومة. (ويبدو أن فكرة تقديم الاستقالات لم تنجح واستعيض عنها بالامتناع عن العمل لفترة محدودة).**

- كان الموضوع الأساسي بالعدد الثاني من "الشئون" هو وصف ما حدث في اجتماع ١٢/١١ وفي الأيام التالية لشرح كيفية تنفيذ قرار الامتناع عن العمل كالآتي: واصل مهندسو القاهرة الاجتماع يوميا بدار النقابة، كما فعل ذلك مهندسو الإسكندرية ومهندسو الأقاليم وتميزت الإسكندرية باشتراك اثنين من كبار المهندسين هما "حسن شافعي" بك و"إبراهيم رفعت" بك من مجلس النقابة (وقد كان موقفهما هو الاستثناء الذي لا يلغي القاعدة)، وكذلك اشتراك رئيس اتحادات الفنون والصناعات، ورئيس رابطة نظام حديث، ومندوبون عن رابطة الهندسة التطبيقية العليا. وكانت هناك اتصالات مستمرة تليفونيا وتلغرافيا بين الأقاليم والقاهرة لتدعيم الروح المعنوية. **ولم يشذ عن الإجماع في تنفيذ القرار -كما هو متوقع- إلا القلة من كبار المهندسين**. وصدرت عن لجنة مندوبي المصالح والشركات بيانات يومية نشرت الصحف البيان الأول منها ومنعت وزارة الداخلية نشر البيانين التاليين.

وكانت أهداف هذه البيانات هي تقوية عزيمة الأعضاء؛ وشرح مبررات الحركة للرأي العام وتذكيره بأنه سبق لأعضاء النقابة أن امتنعوا عن العمل لمدة أربعة أيام اعتبارا من ٥٠/١/١ ولم يعودوا إلا بعد وعود قاطعة بأن مطالبهم سوف تجاب؛ وأنهم اضطروا للعودة للامتناع عن العمل مرة أخرى بعد أن خذلتهم الحكومة؛ وشكر الصحافة على موقفها الداعم لمطالب المهندسين. وخص البيان الثالث ما دار في المقابلة التي تمت بين "عثمان محرم" باشا وزير الأشغال ومندوبين من لجنة مندوبي المصالح والشركات في يوم ٥٠/١٢/١٤ وهو اليوم الأخير للحركة، والوارد بيانه بالبند التالي.

-أصدر "عثمان محرم" باشا بيانا في صحف يوم ١٢/١٤، قرر أعضاء النقابة بعده إيفاد مندوبين عنهم لمقابلة سعادته. وننقل هنا من "الشئون" أهم ما دار من حوار. "بدأت المقابلة بعتاب من الطرفين... معالي الوزير يعتب على المهندسين بسبب امتناعهم عن العمل، والمهندسون عاتبون على معاليه بسبب تناسيه مطالب المهندسين... ونجح الزميل "تادرس ستيل" في تصوير شعور المهندسين إذ قال لمعاليه "إن المهندسين جميعا يعتبرونكم والدهم الحريص على مصالحهم أكثر من أنفسهم وقد وضعوا ثقتهم في معاليكم قبل أن يكون الحكم بيدكم... ومازال المهندسون يذكرون لمعاليكم مواقفكم المشكورة في محاولة إقناع رجال الحكومات السابقة بمطالب المهندسين العادلة... وإنه لمما يؤلم المهندسين يا والد المهندسين أن تنسى تلك المطالب التي ناديتم بعدالتها... ولذا لم يجد المهندسون مفرا من الامتناع عن العمل تسجيلا لاحتجاجهم.. وها هم قد جاءوا إلى والدهم... راجين مداركة الموقف وإجابة مطالب المهندسين قبل أن تتطور الأمور على غير ما نريد جميعا". وقد رد معاليه بأنه لم ولن ينسى مطالب المهندسين، وبالنسبة لبدل التخصص فقد تم إعادة معظم المبالغ التي خصمت منه، أما بالنسبة للكادر فقد كرر معاليه موضوع الـ د؛ طائفة من الموظفين التي تطلب إنصافا وتعديلا لرواتبهم، الأمر الذي دعا الحكومة إلى الشروع في وضع كادر عام

جديد أعلنت الرأي العام به، الأمر الذي لا يجوز معه منطقاً مطالبة البرلمان بإقرار مطالب خاصة تحقق حلولا مؤقتة لبعض الطوائف (يلاحظ أن هذه هي الحجة نفسها التي كان يرددها وزير المالية في حكومة "النقراشي" باشا). وهنا بادره أحد المندوبين ولماذا اعتمدتم مليون جنيه لدرجات المدرسين ولم تطالبوهم بأن ينتظروا الكادر العام؟ فرد الوزير ردا ذكيا وإن لم يكن مقنعا بأنه يرجو أن يكون واضحا في أذهان المهندسين أن ذلك لم يكن بدافع الرغبة في إنصاف المدرسين بل ضرورة اقتضتها سياسة الحكومة الشعبية في التوسع في التعليم... ولا شك أن التوسع في المشروعات الهندسية في السنين القادمة سيؤدي إلى هذه النتيجة نفسها بين المهندسين. وقال المهندسون: ومن يضمن لنا صدور هذا الكادر؟ وإذا صدر فمن يضمن أن مستوانا فيه سيكون جيدا؟ فرد الوزير: "أقسم لكم بشرفي إن الكادر سيصدر خلال هذه الدورة البرلمانية. وإن لم يميز المهندسين في هذا الكادر فسيكونون على قدم المساواة مع رجال القضاء". ثم أردف بأنه سوف يدرس الكادر الجديد مع النقابة وإذا لم يحقق مطالبكم فلكم أن تفعلوا ما تشاءون. وقد كان رد المهندسين حذرا بأنهم سوف ينقلون هذه التصريحات المشكورة لزملائهم لكي يتخذوا ما يرون من قرارات بشأنها.

–وفي اليوم السابق لهذه المقابلة صرح النقيب "عبد القوي أحمد" باشا لجريدة الأهرام تصريحا استفزازيا مضمونه أن المهندسين كأفراد راجحو العقل ولكن إذا اجتمعوا وكانوا غاضبين لشأن من شئون المهنة تصرفوا بطريقة لا يقبلونها على أنفسهم وهم فرادى، ولذا فهو يرجو أن يتسامح الجمهور معهم إزاء إجماعهم على موقفهم الحالي، ثم دعا إخوانه المهندسين إلى صوت العقل ليعودوا إلى أعمالهم بعد أن عبروا عن غضبهم ليظل الجمهور إلى جانبهم وعاطفا على قضيتهم. وقد انتقدت "الشئون" هذا التصريح بشدة وقالت إنه يجب مناقشته في الجمعية العمومية القادمة، كما نشرت احتجاجا شديدا عليه من نقابة المهندسين بالإسكندرية.

-ويبدو أن أعضاء النقابة قد عادوا إلى العمل بعد انتهاء الأيام الثلاثة التي حددوها لفترة الامتناع عنه وليس في **جعبتهم سوى الأيمان المغلظة التي أطلقها "عثمان محرم" باشا.**

-وتجدر الإشارة هنا إلى أن **نشاط لجنة مندوبي المصالح والشركات وشئون المهندسين**" لم يقتصر على مجال المطالب الاقتصادية **وإنما شمل موضوعات نقابية مهمة أخرى من أهمها** النقد الشديد لمستشار النقابة القانوني "العشماوي" باشا الذي كان يفتي بفتاوى من شأنها أن تجعل من الجمعية العمومية اجتماعا احتفاليا لا يجوز فيه بحث المطالب الاقتصادية؛ كما أفتى بأنه لا يجوز للنقابة التفاوض بشأن عقد العمل المشترك إلا بعد صدور قانون به؛ وبأنه ليس من شأن النقابة بحث الشكاوى التي ترد لها من أعضائها وغير ذلك من الترهات. وقد استفزت هذه الفتاوى مجلس شعبة الهندسة الكهربائية فردت على سعادته ردا قانونيا ومنطقيا فند جميع ادعاءاته ونشرته الشئون. كما شمل نشاط اللجنة والشئون نقد "مجلة المهندسين" والمطالبة بتحويلها من مجلة علمية ضحلة إلى مجلة نقابية تخدم أعضاء النقابة. واهتمت الشئون بموضوع مشروع إنشاء مبنى خاص للنقابة وانتقدت كثيرا من الإجراءات التي اتخذها مجلس النقابة بشأنه. وأخيرا وليس آخرا توسمت اللجنة والشئون في "حسن شافعي" بك نقيب فرع الإسكندرية الاعتدال والتفهم لقضايا المهندسين ورأت الشئون أنه يصلح أن يكون النقيب الجديد ويجدر بأعضاء النقابة انتخابه في انتخابات ٢٩/١٢/٥٠ فأجرت معه حوارا شرح فيه برنامجه وموقفه من القضايا التي تهم أعضاء النقابة وكان ذلك بمثابة دعاية مفيدة له قبيل يوم الانتخابات.

-ضمنت الورقة الأخيرة من العدد الثاني من الشئون "**اقتراحا بقرارات الجمعية العمومية العادية المحدد لها يوم ٢٩/١٢/٥٠**" وقد كانت صياغة القرارات محكمة وتتناول الموضوعات الآتية:

**أولا: فيما يخص مطالب المهندسين:** الاحتجاج الشديد على عدم استجابة الحكومة للمطالب؛ الامتناع عن العمل امتناعا شاملا تحدد موعده جمعية عمومية غير عادية تعقد يوم ٥١/٣/١٦ إذا لم تكن الحكومة قد اتخذت خطوات جدية لإصدار الكادر الذي يضع المهندسين على قدم المساواة مع القضاة؛ إشهاد الرأي العام على أن أعضاء النقابة أمهلوا الحكومة بما فيه الكفاية وتحميل الحكومة مسئولية ما سوف يقومون به؛ العمل مبكرا على تنظيم الامتناع عن العمل ودعوة مندوبي المصالح والشركات للاهتمام بحضور الاجتماعات التي سوف تعقد لهذا الغرض؛ تكليف النقابة بحماية أعضائها من أي ضرر قد يلحق بهم نتيجة تنفيذ قرارات الجمعية العمومية.

**ثانيا: فيما يخص عقد العمل المشترك:** تأليف لجنة من مجلس النقابة ينضم إليها بعض مهندسي الشركات للدخول فورا في مفاوضات مباشرة مع اتحاد الصناعات على أساس عقد العمل المشترك الذي أقرته الجمعية العمومية في ١٩٤٨ وعرض نتيجة المفاوضات على الجمعية العمومية غير العادية يوم ٥١/٣/١٦.

**ثالثا: فيما يخص المستشار القانوني:** يكون تعيين المستشار القانوني بالانتخاب من الجمعية العمومية؛ اختيار "عبد الفتاح الشلقاني" بك مستشارا للنقابة عن سنة ١٩٥١.

**رابعا: فيما يخص مبنى النقابة:** على سكرتير النقابة عمل تقرير مفصل عن الخطوات التي اتخذت وعلى مجلس النقابة تحديد سياسته بالنسبة لتصميم وتنفيذ واستغلال وتدبير التمويل للمبنى وإعداد تقرير بذلك ينشر بمجلة المهندسين قبل ٥١/٣/٥ لإتاحة الفرصة للأعضاء لدراسته قبل اجتماع الجمعية العمومية غير العادية في ٥١/٣/١٦، ومن ثم اتخاذ ما يرونه من قرارات بشأنه في هذا الاجتماع.

**خامسا: فيما يخص مجلة المهندسين:** تنتخب الجمعية العمومية سنويا هيئة تحرير المجلة ممن يتطوعون ويتقدمون للانتخابات على هذا الأساس وبحيث تضم الهيئة أعضاء من جميع فئات المهندسين؛ وتختار الهيئة مراسلي المجلة في الجهات المختلفة؛ وتحدد أهداف المجلة بخمسة أهداف تصب جميعها في خدمة العمل النقابي (مشابهة تماما لأهداف سابقتها النشرة الهندسية)؛ وتحديد وسيلة للإشراف المؤقت على تحرير المجلة لحين انتخاب هيئة التحرير في اجتماع ٥١/٣/١٦ وذلك بتشكيل لجنة من سكرتيري الشعب الخمسة وخمسة أعضاء من لجنة مندوبي المصالح والشركات.

**سادسا: فيما يخص تمثيل خريجي الهندسة التطبيقية العليا في مجالس النقابة:** اقتراح بدعوة واحد منهم في كل اجتماع لأي مجلس شعبة أو مجلس النقابة لحين إتمام الإجراءات القانونية بشأن هذا الموضوع.

**سابعا: فيما يخص تصريح النقيب لجريدة الأهرام في ٥٠/١٢/١٣**: استنكار هذا التصريح والاحتجاج عليه لمخالفته رغبات وقرارات الجمعية العمومية.

**-لم يمكن معرفة ما تم في اجتماع الجمعية العمومية يوم ٥٠/١٢/٢٩ وما بعدها لعدم العثور على أي مستندات بعد عدد ٥٠/١٢/٢٥ من "الشئون"؛ ولا يذكر الزميل "فوزي حبشي" أو أحد غيره تطورات الأحداث في هذا التاريخ البعيد. ولكن المؤكد لنا جميعا أنه لم يصدر حتى الآن كادر خاص لأعضاء النقابة يماثل كادر النيابة والقضاء كما لم يبرم عقد عمل مشترك مع اتحاد الصناعات لصالح أعضاء النقابة.** وليس من المؤكد إن كانت الحركة قد توقفت بالسكتة القلبية كما حدث للحركة السابقة أو لا.

## ١١. تقييم حركة ١٩٥٠:

-لا شك أن هذه الحركة كانت امتدادا لحركة ٤٨/١٩٤٧، وإن تغيرت المطالب الاقتصادية بعض الشيء. **ولكن ظل المطلبان الأساسيان في نهاية**

المطالف هما كادر شبيه بكادر رجال النيابة والقضاء بالنسبة لموظفي الحكومة، وعقد عمل مشترك لموظفي الشركات ووفقا للصياغات التي وضعتها اللجان النقابية السابقة. وكان أسلوبا العمل الأساسيان هما نشرة نقابية، ولجنة مندوبي المصالح والشركات ولجان الأقاليم. وقد بنت قيادة الحركة الجديدة على ما سبق بذله من جهود في رفع وعي أعضاء النقابة من حيث محاولة دمقرطة النقابة، وحق الأعضاء في مناقشة المسائل القومية، وتأكيد وحدة صفوفهم وواصلت تثبيت هذا الوعي وجني ثمار النجاح في موضوعي المسائل القومية ووحدة الصفوف. أما دمقرطة النقابة فقد كان النجاح فيها محدودا كما هو واضح من الاستعراض المتقدم.

– ربما كان الفرق الأساسي بين الظروف التي أحاطت بالحركتين هو وجود حكومة "النحاس" باشا بدلا من حكومة "النقراشي" باشا، والأولى كانت تمثل شكلا من أشكال الائتلاف بين طيف من الطبقات يبدأ من البرجوازية الوسطى والصغرى وينتهي بالعمال والفلاحين بينما كانت الحكومة السابقة تمثل الطبقة الرأسمالية وبقايا طبقة الإقطاعيين وبالتالي كان هناك هامش أكبر من الديمقراطية يمكن الحكومة الجديدة من غض الطرف عن حدوث امتناع عن العمل ويجعل "عثمان محرم" باشا حريصا برغم هذا الامتناع على الظهور بمظهر الراعي لجميع طوائف الموظفين والحافظ للعهد بإنصاف المهندسين، بل يتمادى في ذلك إلى حد القسم "بشرفه" أنه سيلتزم بعهده للمهندسين (يقابل ذلك أن يصر -بصلف ودون حوار- "عبد المجيد بدر" باشا وزير المالية بالوزارة السابقة، والذي كان وكيل النقابة وقتئذ، على استبعاد فكرة عمل كادر خاص للمهندسين يساويهم برجال النيابة والقضاء استبعادا تاما). وسبق أن ذكرنا أنه كان هناك مد ثوري وطني في عهد الحكومة السابقة، وقد استمر هذا المد وازداد في عهد حكومة الوفد وأضيف إليه عامل التزام حزب الوفد وحكومته بقدر كبير من الديمقراطية مما أتاح لأعضاء النقابة فرصا أكبر للتحرك.

- تميزت الحركة الأخيرة بأن قيادتها كانت قد اكتسبت خبرة كبيرة من النضال السابق، وأنها وسعت مجال العمل النقابي ليتضمن المطالبة بتوسيع صلاحيات الجمعية العمومية لتشمل موضوعات اختيار المستشار القانوني للنقابة، وتحويل مجلة المهندسين إلى مجلة نقابية وانتخاب هيئة تحريرها من محررين متطوعين، والرقابة على كل ما يتعلق بالمبنى الجديد للنقابة؛ كما أنها نجحت في عقد عدة جمعيات عمومية غير عادية برغم المقاومة التي لابد أن يكونوا قد واجهوها من مجلس النقابة.

ومن التطور الذي حدث في أساليب العمل، شمول موضوعات "الشئون" دراسات رقمية دقيقة لتوضيح الفروق الكبيرة بين كادر النيابة والقضاء والكادر الذي يطبق على المهندسين. ولكن كان ينقص الشئون نشر محاضر جلسات مجالس الشعب والنقابة والتعليق عليها، ويبدو أن الظروف لم تسمح بذلك بسبب ازدحام النشرة بالموضوعات، ويمكن القول في مجال الازدحام أن الإخراج كان ينقصه بعض التنسيق. كما أن من أوجه الاختلاف بين الحركتين تغير طفيف في لغة الخطاب الجماهيري فقد كان خطاب الحركة السابقة صارما يستخدم المنطق العلمي للإقناع والإثارة الحماسية للتحريك ولكن لا يلجأ إلى الأسلوب، الذي كنا نسميه البرجوازي، وهو مخاطبة العواطف بما يجافي الواقع والذي نجده مثلا في وصف "الشئون" لاجتماع ١٢/١١ بأنه أبرز رجولة المهندسين (وفي هذا استهانة بالزميلات اللاتي شاركن في الاجتماع!)، ونجده في عبارات المجاملة المبالغ فيها، والتي تجافي الحقيقة، التي وردت بخطاب الراحل 'تشارلس منبل' الذي ألقاه خلال المقابلة مع 'عثمان محرم' باشا يوم ١٢/١٤. وفي رأينا أن هذا الأسلوب لا يفيد بل إنه قد يعطي انطباعا خاطئا بأن العواطف الرقيقة قد تلين موقف الحكومة.

- والملاحظ أن تفكير قيادة الحركة اتجه إلى أسلوبين من النضال أولهما تقديم استقالات فردية بشكل جماعي لرئيس الوزراء، وثانيهما الامتناع عن العمل لفترة محدودة وقد تكرر الامتناع مرتين إحداهما في الفترة من ١/١ إلى ٥٠/١/٤

أي لمدة أربعة أيام (ولا توجد تفاصيل عما حدث خلال هذه الفترة وإنما جاء ذكرها عرضا في البيان الثاني الذي أصدرته لجنة مندوبي المصالح والشركات خلال المرة الثانية من الامتناع) وكانت هذه المرة الثانية، والسابق شرحها فيما تقدم، في الفترة من ١٢/١٢ إلى ٥٠/١٢/١٤.

-وقد وضح فيما تقدم أن فكرة الاستقالات لم يمكن تنفيذها ولذا تغير التكتيك إلى اللجوء لفكرة الامتناع المحدود عن العمل. ومن إيجابيات هذا التفكير هو الدخول في التجربة على نطاق محدود حتى يمكن الاستفادة مما قد يحدث من أخطاء لتلافيها عند دخول المعركة الفاصلة "بالامتناع حتى تجاب المطالب". **وقد كانت هناك نواح إيجابية كثيرة في تجربة المرة الثانية للامتناع**، منها الاجتماع يوميا بمقرات النقابة بالقاهرة والأقاليم لعزل الأعضاء عن رؤساء المصالح وتأثيرهم السلبي، وتدعيم الروح المعنوية الذي ينجم عن الإحساس بقوة تكتلهم الضخم؛ وإصدار بيانات تشرح للرأي العام عدالة المطالب وتجني الحكومة مما يكسب الحركة تعاطف الرأي العام معها وهو دعم مهم؛ واستثناء مهندسي المرافق العامة من الاشتراك في الامتناع حرصا على مصالح الجماهير. وبالتالي كسب المزيد من تأييد الرأي العام. والواقع أنه لم تكن هناك أخطاء واضحة خلال تنفيذ الامتناع. **ولكن من سلبيات تجربة الامتناع المحدود المتكرر** هو أن الحكومة يمكنها تحمل نتائج توقف العمل لفترات قصيرة فلا تستجيب للمطالب ومن ثم تولد إحباطا لدى أعضاء النقابة قد يجعل من الأصعب عليهم اللجوء للموقف الحاسم وهو "الامتناع حتى تجاب المطالب". **وللأسف لا تسعفنا الذاكرة بما حدث في الاجتماع العادي للجمعية العمومية يوم ٥٠/١٢/٢٩، ولا في الاجتماع غير العادي الذي كان من المنتوى عقده يوم ٥١/٣/١٦. كما لا توجد أي مستندات تتضمن الأحداث بعد تاريخ العدد الثاني من الشئون الصادر في ٥٠/١٢/٢٥.**

ولقد تكرر ما حدث خلال تجربة سنتي ٤٨/١٩٤٧ من **وقوف مجلس النقابة صراحة وبشكل مستمر مع الحكومة ضد أعضاء النقابة** وتتويج ذلك بالموقف الخبيث للنقيب في تصريحه لجريدة الأهرام في فترة الامتناع عن العمل والذي أدان

فيه الامتناع واستعدى الرأي العام على إخوانه" المهندسين ثم رجاهم أن يعودوا إلى صوابهم حرصاً على الاحتفاظ بتعاطف الجماهير معهم ! كما أنه -أي ما كان قد حدث في اجتماعات الجمعية العمومية الثانية- فإن المطلبين الأساسيين، وهما كادر شبيه بكادر رجال النيابة والقضاء لمهندسي الحكومة وعقد عمل مشترك لمهندسي الشركات لم يتحققا في أي وقت حتى تاريخه. كل هذا يصل بنا إلى النتائج السابقة نفسها وهي أن تعذر تغيير البنية الرجعية لمجالس الشعب ومجلس النقابة، ولا سيما بنية المجلس الأخير، وهو السلطة العليا في النقابة، كان السبب في فشل الوصول بالعمل النقابي إلى نهاية ناجحة. وكل هذا يرجع في النهاية إلى القدرات المحدودة لأعضاء النقابة -بوصفهم من البرجوازية الصغيرة- لاستيعاب المفاهيم الثورية التي كانت متوافرة لدينا في ذلك الزمن البعيد، وبالتالي عدم قدرتهم على المثابرة في القيام بالأعمال الثورية التي تؤدي إلى نجاحهم في تحقيق أهدافهم، وفق ما كنا نعتقد وقتئذ من أن الوعي والعمل الثوري المثابر هما الشرطان اللازمان للنجاح.

وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك الصعوبات الموضوعية من تشتت الأعضاء في أماكن عمل متعددة وفي أماكن متباعدة على اتساع المملكة، ومن أن قانون إنشاء النقابة يحول بين تمكين صغارهم، وهم الأكثر احتمالا أن يكونوا على قدر من الثورية، من تكوين الأغلبية داخل مجالس الشعب ومجلس النقابة.

تم في ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٤

# حول نشاط الحركة الشيوعية بين المهندسين المصريين

## م. سعد الطويل

**أولاً:** أود أن أحيي التقرير المقدم من الرفيق "كمال فهمي" بهذا الشأن فقد قدم صورة شبه كاملة لهذا النشاط، خاصة خلال السنوات ١٩٤٦/٤٨، والتي شارك فيها بشكل نشط وفعال للغاية، كما عرض لفترة تالية لم يشارك فيها بشخصه، وإن كان الرفيق الراحل "نادرس سنبل" كان المحرك الأساسي لها. وفي هذا المجال أود أن أؤكد أن الرفيق "نادرس سنبل" لم يتخلّ عن نشاطه النقابي حتى بعد ابتعاده عن التنظيم المباشر، ولا أملك توقيتاً لهذا، وإن كنت أعتقد أنه ربما سقط مع من سقط من تنظيم م. ش. م. بعد توجيه ضربات متلاحقة له من البوليس السياسي، وبعد سقوط القيادة الأساسية للتنظيم في منتصف عام ١٩٥٠.

ولعله من حسن الحظ أن حصل الرفيق "كمال" على المجموعة الكاملة لـ"النشرة الهندسية" وكانت من أهم أدوات نشاط الشيوعيين بين صفوف المهندسين في تلك الفترة، وهذا ساهم في تنشيط الذاكرة، وتوثيق التحركات المختلفة، وتحديد تواريخها بما لم يتيسر للكثير من أوجه نشاط الشيوعيين بين بقية فئات المثقفين في تلك المرحلة. وهذا يظهر الفرق بين الاكتفاء في توثيق تلك الأحداث التاريخية بالذاكرة -لأحداث مر عليها ستون عاماً- والاعتماد على الوثائق المكتوبة في مرحلة الأحداث، أو حتى على البعض منها.

**ثانياً:** سأتحدث هنا بشيء من التفصيل عن كيفية انضمامي للحركة الشيوعية لأن هذا سيلقي الضوء على شكل التنظيم الفئوي السائد في تلك المرحلة تطبيقاً لخط القوات الوطنية الديمقراطية، حتى قبل الحديث عنه بشكل رسمي.

في أوائل عام ١٩٤٦، جرت بعض المناقشات بيني وبين الرفيق "منير نصحي"، وكان زميلي في السنة النهائية بكلية الهندسة، حيث توسم فيّ الاستعداد للانضمام للحركة الشيوعية، ودعاني لحضور الندوات والمحاضرات بدار الأبحاث العلمية. وبعد انتهاء العام الدراسي، وتخرجي في الكلية، ذهبت وشقيقي "منير الطويل"، وكان ما زال طالباً بكلية الطب، لدار الأبحاث العلمية حيث تلقانا الرفيق "جمال غالي"، وكان مسئولاً عن الطلبة في منظمة "إسكرا"، وعقدنا بعدها معه الاجتماع التنظيمي الأول لنا. وكان هذا هو الاجتماع الأول والأخير معه، كما كانت الزيارة الوحيدة لدار الأبحاث، فقد أغلقت الدار، واعتقل "جمال غالي" ضمن المتهمين في قضية الشيوعية الكبرى في يوليو ١٩٤٦، في وزارة "إسماعيل صدقي" التي عقدت خلالها اتفاقية "صدقي-بيفن". ولكن الاتصال بنا أعيد مباشرة بمعرفة أحد الرفاق الطلاب -الأجانب- من "إسكرا".

بعد ذلك انتقلت لمدينة الإسكندرية حيث بدأت العمل بها، وبعد فترة استعدت الاتصال بالحركة، حيث نُظمت مع أحد المعيدين بكلية العلوم بجامعة الإسكندرية، الرفيق "حسين كمال"، وحضرت بعض الاجتماعات العامة التي كانت "إسكرا" تنظمها هناك. ولكن عملي انتقل مرة أخرى للقاهرة، فأعدت الاتصال ونُظمت في مجموعة للمثقفين في "إسكرا" كانت تضم فناناً تشكيلياً، وطبيباً، ومهندساً، ومسئولها مثقف لا أذكر تخصصه الآن. وأذكر أن الرفيق الذي أجرى معي لقاءً اختيارياً قبل منحي العضوية كان المهندس الراحل "صلاح جلال" (وكان ضابطاً في سلاح المهندسين)، الذي ورد الحديث عن نشاطه كثيراً في تقرير الرفيق "كمال فهمي"؛ وخلال الشهور الثلاثة التي قضيتها في هذه الخلية، اشتركت في توزيع عدة منشورات، كما شاركت مع عدد آخر من أعضاء الحركة في الاستعداد للمظاهرة التي كان من المقرر قيامها بمناسبة الذكرى الأولى لمظاهرة ٢١ فبراير ١٩٤٦، فانتظرنا في ميدان التحرير (الإسماعيلية وقتها) حتى ننضم للمظاهرة العمالية الآتية من شبرا الخيمة وغيرها من المناطق العمالية. ولكن البوليس نجح في منع تحول

العمال إلى وسط مدينة القاهرة، ولذلك صدر لنا التوجيه بالانصراف لقلة عددنا بما لا يسمح لنا ببدء مظاهرة من ميدان التحرير. وبعدها بقليل تمت الوحدة بين منظمتي الحركة المصرية و"إسكرا"، فأعيد التنظيم من جديد في المنظمة الجديدة "حدتو".

وهنا صرت عضواً في لجنة خاصة بالمهندسين تتبع سكرتارية المثقفين حيث طُبق خط القوات الوطنية الديمقراطية حتى قبل الحديث عنه بشكل رسمي أو فعلي. فقد جرى تنظيم الأعضاء في سكرتاريات فئوية تضم العمال، والطلبة، والمثقفين، والفلاحين (أو لعلها كانت تسمى بسكرتارية الأقاليم، فمعلوماتي عن التنظيم ككل كانت محدودة في تلك الفترة).

وضمت لجنة المهندسين الرفاق كمال فهمي" و"رضا إسكندر"، و"سعد الطويل"، و"زاهر عياد"، وآخرين. وقد تساءل "زاهر عياد" عن عدم وجود الرفيق "فوزي حبشي" ضمن أعضاء اللجنة، وجاءنا الرد بأنه قريب "لويس عوض" الذي تدور حوله علامات استفهام. وكان اعتراض "زاهر" هو أنه هو أيضاً قريبهما، وبالتالي كان من الممكن الاعتراض عليه تبعاً لهذا المنطق. ولم يكن الرفيق "صلاح جلال" ضمن أعضاء لجنة المهندسين رغم أنه كان من أعضاء "حدتو"، والأرجح أنه كان ملحقاً بالتنظيم المختص برجال الجيش، وذلك ضمن فكرة التنظيم الفئوي لقوات الوطنية الديمقراطية.

وتأكيداً لتطبيق هذا الخط في منظمة "حدتو" في تلك الفترة، أذكر أني دعوت زميلاً مهندساً للانضمام للتنظيم، فأجابني بأنه مستعد لممارسة النشاط التنظيمي بين صفوف المهندسين، أما إذا كان الأمر سينطور إلى العمل مع العمال كما هو المنتظر في تنظيم شيوعي فهو على غير استعداد لذلك! (وتفسير هذا الموقف هو أن شقيق ذلك الزميل كان من قادة العمل في الأقاليم، أي بين الفلاحين، وكان لذلك يعرف التوجه الأساسي للشيوعيين). وقد طمأنته بأننا نعمل فقط بين المهندسين، فقبل الانضمام للتنظيم!

وتطبيقاً لهذا الخط، كان النشاط الجماهيري للجنة المهندسين يتركز في العمل في النقابة، وكانت النشرة الهندسية تحت الإشراف الكامل لهذه اللجنة كما يتضح من تقرير الرفيق "كمال"، وإن كان قد شارك فيها الكثير من المهندسين الآخرين، وكان ذلك من مظاهر نجاحنا في كسب العاطفين للحركة، وإن كنت لا أنكر أننا جندنا أحداً من المهندسين لعضوية التنظيم عن طريق النشاط النقابي.

يتبين من تقرير الرفيق "كمال" أن نشاط الشيوعيين بين المهندسين كان على أشده خلال عام ١٩٤٧ وحتى قرب نهاية إبريل ١٩٤٨، وكان لذلك سببان مهمان. الأول هو الاستعداد لبدء حرب فلسطين الأولى التي حضرت لها الدول العربية، والتي صاحبها جو هستيري معادٍ للديمقراطية، سواء من جانب الحكومة أو الإخوان المسلمين. وقد استُخدمت الأحكام العرفية التي فرضت ابتداءً من ١٥ مايو ١٩٤٨ بحجة قيام الحرب لضرب أية تحركات جماهيرية، وخاصة الحركة الشيوعية، حيث اعتقل كل من لم يختفِ من قادتها، وكذلك أرسل للمعتقل كل من قُبض عليه خلال أي عمل جماهيري. وبالطبع كان لذلك أثره المهم على النشاط في نقابة المهندسين حتى بين أولئك الناشطين غير المنظمين في الحركة.

والسبب الثاني والأهم لتوقف النشاط الشيوعي بين المهندسين في تلك الفترة كان ظهور وتطور أزمة "حدتو". فقد بدأ هجوم التكتل الثوري بقيادة "شهدي عطية" و"أنور عبد الملك" على هذا الخط في أواخر عام ١٩٤٧، وهنا توقف الكثير من أوجه النشاط الجماهيري، خاصة بين صفوف المثقفين وغيرهم من فئات البرجوازية الصغيرة. فقد انشغل التنظيم، تحت قيادة التكتلات المختلفة التي ظهرت بعد التكتل الثوري، ومن أهمها: العمالية الثورية، وصوت المعارضة الداخلية، ونحو منظمة بلشفية (نحو م.ب. التي انضمت مبكراً إلى صوت المعارضة)، ونحو الحزب الشيوعي المصري (نحشم)، بالإضافة إلى القيادة الباقية من "حدتو". وهنا انغمس الأعضاء (ونسبة كثيرة منهم من المثقفين والطلبة) في الصراع الأيديولوجي، أي في الصراع الداخلي، وتوقفت أغلب أشكال النشاط الجماهيري.

واستغرق هذا الصراع الأيديولوجي سنة ١٩٤٨ بالكامل تقريبا، حيث عقد مؤتمر م.ش.م. في أواخر العام، واستقر من انضم إليها في تنظيمهم، واستقر الباقون مع القيادات المختلفة التي انبثقت عن "حدتو"، وتحولوا إلى التنظيمات المختلفة.

أما أعضاء م.ش.م. وكانوا أكثرية، فقد امتنع عليهم أي نشاط بين فئات البرجوازية الصغيرة، وحتى بين الطلبة، تطبيقا لمبدأ تخصيص ١٠٠% من الأعضاء للعمل بين العمال، وحتى القيادات الأخرى التي كانت تعترض على هذا الشعار، اضطرت تحت ضغط جماهير الأعضاء للمناداة بتخصيص أغلب قواتها للعمل في صفوف الطبقة العاملة. وهذا يفسر توقف النشاط الشيوعي بين المهندسين ابتداء من إبريل ١٩٤٨، وحتى نوفمبر ١٩٥٠، حيث بدأ النشاط من جديد، بعد انحسار الهجمة الرجعية المصاحبة لحرب فلسطين، وأخذت البلاد تمر بحركة مد ثوري، وتطالب وزارة الوفد بإلغاء معاهدة ١٩٣٦، واتفاقية السودان لعام ١٨٩٩، وترفض الانضمام للأحلاف الإمبريالية. ويرجى من الزميل "فوزي حبشي" إلقاء الضوء على هذه المرحلة، حيث من الواضح أنه كان الموجه خلالها للرفيق "تادرس سنبل"، وبقية الناشطين خلال تلك المرحلة.

ومما له دلالة على توقف النشاط بين المهندسين في فترة الصراع الأيديولوجي في "حدتو"، أي بين اواخر عام ١٩٤٨، وعام ١٩٤٩، أن النقابي المخضرم "تادرس سنبل" اتصل بي في أحد أيام عام ١٩٤٩، طالبا مني أن أعرفه بأحد العمال الذين يعملون بالشركة الهندسية التي أعمل بها في حي بولاق (وهو من الأحياء العمالية المهمة في القاهرة أيامها)، ليحاول تجنيده بصفته عضوا في منطقة بولاق في م.ش.م. والتي كانت قد وزعت جميع الأعضاء على المناطق العمالية المهمة في القاهرة والإسكندرية والمحلة الكبرى. وكان هذا معناه أن أكتشف أن من بين عمال الشركة التي أعمل بها (وكنت على اتصال مباشر بعدد محدود منهم فقط في القسم الذي أرأسه) شخصا أتوسم فيه احتمال النجاح في تجنيده للحركة، وأن يكون هذا الشخص يعمل في حرفة يمكن أن يتقدم له شخص ما طالبا

تصنيع بعض الأدوات، أو القيام بعمل ما حتى يتعرف عليه بشكل طبيعي ثم يبدأ في عملية تجنيده! وبالطبع لم أتمكن من مساعدته حيث كنت مكلفاً بأعمال على درجة عالية من السرية، ولم يكن من المعقول أن أتعرض لكشف أمري بين العاملين بالشركة، فضلاً عما تستغرقه هذه المهمة من وقت وحذر.

أما في الفترة اللاحقة لقيام ثورة ٢٣ يوليو، فلا علم لي بأي نشاط منظم للشيوعيين بين المهندسين كفئة متميزة من البرجوازية الصغيرة، ولم أشارك في أي نشاط نقابي بعد خروجي من السجن في يناير ١٩٥٦، وحتى نوفمبر ١٩٥٩، تاريخ القبض عليّ من جديد.

وعلى أية حال فاعتبار المهندسين من بين فئات البرجوازية الصغيرة أمر فيه نظر. صحيح أن الأغلبية العظمى منهم ينتمون بالفعل للبرجوازية الصغيرة بحكم أصولهم الطبقية، ومستوى معيشتهم الذي لا يختلف كثيراً عن الفئات الوسطى من البرجوازية الصغيرة. ولكنهم ينقسمون لقسمين رئيسيين قبل مرحلة التأميمات الكبرى: القسم الأول مهندسو الحكومة، وكانت أغلبية هؤلاء من مهندسي الري، وهؤلاء يخدمون كبار الملاك العقاريين ويحصلون لذلك على الكثير من المكافآت والهدايا، ويرتبطون سياسياً إلى حد كبير بهذه الفئة من البرجوازية. أما مهندسو الشركات –وجميعها مملوكة للرأسماليين– فهم الأداة التي يستخدمها الرأسماليون عادة لغرض استغلالهم للعمال، ويحصلون مقابل ذلك على رواتب مجزية نسبياً، ولديهم الأمل في التطلع للمراتب العليا في الشركات، ومن ثم للدخول في صفوف البرجوازية الكبيرة. والقلة القليلة بين صغارهم هي التي ترتبط بالعمال وترفض أن تكون أداة لاستغلالهم.

وتؤدي جميع هذه الأوضاع إلى صعوبة العمل النضالي بين صفوف المهندسين، وهي النتيجة التي تأكدت من خلال العرض التفصيلي الذي قدمه الرفيق كمال فهمي[1]، المبني على خبرة نضال شاق قام به عدد غير قليل من الرفاق، في

ظروف جرى أغلبها في مرحلة مد ثوري وطني ديمقراطي خلال السنوات ١٩٤٦ إلى ١٩٥٠، وإن تخللتها مرحلة جزر ثوري بسبب حرب فلسطين.

مرة أخرى، أحيي الجهد الذي بذله الرفيق "كمال فهمي" في هذا التقرير المستفيض، وأرجو أن أكون قد أضفت بعض الأضواء على النقاط القليلة الناقصة من تقريره.

١٠/٣/٢٠٠٦

# تعليق على تقرير المهندس "كمال فهمي"

## م. فوزي حبشي

سأتحدث هنا بخصوص النشاط الشيوعي بين المهندسين في نقابتهم في الفترة السابقة لحل الأحزاب الشيوعية عام ١٩٦٥ وليس في المرحلة الحالية؛ حيث لهم نشاط الآن لا نشارك فيه نحن قدامى المهندسين إلا حين يدفعنا الشباب إلى ذلك دفعا..؟!

فبعد توقيع معاهدة الصلح في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وأثناء دراستي بالجامعة، كنت أدرس السياسة والماركسية اللينينية على وجه التحديد مع صديق مهندس 'خضر محمود خضر' وكان يحضر معنا المهندس 'محمد هنيدي' - أخو 'أمين هنيدي' الممثل المعروف- والاثنان من خريجي مدرسة الفنون والصنائع، ولم أكن أعلم حينذاك أنني في تنظيم ممنوع، وقد عرفت فيما بعد أنه يسمى "الحرية المصرية للتحرر الوطني" وقد كنا نقوم بأعمال وطنية ككتابة الشعارات الوطنية على الحوائط، أو توزيع المنشورات... وأذكر هنا كم كنت أفرح وأتعجب وأنا أرى رجال النظافة يبذلون الجهد في إزالة الشعارات التي شاركت في كتابتها من على حوائط نفق شبرا وأنا في طريقي إلى كلية الهندسة راكبا الترام رقم ٣٠ من شبرا إلى الجيزة... وكم ثارت المناقشات الحامية بيني وبين زملاء لي في قسم العمارة بالكلية من الإخوان المسلمين مثل المهندسين 'مصطفى مؤمن'، و'فؤاد الفرماوي' حول الاندفاع لحرب فلسطين الأولى تاركين الاحتلال الإنجليزي وعملائه حول قناة السويس، ولا أنسى في هذا المقام ما قاله لي المهندس 'مصطفى مؤمن' وأنا ضمن وفد من الشيوعيين في معتقل جبل الطور ذهبنا لنشاطرهم العزاء في مقتل المرشد العام "حسن البنا" عام ١٩٤٩ إذ قال: "كنتم أبعد نظرا؟!...".

وحين أودعت قسم روض الفرج بعد القبض عليّ عام ١٩٤٧ في حادثة توزيع منشورات ظل المهندس "محمد هنيدي" يراقبني عن بعد ليرى تنقلاتي بين القسم والنيابة ويعود ليطمئن العائلة أولا بأول، حتى إنه هو الذي شجع خطيبتي – الآنسة "ثريا" في ذلك الحين– على زيارتي في القسم مما رفع روحي المعنوية وزاد من ارتباطي السياسي.

وفي تلك الأوقات كنت أحضر محاضرات سياسية في "دار الأبحاث العلمية" بالمبتديان وكثيراً ما حاضرنا فيها د. "عبد المعبود الجبيلي" وزير البحث العلمي فيما بعد وصادقني وقتها د."عبد الرحمن ناصر" أحد مؤسسي منظمة "العمالية الثورية" وقد كان وراء دار الأبحاث هذه منظمة "إسكرا" أو تنظيم "الشرارة" وقد يفسر ذلك أنني حين تمت الوحدة عام ١٩٤٨ وتشكلت "حدتو" –الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني– رشحت من الجانبين فأتصور أن المهندس "خضر محمود خضر" قد رشحني من جانب "ح.م.و"، ود."عبد الرحمن ناصر" من جانب "إسكرا" لأن كل تنظيم يحلو له أن يزيد من عدد مرشحيه.

وقد كان التنظيم الحزبي في ذلك الوقت قائما على أساس مهني، وقد شكلت خلية حزبية للعمل السياسي في نقابة المهندسين من ستة مهندسين هم:

"نادرس سنبل"، و"رضا إسكندر"، و"زاهر عياد"، و"سعد الطويل"، و"مصطفى صبري"، و"منير نصحي" وجميعهم بلا استثناء على علاقة شخصية طيبة معي وهم يمثلون ثلاث شعب من النقابة فقط –المدني والكهرباء والميكانيكا– وحين لاحظوا استبعادي من الخلية رغم نشاطي معهم، كان الرد: لأني قريب للدكتور "لويس عوض"!؟!.. وهو وقتها كان محل شك لعلاقته بالتروتسكية. وجاء بعدها تساؤل المهندس "زاهر عياد": لماذا لم يستبعد هو أيضاً؟!.. وكان الرد: لأن قرابتك لـ"فوزي" من جهة الأم وليس قرابة من جهة الأب كـ"لويس عوض" ابن

عصره؟!... والعجيب أن مسئولية تلك "الخلية" والمسماة "خلية المثقفين" هي المدعوة "أوديت حزان" والتي تعيش الآن في سويسرا!؟

كان المهندس "تادرس سنبل" على علاقة وثيقة بي فكنا نتزاور عائلياً وكثيراً ما نتدارس النشاط في "رابطة المهندسين" وهو شكل تنظيمي للعمل بين المهندسين قبل إنشاء النقابة وقد كان هو أمين صندوق الرابطة، ولكنه نشر في العدد الأول من النشرة الهندسية بتاريخ ١٩٤٧/٤/١٢ -والتي أحتفظ بجميع أعدادها حتى الآن- بياناً يندد فيه بالدعوة لاستمرار الرابطة بعد إنشاء النقابة مما كان له وقع طيب في تقوية النقابة.

وقد جاء في مخطوط كتابي: "معتقل كل العصور" النص الآتي: "....في يونيو سنة ١٩٤٦ قام "إسماعيل صدقي" رئيس الوزراء في ذلك الحين بحملته الشهيرة التي قبض فيها على صفوف المثقفين في البلاد وأغلق جميع المحافل التي تنشر الثقافة مثل "دار الأبحاث" ولجنة نشر الثقافة فانعكست تلك الأحداث على جميع فئات الشعب وازداد الغليان في كل مكان مما دعا إلى قيام الإضرابات في فئات كثيرة ومنها المهندس. وكنت وقتها قد تخرجت حديثاً فالتحقت بالنقابة وزاد حمسي بالعمل وسط المهندسين حتى إنني أذكر كثيراً ما كنت أشارك الصديق المهندس "تادرس سنبل" المرور على تجمعات المهندسين بمصالح الحكومة في الري والأشغال العامة تحضهم على الإضراب وفعلاً نتيجة لهذا نجح إضراب المهندس سنة ١٩٤٧ في تحقيق أغلب مطالبهم مما شجع الطوائف الأخرى لانتهاج نفس السبيل حتى إن ضباط الشرطة قد أضربوا مما هزّ أركان الدولة.... وتغيرت الوزارة وجاء "إبراهيم عبد الهادي" الذي انتهج الطريق نفسه ولكن بتغيير في الأسلوب مما دفع إلى ازدياد الهياج... وكانت الشعارات وقتها: "عبد الهادي كلب الوادي"..

وبعدها في حرب سنة ١٩٤٨ عاد الجيش من فلسطين بالهزيمة وذاعت أخبار فساد الأسلحة وفساد الحكم. كل هذا مهد لحركة الضباط فأطاحوا بالملكية وقاموا بثورة ٢٣ يوليو.

وفي أوائل عام ١٩٦٤ وبعد خروجي من معتقلات ١٩٥٩ والعودة للعمل السياسي ورؤيتي البناء الاشتراكي بالعمل في قطاع المقاولات اشتركت في لجان تحضيرية لدراسة مشاكل القطاع وتقديم اقتراحات لحلها في مؤتمر عام. وكانت تعقد الاجتماعات في إحدى شقق عمارات الخديوي بشارع عماد الدين، مقر النقابة العامة لعمال البناء وعادة ما يرأس الاجتماع رئيس النقابة، وتوالت الاجتماعات وتزايد عدد الحضور في كل اجتماع واتسع نطاق البحث وعقدت ندوتان برئاسة المهندس "علي السيد" رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة لمقاولات الأعمال المدنية، وانتخبت اللجنة التحضيرية من بين أعضائها سكرتارية للمؤتمر كنت أحد أفرادها. وكنت أتدارس مع المهندس "تادرس سنيل" قبل الاجتماعات التفاصيل، فمثلاً كثيراً ما تدارسنا أمور المهندسين عموماً ومنها على سبيل المثال موضوع لقب المهندس والفرق بين خريج كلية الهندسة وخريج الهندسة التطبيقية وخريج مدرسة الفنون والصنايع ونتداول في التفريق بين: مهندس، ومهندس تحت التمرين ومهندس مساعد.... إلخ.

وأصدرنا كتيبات عن وسائل زيادة الإنتاج في قطاع المقاولات لا تخلو من توضيح بعض المفاهيم السياسية، فجاء مثلاً في شرح مفهوم التوعية ومضمونها:

"أن الحرية كل لا يتجزأ وأن الدول الاستعمارية رغم قوتها وإمكانياتها فإنها تتعاون في جبهة واحدة سراً أو علناً ضد الشعوب المتحررة، وأن تضامن الشعوب المتحررة ووقوفها في جبهة واحدة ضد الاستعمار هو الضمان الوحيد لسلامتها في

مواجهته. ولقد كانت حرب بورسعيد إحدى التجارب التي خاضها شعبنا الباسل ضد الاستعمار وساندنا فيها وأيدنا جميع شعوب العالم المتحررة ونحن إذ ندافع عن الحرية في اليمن أو السودان أو الكونغو فنحن ندافع عن حريتنا.... إلخ.

أما عن النشاط الثقافي الذي نشارك فيه نحن قدامى المهندسين الآن، فلا يسعني إلا أن أذكر أن الشباب منهم قد أعادوا إحياء نشاط جماعة "المهندسين الديمقراطيين" أو "المهندسون ضد الحراسة" أو جماعة "المهندسين المصريين" والتي تأسست في أوائل الثمانينيات ولعبت دوراً بارزاً في التصدي لمعاهدة "كامب ديفيد" وفي التضامن مع الشعب الفلسطيني أثناء غزو لبنان عام ١٩٨٢ فضلاً عن نشاطها النقابي والمهني تحت شعار "نقابة وطنية وديمقراطية لكل المهندسين"..

أما عن رأيي في ورقة الزميل "كمال فهمي" فهي أكثر شمولاً وتدقيقاً في تحليل العمل النقابي الهندسي وعلاقته بالحركة الشيوعية في ذلك الحين.

# ثانيا: المعلمون والتعليم والحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥*

---

*عقدت الورشة يوم الجمعة الموافق ٢٠٠١/٢/٢٣ وشارك فيها:

"أديب ديمتري" – "محروس سليمان"

واشترك في المناقشة الأساتذة "رمسيس لبيب" و "سعد الطويل" و"عدلي عزيز" و"محمود مدحت" و"حلمي شعراوي" و"حنان رمضان".

أ. أديب ديمتري:

الحقيقة أنا ميال إلى معرفة الحالة التي انتهى إليها التعليم الآن.. لأنني أرى أمامي شبه خراب.

م. سعد الطويل:

لا: هذا ليس موضوعنا، هو لا مانع نتكلم فيه بعدين، لكن موضوعنا محل البحث هو دور الشيوعيين في حركة المعلمين والتعليم.

أ. أديب ديمتري:

أنا ممكن أضيف، لكن ممكن المناقشة تكمل بكلام الآخرين، وأعتقد إن الدور الذي قام به الرفاق الشيوعيين في حركة المعلمين وكان دوراً بارزاً طبعاً ممكن يأتي بعد الدور اللي في الحركة العمالية، السبب بسيط إنه كان بيعتبر المعلمين أقرب الفئات إلى البروليتاريا، كانوا بيسموها البروليتاريا المثقفة، بروليتاريا المثقفين وهم فعلا كانوا أكثر فئات البرجوازية الصغيرة والمهنيين ثورية، وده من أيام "صدقي" باشا ١٩٤٦، ومن أيام حركات الإنصاف، والرسوب... والراسبين.. إلى آخره.

كان فيه ناس بتتعين على الدرجة السادسة وتحال على المعاش في الدرجة السادسة، في الجهاز الحكومي، وطبعا كان من الفئات العليا المهنية مش من الثانية. وكانت فيه وقتها فئات أو أفراد، طبعاً الغالبية، كانت مبتتحركش من الدرجة اللي عينت عليها واللى حظه كويس يطلع على الدرجة الخامسة، يعني يتحرك درجة واحدة.

الذي ترجم حركة التمرد أو الثورة في وسط الموظفين على نطاق الدولة. والتي أدت إلى لنتائج بتاعة الإنصاف، وغيره كانوا المعلمين، وحركات المعلمين لدرجة إنه في يوم من الأيام. "صدقي" باشا شتم المدرسين في البرلمان.. باعتبارهم متمردين.

بعد ذلك احنا واجهنا طبعاً في بداية عملنا التسلط، أو يعني زعامة مجموعة، فئات. الاستعمار حريص على إنهم يكونوا فئات متصارعة.... دار العلوم، خريجو المعلمين العليا، دول كانوا فئة متميزة، وبعدين الإلزاميين، وبعدين انضم خريجو المعاهد الخاصة اللي كان "نصر عبد الغفور" بيتزعمهم... عده فئات ثانية كانت زي المعلمين الثانوية... لكن كانت التنظيمات الفئوية المختلفة هي أساساً المعلمين العليا والدرعميين والأزهريين وكان لهم في إطار اللغة العربية تنظيم، وبعدين المعلمين الخاصة التي انضمت بعد ما توحدت بعد حكاية المعلمين الخاصة.

احنا واجهنا في البداية ثورة القيادة المنحدرة من ثورة ١٩ وهي كبار الموظفين وهؤلاء كانوا على رأس المعلمين.. كان فيه أسماء لا أستطيع تذكرها.. كان فيه صفة خريجي معهد التربية.

## أ.محروس سليمان

دول كانوا حاجة سابقة. قديمة، غير معهد التربية الحديث، كان فيه معهد تربية قديم.. فيه معهد معلمين قديم.

## أ.أديب ديمترى

لا.. من أيام اللي اتعمل بعد المعلمين، وبعد ما اتقفلت المعلين العليا، كان فيه ليسانس تربية وكان فيه جامعيين اللي كان مركزهم في اتحاد الجامعة في الألفي.

وكانت الفئة المسيطرة هي كبار موظفين، يعني كبار مفتشين.. عمداء التفتيش.. احنا كنا شبان.. ماكناش نتصور إن ممكن نتحدى الوجود ده... والحقيقة الفضل كان للحركة العمالية، وأنا لا أنسى حواراً في بداية الأربعينيات بيني وبين "طه سعد عثمان" وكان هو المسئول عن الخلية وكان مدرس في مدارس صناعية، وقتها كان بيشتغل نقابي عمالي، فبيقول لي: ليه مابتنشطش في مجالك؟ قلت له، ما معناه؛ ازاي هتنشط والرؤساء دول مسيطرين... فهو قال لي: لازم تبتدوا... فاداني الدفعة دي... يعني زي ما بيقولوا اداني السكة، وفعلاً بدأت الاستجابة

سريعاً.. فيه لأن كان أوضاع المعلمين بالغة السوء، وكانوا حاسين بالتمايز بينهم وبين المهن الأخرى.. يعني الكادرات الخاصة التي كانت بتعطى للمهندسين والأطباء دول كانوا محرومين منها تماماً، دي كانت اللي هي بتحفز حركة المعلمين، فكان دايماً يعني فيه مطلب، إن الكادر الخاص زي المهندسين.. زائد إنهم كانوا محرومين من نقابة، وكانت ممنوعة، وكان المنع طبعاً من أيام الإنجليز، وطبعاً استمرت السرايا خلف هذا المنع.

## أ.محروس سليمان

ماكانش فيه نقابة معلمين؟!

## أ.أديب ديمتري

النقابة العامة دي كانت مطلب.. يعني المطلب دايماً كانت نقابة للمعلمين والنقابة اتحلت أيام ثورة ١٩١٩، ومن وقتها منع تكوين هذه النقابة.

## أ.محروس سليمان

سعد زغلول حل النقابة؟

## أ.أديب ديمتري:

لا طبعاً... أنا مش متأكد، لأن كانوا بادئين بالثورة... خصوصاً التعليم الإلزامي، كانوا جسم الثورة في الريف.. يعني الوفد، ماقدرش يقبض على الحركة الفلاحية، وكانت ثورة الوفد كبيرة جداً، الفلاحين، صغار الفلاحين مش الإقطاعيين، فكان نتيجة دورهم أثناء الثورة، خصوصاً في تعبئة الفلاحين، وطبعاً المعلمين العليا كانت في المدن على رأس المثقفين، الذين كانوا مع الثورة و"سعد"، وبالتالي مش هو "سعد زغلول"، الغالب أن السلطة البريطانية والملك والوزارات الرجعية هي اللي حلتها.

استمر المنع واستمر المطلب الذي هو نقابة للمعلمين، والمساواة بين الطوائف وتحسين أحوال المعلمين.

ابتدينا من البدايات، يعني علشان نوصل. كانت السلطة الأساسية للمعلمين العليا جمعية المعلمين. وطبعاً كان معهم البعض بعكس من جماعة الدرعميين، دول كانوا عتاة، لكن كان التوغل سريع جداً والاستجابة سريعة جداً، لا نكاد في اجتماع نتكلم أو نبدي رأينا حتى ينتبه المعلمون لشيء جديد بالنسبة أو بالقياس للقادة العاديين، وبعدين كان دورنا في التوحيد أو يعني تضامن العمل بين الطائفتين.. المعلمين العليا متعالية جداً... وكان العداء بينهم مفتعل، يعني على أساس تمزيق الكتلة، الممنوع إن يكون لها نقابة، وبالتالي حتى لما مايكونش ليها نقابة ما هو ممكن يبقى يتحدوا فكان فيه دايماً عمليات التمزيق ووراها القوى البوليسية والرجعية و... و... إلى آخره.

نجاحنا كان فيه حاجات بتخدمه، وهي إن كان فيه (عمليات) التصحيح في الثانوية العامة اللي بتجمع من أسوان لإسكندرية، وبالتالي كان فيه مؤتمر سنوي وورشة ضخمة بتجمع من أسوان لإسكندرية.. دي اللي كانت مركز الثورة، لأن المعلمين من أسوان لإسكندرية هيتكلموا في إيه؟ هم بيصححوا، وطبعاً كان الشعار في التصحيح "تباطؤ" لأن المعلم العادي كل ما يصحح ٥ بدل ١٠ ورقات هتزيد الأيام، والمكافأة كانت صغيرة وبالتالي كان معظم التصحيح عبارة عن حوار وورش عمل، وأثناءها كانت تعقد مؤتمرات في جمعية المعلمين، في نادي الدرعميين إلى آخره... كانت الاستجابة كاملة.. وكان زي ما يكون الشبان دول بيقولوا حاجة غير معتادة.. طبعاً اللي كان بيتصدى هم رؤساء الجمعيات اللي هي جمعية المعلمين، وجمعية الدرعميين. إلى أن جاء "طه حسين" في وزارة الوفد الأخيرة سنة ٥١.. نسيت أقول لكم إن من الناحية الفكرية كان الصراع محتدماً بين الجامعيين والتربويين.. لما ابتدا "طه حسين" بالتوسع في التعليم. فطبعاً كان معهد التربية بالاختيار... وكان الممتازين هم اللي يمكن أن يقبلوا، وفيه كشف هيئة، فكانت القلة هي اللي بتتخرج من معهد التربية، وكان جنبنا اللي طالعين من معهد المعلمين العليا.. إلى آخره. فهذه القلة كانت "القبانيين" بيحاولوا يجندوهم على

أسلس إنهم يخلقوا صراع بينهم وبين الجامعيين اللي مش واخدين تربية.. لما جاء "طه حسين" بقى عايز مدرسين فعلاً، وقال كلمته المشهورة "إذا كان عندي حريق...." القبانيين كان ليهم طروحاتهم، ومدرسة ليها وجود اللي هي المدرسة الأمريكية في إنه لازم إن المعلم يبقى مزود بسلاح البيداجوجيا والسيكولوجيا، وعلوم التربية، وإن دي مهنة مش سداح مداح، دي مهنة فنية لابد يتوافر لها تكنولوجيات، وطبعاً دي تكنولوجيات المدرسة البرجماتية اللي هي مدرسة النشاط.

## أ.محروس سليمان

المعلمين العليا الجديدة كان فيها "سامي الجبار" و"رشدي عبد الباري" و"محمد...

تتوغل المفاهيم الأمريكية في التربية، وكان الصراع بين المفاهيم الأمريكية والمفاهيم التقليدية في التعليم وهو كان عملية مكافحة الأمية، وعملية التوسع، يعني الكم لصالح الكيف.. ده كان ملخص الصراع.. ناحية تقول الكم والثانيين يقولوا لا الكيف... لخصها "طه حسين" بكلمته المشهورة اللي هي إذا كان عندي حريق فانا مش ضروري أطفيه بالماء المقطر، يعني أي مية، وده كان ملخص الموقف. مع حركة "طه حسين" لشك طبعاً عود الحركة الوطنية والليبرالية بتاعة الوفد، اللي هي العدالة، والمساواة إلى آخره. سافر "طه حسين" وقت قيام الجبهة، وكان هو في الخارج في الوقت ده.. كان فيه ثورة.. وهو كان سافر في الرحلة السنوية بتاعته في فرنسا وكان اللي ماسك الوزارة "سليمان غنام".... أثناء التصحيح اللي هو الورشة الكلية دي، كانت ثورة.. وقدرنا فعلاً نبقى احنا الممثلين للتيار العام اللي موجود وكان في وسطنا طبعاً فيه من بتعاون، ومن يتعاون مع البوليس، وكانت منيانة بقى شغل البوليس السياسي، وإلى آخره، احنا عملياً، يعني جمعية المعلمين العليا، اللي مسكنا تقريباً، وسيطرنا على الاجتماعات فبعد التصحيح طول النهار، بنعقد بقى اجتماعات.. ناس جاية من أسوان وإسكندرية، وكان فيه اجتماعات في جمعية المعلمين وفي دار الزرعميين، كان فيه استجابة كاملة لطروحاتنا، وفي

الوقت ده ظهرت جماعة جديدة اللي هي خريجي المعلمين الخاصة، ودول كانوا يتميزون بأنهم شباب، ويعني فيهم ثورية وكان لهم مطالب خاصة بالنسبة للكادر وغيره.... وكان بيتزعمهم واحد اسمه "نصر عبد الغفور" وكان المعلمين العليا يعني الجامعيين، وكان رئيسهم "عنارة" وكان بينتمي للجيل القديم في مفاهيمه، مافيش شك إنه كان رجعي، إنما كان بحكم إن الجامعيين كانوا الفئة المضطهدة، فمعتبرة إن هي اللي ماتمتلكش العلوم.... السيكولوجيا الخ .... فكانت الحركة متصاعدة، يعني اضطهدوا جامعيين... كانوا أنضج من التربويين لأن التربويين كانت مفاهيمهم إن هي الفئة المميزة طبعا، وكانوا بيقعدوا سنتين زيادة علشان يطلعوا مدرسين، إنما "عنارة" الموجة بتاخده، لكن هو متعاون ماعندوش مانع طبعًا يتعاون مع السلطات والمباحث طبعًا والوزارة.. إلى آخره... كانت الموجة أقوى من إنه يقف في وشها، سواء "عنارة" أو "نصر عبد الغفور"، و"نصر عبد الغفور" كان مع الثورة في البداية، طبعًا لأن الجمهور بتاعه كان ثوري جدا ويمكن كان أشد هذه الجماهير ثورية لأنهم كلهم كانوا شباب.

**أ.محروس سليمان:**

اتكلم عن مجلة المعلمين.

**أ.أديب ديمتري:**

آه ما هو أثناء الحركة أصدرنا مجلة المعلمين.

**أ.عدلي عزيز:**

كان بيوزعها "لمعي المطيعي"... "لمعي المطيعي" ده كان مدرس.

**أ.أديب ديمتري**

آه كان مدرس وكان في تنظيم العمال والفلاحين..

أ.عدلي عزيز

قالوا لي روح اشترك معاه في توزيع مجلة المعلمين.. هو اللي كان بيوزعها.

أ.أديب ديمتري

هو كان فيه مجلة ثانية كمان اللي هي... تعرف إن امبارح زارني زميل "محمد نصر" وبعت لي سلام. "محمد نصر"، لو كان فيه فرصة كنت أدعيه.. كان في حركة المعلمين.. كان وياانا "تعلب"، "أحمد تعلب"، "أحمد تعلب" ده كان من إسكندرية... فكان مترجماً في اليونسكو ومات في جنيف.

أ.محروس سليمان

و"رشدي عبد الباري" توفي، و"سامي الجيار" أيضاً.

أ.أديب ديمتري

حركة المعلمين بقى لما وصلت للقمة وكانت النموذج والعمل الجماهيري اللي بيضم التنظيمات الشيوعية رغم كل الخلافات، لأنه مافيش خلاف كان حول النقابة أو الكادر.. مافيش... وتجمع في لقاء طبيعي جداً من مختلف التنظيمات زي الحزب الشيوعي المصري وكان "سعد زهران" ومراته "سميعة" الله يرحمها.. كانت ثورية جداً، وكانت خريجة فنون طرزية.

أ.أديب ديمتري

وبعدين كان فيه من "حدتو" مثلاً الزميل "عبد الشفيع" و"رشدي عبد الباري" و"حسن" و"حسين عسر" ودول رفقتها، ماعرفش كانوا منظمين ولا لأ، وبعدين فيه طبعاً موجود من العمال والفلاحين ويعني كل التنظيمات شاركت في هذا وبدون أية حساسية، وطلعنا بصداقات... وده اللي ربط بين كل هذه الكوادر...

وقتها من الحاجات اللي مكنت الحركة إن نقابة المعلمين كانت لسه ماتبنتش وكانت الأرض الفضاء اللي اتبنت عليها اللي ادوها للمعلمين.. كانت أصلاً مش

عارف اسمها "نادي العلميين" ودي كانت أصلاً للجيش البريطـاني.. فـي أثنـاء التصحيح طبعاً الاجتماعات كانت ثورية تمامـاً ومـن جميـع الطوائـف، طبعـاً رؤساؤهم كانوا متعاونين مع الحكومة خصوصاً الطوائف العليا.. إنما تحـت فـي الأصل، وكانت السيطرة للقيادة اللي تشكلت من خلال هذه المناقشات.. مافيش شك كانت اليد العليا لليسار.. للشيوعيين بالتحديد، يعني احنـا جـزء مـن المعلمـين مابنطرحش أي شيء يعزلنا عن المعلمين... لذلك لما كنا نتكلم طبعاً كـان ممكـن تبقى فيه من العناصر البوليسية دول حمر.. دول خضر... دول... كانت الجماهير لا تلقي أي التفات لأي اهتمامات من هذا النوع خالص، وبعدين تقرر الإضـراب، والإضراب كان عن التصحيح، لأنه يعني ماكانش مجرد أى إضراب في المدارس كده، إضراب عن التصحيح وبالتالي ده كان يرعب الحكومة، واستمر الإضـراب حوالي (٢١) يوم في عام ١٩٥١ وخلاله ابتدأ اللعب في تمزيق الصفوف.. اللعب ابتدأ من رئيس الجامعيين "عنارة".

فأثناء الإضراب اشتدت حركات التخريب، طبعاً "عنارة" قام بـدوره كـاملاً بالتعاون مع الأمن والسلطة، وكان "سعد اللبان" رئيس رابطة الدرعميين.

## أ.محروس سليمان

كان فيه يا "أديب" واحد أسمر.. ده كان خطير جداً.

## أ.أديب ديمتري

آه الرفيع... وكان بيمتاز بالقدرة الخطابية الممتازة، وكان واحداً منهم اسـمه "المحجوب"، غالباً أخو "المحجوب" اللي اتقتل... آه أخو "رفعت المحجوب" غالبـاً، لكن وقتها كان درعمي وكان عنده مقدرة على الخطابة، وكانت قدرته فائقة. وكان على رأس الدرعميين اللي لعبوا دوراً في دبح الحركة ثم حصارها وتخريبها، كان الراجل اللي هو دلوقتي إسلامي اسمه "عبد الصبور مرزوق".

أ.محروس سليمان

اللي كانوا بيسموه وقتها "طه الصغير".

أ.أديب ديمتري

وكان لما يقف يخطب وقتها في القاعة اللي فيها ألوف، كان يعني لا تتصور قدرته، وهو في نفس الوقت خاض المعركة ضدنا وحزب.

أ.محروس سليمان

يعني يا "أديب" هو لعب دوراً في الخطابة فقط، وهو ماكانش معانا جوه في القيادة.

أ.أديب ديمتري

لأ ماكانش في القيادة، لكن كان تأثيره كبير، وبعدين كان فيه "نصر عبد الغفور"، من الفترة دي، طبعاً تعاون بالكامل مع السلطة، يعني الرموز موجودة، اللي هي "عنارة" رئيس الجامعيين، الجدد مش اللي منتمين للقيادات القديمة، وبعدين "نصر عبد الغفور" والدرعميين، كان "سعد اللبان" معه طبعاً أخينا "عبد الصبور مرزوق".

أ.محروس سليمان

بس كان فيه عناصر كويسة من الدرعميين، مثل "محمد نصر".

م.سعد الطويل

اسمح لي أؤكد على الأسماء اللي كان ليها دور إيجابي.. "محمد نصر"، و"حسن كامل".. يعني دول مش شيوعيين، إنما لعبوا دوراً إيجابياً في الحركة، قول أسماءهم برضه.

**أ.أديب ديمتري**

لعبوا دور في الحركة في البداية، يعني كان رئيسهم "نصر عبد الغفور"، اللي قبله اللي هو كان "عنارة" رئيس الجامعيين.

**م.سعد الطويل**

لا دول اللي لعبوا دوراً تخريبياً، أنا أريد من استمروا في لعب أدوار جيدة.

**أ.أديب ديمتري**

آه اللي لعبوا أدواراً جيدة استمرت أساساً الشيوعيين والعاطفين حواليهم من أمثال زوجة "سعد زهران"، ودي ماكانتش في الحركة الشيوعية والمدرسين العاديين وكل من أذكر أسماءهم في الجبهة.

**أ.محروس سليمان**

أفكرك يا "أديب" بـ"سامي الجيار".

**أ.عدلي عزيز**

جنيفيف كانت معكم يا "أديب".

**أ.أديب ديمتري**

لا... كان من الكويسين اللي مش شيوعيين "سامي الجيار"، و"كمال عبد الجواد".

**أ.سليمان محروس**

لا دوره كان محدود.

**أ.أديب ديمتري**

ما كانش زي "عنارة" طبعاً... "الروبي".

**أ.محروس سليمان**

"لزوبي" كانت مصلحته الذاتية، لكن كان بيقودهم عند اللزوم "عنارة"، ومتأثرين بيه.

**أ.أديب ديمتري**

لكن لما بدأ "عنارة"، يتكشف ماستمروش وماشيوش معاه لكن استمروا مع الإضراب..

**أ.محروس سليمان**

طبعًا الإضراب كان مكتسحاً.

**م.سعد الطويل**

نتيجة الإضراب كانت إيه؟

**أ.أديب ديمتري**

كانت الآتي... يعني.. رجع "طه حسين" من أوربا؛ وعلى ما أذكر وهذه معلومات من الأقوال، المباحث العامة أو البوليس السياسي، طلب منه إبعاد كل القيادات المعروفة وخصوصاً طبعاً الشيوعيين، طبعاً هو رفض، وأصدر قانون النقابة.

**أ.محروس سليمان**

أيوه... دي كانت غايبة عننا يا "أديب".. إن قبل ما يمشي الوفد صدر قانون النقابة، بس احنا ماحسناش بيه إطلاقاً، والتنفيذ جه بعدين أيام الثورة، لكن القانون كان داخل مجلس النواب، عرفتها منين المسألة دي؟ "أبو الإسعاد" من جامعة المنيا كان كاتب موضوع؛ فوجئت أنا إن القانون طلع أيام الوفد، أنا كنت فاهم إنه طلع أيام الثورة، فقال لي: "لا، هو طلع لكن طبق فيما بعد، و"طه" التزم بإصداره".

### أ.أديب ديمتري

دي حقيقة مهمة لسبب بسيط، لأنه حقق أهم مطلب، وده كــان فيــه تحــدي للسراي لأن اللي كان متبني منع النقابة كان على رأسهم السراي.

### أ.عدلي عزيز

طبعاً دور الإخوان..

### أ.أديب ديمتري

دور الإخوان بيتمثل في 'عبد الصبور مرزوق'..

### أ.محروس سليمان

'عبد الصبور' و"محمد سليمان" الأسمر، معلمين علبا ومن دفعة 'عزت' مــش عارف إيه و"سامي الجبار'.

### أ.أديب ديمتري

"مشيراً إلى الإخوان' كان دورهم تخريبي أكثر... دي مهمة.. ليه؟ لأن مسألة إن قانون صدر... ولكن الذى عطله بعد ذلك هم رجال الثورة.. لغاية ٥٤، لغايــة لما حصل حشد جديد.

### أ.محروس سليمان

فبركوه بنفسهم طبعاً.

### أ.أديب ديمتري

وهنشوف ازاي 'كمال الدين حسين' نفذ تحت ضغط وضرب في نفس الوقــت الوجود التنفيذي للقانون وهنا بقى دور 'عمارة' الرائد. المهم إن الإضراب نجح في إصدار المطلب الأساسي.

**م.سعد الطويل**

وبالنسبة لمطلب تحسين الأحوال.

**أ.أديب ديمتري**

لأ.. لم يكن تحسين الأحوال لمرأ مطروحاً.

**م.سعد الطويل**

ماكانش فيه مطالب مباشرة؟

**أ.أديب ديمتري**

لأ.. لأن التخريب ابتدا يجيب نتايجه، يعني هو ماانتهاش بقرار لكن هو انفك، إنما جت نتيجته من خلال "طه حسين".. هذا حصل بعد ما انتهى الإضراب.. الكلام ده كان سنة ١٩٥١ م.. جت الأحداث بتاعه إقالة الوفد.

**أ.عدلي عزيز**

ما المدة التي استمرت فيها المجلة في الصدور؟

**أ.أديب ديمتري**

وقتها صدرت مجلتان؛ فيه مجلة المعلمين، وفيه مجلة ثانية كان بيطلعها "محمد نصر" اللي أنا كنت باقول عليها. في ذلك الوقت كان الإضراب عملياً انفرط عقده، لكنه حقق مطالبه، بعدها الكلام ده كان في يونيو، أو يوليو ١٩٥١.

**أ.محروس سليمان**

التصحيح في يونيو... وجزء من يوليو بطلوا التصحيح باليوم علشان بضربوا التجمع.

## أ.أديب ديمتري

المهم بعدها دخلت الأزمة السياسية التي هي صعود الحركة الوطنية.. وإلـى آخره لغاية حريق القاهرة، في حريق القاهرة انتهزت الـسراي الفرصـة وطبعـاً أبعدوا "النحاس"– الوفد والمباحث انتهزت الفرصة لإبعاد العناصر اللي رأت أنهـا كانت قيادية، فصدر قرار بعد الحريق مباشرة، القرار اللي منعه "طه حسين" لمـا طلبوا منه إنه يبعد العناصر القيادية، فلما حصل الحريق، وأقيلـت وزارة الوفـد، صدر قرار بإبعاد اثنين من القاهرة، أنا و"رشدي عبد الباري"، أنا ودونى البداري– مطوبس، يعني من مدرس فلسفة في الخديوية، إلى مطوبس الابتدائيـة.. "رشـدي عبد الباري" ودوه البداري في أسيوط، راح، نقل، أبعد للبداري، ثم قامـت الثـورة بعدها، الثورة قامت في يوليو، طبعاً الكلام ده بعد حريق القاهرة. فمن يناير للثورة كان فيه قرار الإبعاد، وفي وزارة "علي ماهر" كان وزير التعليم هو "سعد اللبان".. في حكومة "علي ماهر" كانت العلاقة بيننا وبين "سعد اللبان" جيدة.. وهو طبعاً كان بيشتغل لحساب الطايفة بتاعته، وكان يتعامل مع الحكومة لكن كـان بيعمـل لنـا حساب وطبعاً أنا دخلت له ورحب بي جداً في الوزارة وقلت له علـى الحكايـة... فطبعاً راح مقرر الإلغاء على طول وبعدين فوجئت إن قرار الإلغاء بيتـسكع فـي الدواوين، وقتها، طبعاً رجال الثورة مابقوش وزراء، إنما كل وزارة فيها منـدوب للقيادة، ومندوب القيادة كان عندنا "كمال الدين حسين"، فطبعاً أصر على الإبعـاد، فطبعاً خلاص وماعادش فيه إمكانية إلغاء القرار.. دي الفترة اللي كانـت للثـورة بتحط هدف أساسي، إنهم الأمريكان هم الحل والشيوعيين هم الأعداء.

## أ.عدلي عزيز

أنا ماشتغلتش مدرس مع إني خريج معهد معلمـين لأن المباحـث رفـضت تعييني.

## أ. أديب ديمتري

ما هو كانت بداية... لما "زكريا محيي الدين" مسك الداخلية، وكان اللي بيعيد تنظيم الداخلية والأجهزة، هم الخبراء الأمريكان.. أنا قضيت سنة في مطوبس، وهم كان دائماً الخطرين جداً بيعتقلوهم، واللي مش قادرين يمسكوا عليهم حاجة...

لغاية دلوقتي كان شغلنا نقابي، في نفس الوقت ماكانش بينفي إننا شيوعيين، إن المحتمل إننا نقابيين... يعني حتى في الخديوية ما كان فيه إخوان مسلمين كتير..... يعني يحسوا إننا حمر.. لونه أحمر.. لكن مش قادرين يحددوا بالضبط.. احنا كنا في الحقيقة.. كان تكتيك الشيوعيين.. كان موفق تماما... يعني ماكانش فيه أي دعوة تانية كنا بنتبنى المطالب فبعد سنة مطوبس، ودي كانت سنة سعيدة جداً، هم استبدلوا الإبعاد بالاعتقال، لكن مثلاً مسكوا "حلمي ياسين" وآخرين، كان يهمهم التنظيميين.. كانوا بيضربوا التنظيم، إنما الجماهيريين دول يقدروا يتصرفوا... هم موظفين كلهم... فيبعدوهم.. هناك طبعاً من الطرافة.. أول ما دخلت مطوبس الابتدائية.. كان ناظر المدرسة اسمه...... وجاي له واحد منفي من القاهرة فهو متصور إنه واحد بعضلات قفطعاً قوة، وضرب الوزير مثلاً، فأول مرة دخلت زي ما بأقول لكم وبص لتحت...

والقرية دي كان جنبها البيت اللي اتولد فيه "سعد زغلول"، ومطوبس دي كان فيها الدكتور اللي كان بيفوت للقمصان الزرق.. الوكيل وما بين القرية والمدينة (محافظة كفر الشيخ) وجنبها الحامول وبحيرة البرلس.. عملنا رحلة على الأقدام، وكانت براري فعلاً، وكان قدامنا قصر.. كان قدامنا سراية الملك على الضفة التانية من النيل.... كان فيها طواويس، وكان الملك طرد.... فأول استقبال هناك لا وجود للأقباط أو المسيحيين... غير معروفين في الشمال خالص، أول ما رحت مطوبس قامت مشكلة سكنية، يقبلوا القبطي، مايقبلوش... لكن وقتها دي حاجة كانت هامشية جداً.. لكن هم كانوا بيلموا العائلات... يعني القبطي تقريبا حدوده الغربية يعني مش كفر الشيخ.... البراري... إنما اتحلت بسرعة، يعني الاندماج،

يعني علشان تعرفوا مدى ثقافة الإلزاميين، إن كنت أنا الوحيد اللي في المدرسة اللي باشتري الجورنال، الإلزامي ماكانش عنده مقدرة إنه يشتري الجورنال. إنما يعني المهم بعد كده، كان عميد الفلسفة، اسمه 'مظهر سعيد'.. 'مظهر سعيد' هذا كان متعاونًا مع الأمير "عباس حليم" بتاع حزب العمال... وهو رجل فاشستي بكل المعاني، يعني بالتأكيد أيديولوجيته فاشستية وكان أيامها حرب كوريا، وكان في لجنة الفلسفة صراع بيننا وبينه كبير جدًا على أساس إنه متحمس جدًا ومؤيد للحرب، وأنا أهاجم الحرب، إنما شوف... حاجة غريبة جداً في هذا الجيل، الجيل ده كان ثمرة ثورة ١٩١٩، وكان الخلاف في مستوى لجنة التأليف والترجمة والنشر، وكله أيديولوجية ثورة ١٩١٩ وكان هو بيعاديني وأنا أعاديه، ولكن يحبني جداً، وهو تحايل إنه يخرج على القرار، فراح ناقلني من مطوبس إلى معهد المعلمين الخاص في بورسعيد، ولأنه طبعاً... ماكانش يقدر يرجعني للقاهرة... بادتيكم الحادثة دي علشان تبين ازاي كان الفكر الليبرالي.. حتى اللي كان اتجاهه فاشست، وبيتعاون مع 'عباس حليم"، طبعاً قضيت في بورسعيد سنتين. أنا حضرت مارس ٥٤ في بورسعيد وفوجئت بأول حاجة صدمتني، إن الطلبة خارجين بيهتفوا... تسقط الحرية.. العملية بتاعة تسقط الحرية.. حتى مش الديمقراطية... في القاهرة نجحت بالإضراب العام بتاع "الصاوي' و'طعيمة"، وفي اعترافات "خالد محيي الدين" عن 'عبد الناصر' قال له: 'أنا بأربعة آلاف جنيه قلبت لك الاتجاه خالص".

فيعني أنا وقفت في وش الطلبة.. ذهلت.. حاولت أوقفهم، بصيت لقيت تقرير عند العميد بإن أنا عملت كذا وكذا، وكان العميد راجل مالهوش في السياسة وكان راجل طيب.. يعني.. فيبدو إن هو سواها فقال لهم يعني إنني لم أحرض.. أنا جئت إلى القاهرة سنة ١٩٥٦ وكان الانفتاح اللي بعد الغزو، والعدوان الثلاثي.. من لحظة ٢٣ يوليو لغاية ٥٤.. الثورة عطلت تنفيذ القانون، الذي امتنع، تنفيذ القانون القائم، فقامت الحركات دي.. تنفيذ بقى القانون وبرضه المطالب العادية.. فكان

التحليل غريب جداً.. لولا استخدموا خصوصاً "عنارة" اللي هو قائد الجامعيين، وبعدين طبعاً المعلمين إلى آخره والأزهريين والإلزاميين، وكان عبارة عن "الجوهري عامر" وده كان من القادة التاريخيين للإلزاميين، في معهد التربية كان فيه آخرين قياديين، فكانوا ضد القانون، إنما عملوا ازاي.. القانون كان فيه نقابة واحدة أ،ب،ج وأ خاصة بالجامعيين والتربويين وب دي كانت الشهادات المتوسطة وج هي الإلزاميين تبو راح.... استغل الصراع التاريخي بين الإلزاميين.. ما هم كتلة متخلفة.. وطبعاً والثانيين أهم المتوسطين من خلال "نصر عبد الغفور" وإلى آخره.. ضد الفئة أ وهي كانت تضم الجامعيين والتربويين وكانت المعلمين العليا ابتدت تتخلص يعني ولتحلوا على المعاش، وعملوا على إذكاء الصراع في الانتخابات بحيث يسيطروا، يعني فيه قايمة بعده، ومن خلال أصوات الفئة ج اللي هي الغالبية يحطوا الألف في الكونترول، لأن في النهاية الكتلة الكبيرة هي ج والكتلة الصغيرة طبعاً هي أ وطبعاً أول مرة يحطوا مبدأ النقيب الوزير.. دي كانت مش معروفة في مصر.... وجه "كمال الدين حسين" نقيباً طبعاً بانتخاب بأصوات "الجوهري عامر"، بتوع الابتدائي، لأن الإلزامي كان تحول.. "طه حسين" حوله.... فأصبحت النقابة موجودة، لكنها ليست نقابة معلمين، نقابة الوزير.. وكان بيتعاون معه أساساً قطبان كان "جوهري عامر" و"عنارة" وهو أصلاً من الإلزاميين، وبعدين دخل الجامعة والعناصر اللي من القبانيين اللي كانوا في الأصل بيعادوا "طه حسين" وفتح التعليم، إلى آخره.

هنا معركتنا تحولت إلى المطالبة بنقابة لكل طائفة... يعني إن مايبقاش فئة تتحكم وبعدين نقابة عامة للكل، وركزنا على إن ده مطلب تنفيذ القانون... فركزنا شغلنا على الإلزاميين، وهي كتلة كبيرة.

واستمر لغاية ثمانية وخمسين، كان فيه الانتخابات لكل نقابة، وهي لكل فئة.. ركزنا شغلنا في الأقاليم على إسقاط القادة التاريخيين المؤيدين لـ"الجوهري عامر"، كان كلهم من الفئات القديمة، اتحدد لنا اجتماع في جمعية المعلمين، وقتها الوزير

كان "سيد يوسف" عديل "عبد الناصر".. أنا اتكلمت في الاجتماعات، فكان "سيد يوسف" يقول ده أحمر، فإذا القاعة كلها تسقف، يقول ده أحمر القاعة كلها تقف تتحداه.. أحمر ولا أصفر، أنا مابقولش كلام أحمر ولا أصفر، كلام حول المطالب بس قطبعاً كانت الحملة ضد الشيوعيين، أحد معالم الصراع المتفاقم، وقدرنا قبل ما ندخل نقلب الأقطاب أي نسقطهم من خلال الشغل والمعلمين الابتدائي، نسقطهم، وابتدا التحول.. يعني ابتدا فك الكتلة الحاكمة القابضة على النقابة.

## أ.محروس سليمان

متى كان هذا؟

## أ.أديب ديمتري

قبل سبتمبر ١٩٥٨.. قبل الاعتقال على طول.. يقال مثلا إنه وقت الاعتقال، لما ابتدأت الحملة إن "كمال الدين حسين" راح بنفسه للمباحث العامة علشان يطلب اعتقال أسماء معينة، لذلك كان في المعتقل العدد الأكبر طبعاً عمال ثم طلبة والمعلمين بعدهم يعني عدد كبير، لما تشوف النسب، كان عمال، طلبة، مدرسين طبعاً طلبة كانوا بيجيبوهم بالفصل، يعني مدرسة جاي منها فصل بكامله من نفس المدرسة، يعني قدروا يواجهوا التساقط بتاع القادة بتوعهم ودي كانت تقريباً نهاية المعركة. بعد لما طلعنا بقى في أربعة وستين، بعد ما خرجنا، تصاعدت حركة جديدة، لكن كناصريين إن احنا ما نبقاش جواها.. طبعاً خوفاً من إننا نرجع تاني، وكان فعلاً وقتها بدأوا يستعيضوا عن الاعتقال العام.. وقتها كانوا بيشدوا عند من الناس يعتقلوهم لفترة وحاجات من هذا النوع.. في نفس الوقت حتى لا نتهم بأن احنا اللي عامليتها، إنما كانت حركة نقابية موجودة في وسط المعلمين لغاية ما ابتدت ما يسمى بالحقبة البترولية، الثورة بقى صفيت من خلال "الأمل الجديد"... تعمدوا ترتيب الإعارات.. يطلعوا في الجورنال قائمة بالإعارات، وبعدين، كل واحد من حقه يقدم اعتراضه ثم يعار في السنة التالية، يعني يا ناصيب، وكانت

النقطة دي بداية موجة التغيير في داخل الحركة النقابية، تحولت إلى التغيير الفردي من خلال إنه يا إعارة، يا إما إن ربنا يرزقه بصعد من القاع.. وابتدت تتوسع الوزارة في هذا الأسلوب، طبعاً أدى هذا إلى انهيار الحركة الجديدة، التي كانت تلقائية.. ماكانش لنا فيها دور محدد، وبالطريقة دي تحولت النقابة، فقدت وجودها تماماً، وكانوا حريصين باستمرار على إنه يظل أولاً: لستمر "كمال الدين حسين" الوزير النقيب، ثم جه "سيد يوسف"، ثم أحد اللصوص الكبار اللي هو "منصور حسين"، ده أحد اللصوص الكبار.

## أ.عدلي عزيز

ما تنساش القرار اللي عمله "كمال الدين حسين" إن مافيش حد يشتغل مدرس إلا بواسطة المباحث العامة.

## أ.أديب ديمتري

آه ويعني وقتها تقريباً.... آه جابوا بعده "مصطفى كمال حلمي"، ده المهدي زي ما يكون واخد حشيش.

## أ.محمود مدحت

ده مصيبة في حد ذاته.

## أ.محروس سليمان

ده مصيبة بشخصيته وبطريقته.

## أ.أديب ديمتري

أقول لكم عن هذا الرجل.. ده أولاً زميل... كان صديق دراسة في إنجلترا لـ"عبد العظيم أنيس" وكانوا صديقين حميمين.

### أ.محروس سليمان

هو شخص ودود؟

### أ.أديب ديمتري

آه هو شخص ودود.. أنا كنت في آخر وظيفة في العلاقات العامة في مكتب الوزير، فكان كل ما أكتب مقالة ينده لي ويقول لي.. يعني... يقرظ... يعني يقول لي ما معناه إن أنا وياكم، أنا يعني بانتمي للطائفة بتاعتكم و ادي إنتم شايفين دوره النهارده.

### أ. محمود مدحت

سنة ٥٨ كان حصل فيه انتقادات لـ"كمال الدين حسين" وتقديم استقالته وحاجات زي كده، وأنا فاكر المانشيتات ساعتها بتاعة الأهرام.

آه المانشيتات كانت بتقول "أجراس الخطر تدق" وحاجات زي كده... الحادثة دي كانت مرتبطة بعمل النقابة.

### أ.أديب ديمتري

مرتبطة بالصراعات الموجودة في الوزارة، في ٥٨ "كمال الدين حسين"، بعد ما استعان طبعاً بالصفر دول استعان أيضاً بالقبانيين، وبالذات... كان اللي عايش منهم وقتها، كان الدكتور "القوصي".. القبانيين... في الوقت ده كانوا هم ماسكين الوزارة فنياً، هم كانوا ماسكين مكتب الوزير، فقرروا ما يسمى بطريقة جديدة في الكتابة اسمها طريقة شرشر وهذا معناه تغيير كل كتب الابتدائي وبعدين المبدعين والمؤلفين هم "القوصي" وفرقته وبالتالي هي ربح مالي يعني لا يبارى.. لكن المشكلة كانت إنهم نزلوا نظرية فرع منها إن الإدراك مايتمش إلا لما يكون بالصورة الكاملة مش التفاصيل.. يعني الجشطلت، وبعدين يطلع بالتحليل بتاع التفاصيل، يعني هي نظرية طبعاً صح سيكولوجيا فعلاً.. طبعاً إنت مش بتشوف التفاصيل وبعدين بتكون.. أنا ماقدرش أدي له أ.ب.ج إلى آخره إنما بشرشر ومش

عارف إيه اللي هو القط والأرنب إلى آخره، أول حرف يبقى شرشر، تشوف بقى إيه اللي صورته أرنب يبقى ألف، الهدف كان تسويد الأيديولوجية بتاعتهم والتكنولوجيا الخاصة بالنظام وقتها... العملية دي اتحسنت، الانقلاب ده اتعمل بدون ما يشرحوا للمدرسين إيه ده... وكيف، وطبعاً هذا يحتاج جهداً من المدرس أكثر من أبجد الألف باء، فقامت حالة غليان شديد فأنا طبعاً ماعرفش في التكنيك غير تعليم الألف باء ده.. فأنا جبت من اليونسكو كل ما نشر عن تعليم القراءة والكتابة.. فاكتشفت إنه... يعني الحكاية مش إلزامية، يعني كل بلد حسب الرؤية.. وكتبت مقالة بعنوان "بيداجوجيا- سيكولوجيا" واديته للمساء بتاعة "خالد محيي الدين"، يعني قبل الاعتقالات بحاجة بسيطة.. كان وقتها الصحفي "حمزة" اللي هو ابن "عبد القادر حمزة"، وكنا بننشر، في ركن كده يعني معين في صفحة، وكنت أتابع المعركة مع الفيابنين، فأنا كتبت مقالة... أولاً. المقالة أنا كتبتها بعد ما قريت حاجات.. ومالهاش علاقة بحد.. فإذا بها طبعاً ماتنشرتش، رحت أنا على عمايا لـ"حمزة عبد القادر حمزة" وسألته يعني ليه ماتنشرتش، قال لي: "دي الرقابة اعترضت عليها"، فأنا ذهلت. الرقابة تعترض على طريقة تعليم شرشر أو مش شرشر، إنما هي نتيجة الثورة اللي انضربت.

## أ.محروس سليمان

واتزنق في مجلس الأمة أنا فاكر، واحتج بعدها إنه مانشرش حتى من بعض رجال الثورة.. حاجة كده.. يعني كان التيار العام ضده... وهو مشي بعدها بفترة قليلة.

أصوات: مسك مجلس الأمة.. وبعدين بقى نائب رئيس الجمهورية.

## أ.محمود مدحت

في الفترة بتاعة ٥١/٥٢ بداية تكوين نقابة المعلمين الحالية، البدايات الأولى... وكان مشترك فيها عدد كبير من الناس اللي زي حضرتك كده.. الرواد

الأوائل.. حضرتك بتقول مدرس الإلزامي كانوا بمثابة القوى الرجعية، ولـنحلقهم، وإن هم غير حاصلين على مؤهلات تربوية، ومصسوكين، لكن أنا أعرف ناس منهم كانوا الفاعلين في عمل النقابة.

## أ.أديب ديمتري

هم كانوا جزء من حركة واحد وخمسين.

## أ.محمود مدحت

حركة واحد وخمسين مرتبطة بما كان قبلها... يعني هل هي كانت مرتبطة ارتباطات.. مش قصدي ارتباطات أيديولوجية إنما ارتباطات سياسية بما فيها يعني هل حركة واحد وخمسين، كانت مرتبطة بجزء من الأوضاع الاجتماعية التي نشأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

## أ.محروس سليمان

بالتأكيد.

## أ.أديب ديمتري

آه يعني... مافيش كلام.. وهذه كانت آثارها على طول في تلك الفترة.. إن كان المعلمين كجزء من الموظفين عندهم مشكلة الرسوب والإنصاف... ابتدت.. يعني كانت مشكلة بالنسبة لموظفي الدولة وفي المقدمة المدرسون، يعني كانت ظروفهم ترتبط بكتلة الموظفين في الدولة ابتداء لغاية الأولى.. وكانت المشكلة وقتها أن الذي يُعين على الدرجة الثامنة محكوم عليه أن يحال على المعاش إن ماكانش في الثامنة يبقى في السابعة، والمدرسين خصوصاً خريجي الجامعات كانوا بيتعينوا في الدرجة السادسة بـ١٢ جنيها، ويعنى لما تصدق معاك لما تاخد الدرجة الخامسة يمكن بعد عشرين سنة.. فبدت الحركة كجزء من الحركة العامة بتاعة ما يسمى بالإنصاف، وأن هذا كان يستلزم أن الذي كان يقود أكبر فئة من الموظفين هي المدرسين، فكان الذي يقود الحركة في الإطار ده، وطبعاً قبل دخولنا احنا

المعركة، داخل الحركة النقابية، هي المدرسين، ولذلك اضطر "صدقي" باشا في ١٩٤٦ إنه يشتمهم تحت قبة البرلمان.. يشتم المدرسين بالذات.. مش فاكر طبعا نص الشتيمة.

## أ.محروس سليمان

فيه ملاحظة أحب أقولها.. الجو العام كان معبأ، وأذكر جيداً، خلال إضراب المعلمين، أضرب الأطباء، وتم نوع من التنسيق بين المعلمين، وأنا متأكد أن الذي قام بيها الزميل "الحسيني عسكر" بحكم علاقاته من الشرقية، وماعرفش مين من الأطباء، اثنين بالذات اللي كانوا بيحضروا عندنا: "إبراهيم الشربيني"، وابن عم "خالد محيي الدين" اللي هو "فؤاد محيي الدين"، الاثنين دول كانوا بيمثلوا الأطباء، ومحاولة التنسيق بيننا وبينهم، ده المناخ العام الموجود في ذلك الوقت.. كان المناخ معبأ بشكل ضخم جداً.

## أ.حلمي شعراوي

هو ده.. هي فكرة إنه إلى أي حد كان تكوين الحركة الشيوعية واليسار إلى آخره، حجمها يعني، يعمل هذه الثقافة الاحتجاجية، أو الأيديولوجية، إنه كان فيه حماية للمعلمين وكان فيه تيارات.. يعني حجم الخلايا المؤدلجة والمنظمة قد إيه، وإيه نوع التفكير أو التثقيف اللي كان يعمل هذا الشكل.

## أ.أديب ديمتري

شوف.. هو بلا شك كان فيه نشاط تجنيدي زي ما في العمال، داخل المعلمين، داخل كل الفئات، فكانت فيه خلايا، لكن كان يعني يمكن تكوين الخلايا في الظروف دي اللي كانت موجودة، كان لا يقارن بالنشاط النقابي العام.. الهالة اللي كانت.. احنا.. كان دورنا.

### أ.حلمي شعراوي

يعني إنت وزمايلك كنتم قد إيه.

### أ.أديب ديمتري

أنا ماعرفش بالشمول.. يعني كان يمكن فيه أعداد أخرى أنا ماعرفهاش لأن كان فيه منظمات تقوم على احترام السرية الكاملة، ونحن الذين كنا معروفين في وسط المعلمين لا يزيدون على أربعة خمسة.

### أ.محروس سليمان

ده في القاهرة؟

### أ.أديب ديمتري

طبعاً.. كان في بني سويف الله يرحمه "شبل إسماعيل".. ده كان بعد كده بقى قيادة سياسية، لكن القيادة في القاهرة كنا عبارة عن المنظمين حوالي أربعة/ خمسة، اللي حوالينا مش منظم ومتعاطف معانا، المتعاطفين كنا بنسميهم، كان حوالي يمكن ١٠ أو ١٢ لكن التعاطف العام يعني اللي كانوا يعرفونا وبيسمعوا كلامنا كان أوسع من كده.

### أ.حلمي شعراوي

يعني إنت لما كنت معانا في الخديوية، كان فيه حد تاني في الخديوية، يعني كنت بتتصل بحد تاني؟

### أ.أديب ديمتري

شوف هاقول لك.. يعني أنا جندت من الخديوية عدداً منهم، كان عندي في الفلسفة... "عادل فهمي".

أ.حلمي شعراوي

أنا قصدت إنت كنت بتروح لزميل في السعيدية مثلاً، في الإبراهيمية؟

أ.أديب ديمتري

لأ ما كانش ده موجود، ماكناش بنتعاون أو لينا وجود زي خلايا المعلمين.. المعلمين كانوا جزءاً من الخلايا... يعني أنا مثلاً لما ابتديت كنت زملائي عمال وهم اللي علموني تُنضل، ماكانتش الخلايا مهنية، يعني مافيش خلية معلمين في السعيدية.. في الخديوية، إنما كنت جزء من خلية فيها عمال، فيها مثقفون إنما بشكل عام، كان المدرسون في هذه الخلايا أعتقد إن عددهم كان كبير.. لكن ماكانش فيه خلايا مهنية، إطلاقاً.

أ.حلمي شعراوي

طيب كنت تعرف إن فيه تنظيمات أخرى بتتحرك في المجتمع.

أ.أديب ديمتري:

آه طبعاً.. يعني أنا قلت لهم احنا تعاونا كقادة الأحزاب وكان فيه أولاً من المصري "عبد العظيم".. و"سعد زهران".. كان فيه من حدتو "رشدي عبد الباري" اللي أبعدوه للبداري، كان منهم "جميل عبد الشفيع" اللي كان صحفي.. كان فيه كل التنظيمات، وكان كل الحلقية والصراعات الحلقية بتذوب أمام العمل الجماهيري... وهو خصوصاً عمل نقابي.

أ.حلمي شعراوي

العلاقة بقى بالوفديين والإخوان؟

أ.أديب ديمتري

شوف... الوفد طبعاً.. في الخديوية..

### أ.حلمي شعراوي

الخديوية أنا فاكر إن الوفد كان مسيطر عليها.

### أ.أديب ديمتري

آه.. يعني كان الوفد، وكان فيه الشيوعيين موجودين، وكان موجود معانا.. يعني كان يبقى الفصل قدامي.. أنا حافظ الخريطة، كان موجود الوفديين والشيوعيين والمباحث والإخوان، وعليا إن أنا أضبط الفصل ده، لا أنسى الإخوان.. إنت عارف المقر بتاع الإخوان اللي كان ورا في الدرب الأحمر... لما كانت القنابل في الحوش زي البيض، قنابل يدوية كده. وكانت مرحلة.. كانت كل المدارس الثانوية مسيسة بالكامل، وفيها قيادات الحركة الوطنية من السعيدية للإبراهيمية للخديوية لفؤاد الأول، التوفيقية، أنا كان يهمني بحكم تدريس الفلسفة، والتكملة بالتربية الوطنية، كان كل الكلام سياسة.

### أ.حلمي شعراوي

أفهم من كده إني عرفت التفسير المادي للتاريخ منك.

### أ.أديب ديمتري

بالضبط.. آه حتى ماعرفش إن كنت في الفصل ده ولا فوق أذكر لك.. حتى الإخوان وقتها مش عارفين.. أنا وفدي ولا أحمر.. محمر كده شوية، لكن أنا طبعا مثلاً كنت أدرس التربية الوطنية أروح جايب لهم الدستور، وأقعد أقرأ من مواد الدستور طبعاً بطريقة المدرس.. أنا رحت مركز على كلمة.. إيه اللي حصل في البلد.. طبعاً كل الممارسات ضد الدستور.. كل الممارسات ضده.. مثلاً لما أجي أدرس في الثورة الفرنسية فأقعد أتغزل في الثورة الفرنسية.

كان الطلبة بحكم الكلام كانوا بيشددوا، عارف كان السيطرة على الفصل في الوقت، كان أمامك صراعات قبلية رهيبة، كان تعليق المدرسين بيقول لك الطلبة كأن على رءوسهم الطير.. هو مش العقيدية، إنما الموضوع هو وأنا باتكلم وهم

فوريين جداً، المهم كان فيه درس في التربية الوطنية وكان اسمه مهام الحكومة، طبعاً هذا تقوله أنت وكأنك بتفكر هناكل إيه، يعني بتقوله كده، مش عارف وقتها أجلوا الدراسة أيام الكوليرا سنة ٤٧ طبعاً، فكانت الدراسة بدأت متأخرة، وكانت الكوليرا طبعاً منتشرة جداً.. فبصيت لقيت وأنا في الدرس فباقول لهم.. ووصلت لحد مياه الشرب النقية، وكان وقتها من المشكلات زي الحفاء، وكان مثار وقتها ضرورة مد مياه الشرب النقية إلى القرى، فأنا أضرب مثلاً.. يعني لو كانت مياه الشرب النقية وصلت للريف، وكانت الصحف بتنشر إ ابتداء من الشرقية (وباء الكوليرا) في الشرقية ماتوا كام... ده قبل الدراسة، في الغربية كام ألف في المنوفية كام ألف.. وأنا باقول الكلام ده فوجئت بطالب لا أنسى اسمه.. اسمه "فايز".. إخواني... رفع صباعه بأدب شديد ووقف كده باحترام، "يعني حضرتك تقصد إنه لو كان الحكومة مدت مياه الشرب ماكانش عدد الموتى بلغ هذا العدد؟" قلت له: "آه".. قال لي: الموت ليس... يعني لكل أجل كتاب، وإنه قضاء من الله.. يعني عاوز يقول لي إنت أهو أحمر ومش أحمر، وكأنه وجد صيده، أنا فعلاً ذهلت والسؤال ماخطرش على بالي والطلبة قدامي حوالي خمسين وكلهم طرطأوا ودانهم... قدامهم المدرس منهم بالإلحاد... طبعاً كان فيها فصل بالثلث... ملحد بينشر الإلحاد..

فأنا فوجئت بالسؤال وبعدين تمهلت في الرد وقلت له، يا ابني يا "فايز".. كام اللي ماتوا في الشرقية؟ طبعاً كذا ألف.. كام في الغربية؟ كذا ألف، كام في المنوفية؟.. كذا ألف.. كام في القاهرة، ولا واحد، قلت له: عاوز تفهمني إن ربنا مستقصد الفلاحين وبيوالس مع الأفندية.. الفصل انفجر من الضحك.. المفارقة غريبة جداً.. طيب ماموتش ليه الأفندية، وموت الفلاحين؟

## أ.حلمي شعراوي

دلوقتي في الجامعة، في تحليل السكان، في معظم الكليات، فكانت الفكرة هنا متوسط عمر الفرد ٤٨ سنة وفي السويد ٦٨، فإخواننا الإسلاميين.. يعني هي الفكرة اشمعنى... فالمسألة كانت مثيرة جداً.

## أ.عدلي عزيز

أنا درست تاريخ الفراعنة، واحد إسلامي قال لي إن التاريخ منذ الفتح الإسلامي.. قبل كده مافيش تاريخ!!

## أ.محمود مدحت

أنا كنت بادرس في الأردن، وكانت شعبة اسمها شعبة التربية الدينية، فبنت بتتكلم عن المصريين بشكل مش طيب وقالت لي إن 'هدى شعراوي' ركبت الطيارة وقالت: "أنا باشيل الحجاب وباعلن السفور أهو وأنا مع الشيطان..."!! قلت لها يا حمارة 'هدى شعراوي" لما ركبت الباخرة لأن ماكانش فيه طيارة ركاب ساعتها... وبعدين قعدت كلمتها عن تاريخ المصريين قالت لي قبل سيدنا "محمد" مافيش تاريخ... فرحت فاتح بقي ماهمتيش.. فيه قبل سيدنا 'محمد' تاريخ كبير وعلم سيدنا 'محمد' وعلم ناس كتير التاريخ ده.

## أ.أديب ديمتري

ده بس مافيش تاريخ.. ده مافيش لغة، مرة لقيت في المترو في مدينة باريس اثنين شبان، ومش عارفين يمشوا.. طلعوا مغاربة، وجايين باريس أول مرة.. فدار الحديث بيني وبينهم على أساس إن احنا الاثنين بنتكلم عربي، فقالوا لي مافيش لغة غير اللغة العربية اللي هي منزلة، وإن الفرنسية وغيرها من اللهجات.. لكن اللغة العربية هي اللغة الوحيدة، وبعدين أخطر حكاية السكان دي.... أولا منتشر دلوقتي إن سبب الحالة اللي عندنا هو الانفجار السكاني.. طبعاً ده فكر سهل إنه يسيطر، هو جزء من المشكلة، لكن إنه يتقال إن سبب الفقر هو الزيادة السكانية..!! مرة

باقول لأحد أقاربي إن متوسط العمر في فرنسا ٧٥ سنة وإن هنا أقل بكثير، بصيت لقيت واحدة من اللي قاعدين، وتحمل درجة الدكتوراه وبتشتغل في مركز البحوث قالت لي إن اللي ربنا كاتب له عمر هيعيشه.. ودي واحدة واخدة درجة علمية..

### أ.محمود مدحت

سؤال بالنسبة لنقابة المعلمين.. تعتقد سيادتك إن مواجهة يوليو للنقابة أو التنظيمات النقابية بشكل عام في مصر حققت نفسها بشكل أكبر في نقابة المعلمين، اعتماداً على قوى هي حشدتها، ولا اعتماداً على التخلف اللي تم بيه إعداد المعلم في كل مراحله بغض النظر عن إنه كان فيه مؤهلات عليا، أو إنه كان فيه ناس تربويين خريجي كلية التربية، كانوا بيدرسوا وفقاً للنظرية البرجماتية، يعني الدراسات التربوية كلها اللي كانت عندنا كانت كلها أمريكية.. هل هم اعتمدوا على حشد قوى معينة في المجتمع المصري في نقابة المعلمين أو في صفوف المعلمين، لوقف التنظيم النقابي المستقل ولا اعتمدوا على المناخ العام السائد ولا الثقافة السائدة في صفوف المعلمين؟

### أ.أديب ديمتري

طبعاً مافيش كلام.. اللي سهل عليهم العملية هو المفهوم النقابي المتخلف.

يعني ضعف الحركة النقابية عندنا، يعني شوفوا المعلمين اللي حرموا طول عمرهم من إن يبقى لهم نقابة، في ظروف بيئية.. ثورية اتشدوا وبيقولوا عاوزين نقابة عامة... لكن مع الظروف العامة والتراجع العام ترجع الحلقية والشللية.

### أ.عدلي عزيز

أنا كنت مدرس.. ماحدش قال لي تعال انتخب.. فأنا رحت للخديوية.. قابلت كل المدرسين... باقول لهم: اشتركتم في الانتخابات؟ قالوا لي: لأ احنا ماشتركناش، فرحت الخديوي إسماعيل، ولا واحد اشترك... طب بتيجي النتيجة

مين؟ ده تنظيم معين وهو أساساً مدرسين الابتدائي والإلزامي، هم دول اللي بيعتمد عليهم، إنما مدرسين الثانوي..

### أ.أديب ديمتري

لأ من يوم ما نفذت النقابة تجربة المعلمين اللي هي مع أ وب خليتهم يقتنعوا إن مافيش فايدة.. هم كانوا بيروحوا في الأول إنما بيبصوا يلاقوا إن الذي سيفوز هو القائمة اللي منزلاها الحكومة.. التي بيتبناها "جوهري عامر" و"عذارة".

### أ.محمود مدحت

أنا أعرف إن انتخابات نقابة المعلمين بتتم على مراحل، يعني في واحدة مثلاً إدارة وسط. إدارة جنوب.. مدرسينها بينتخبوا، أنا أعرف إن مافيش حد بيروح، أنا كنت مدرس حتى عام ١٩٩٣ وأعرف إن مافيش حد بيروح، لكن بتتشكل النقابة، والنقابة دي مابتدليش برأيها، إلا عبر ممثلين لها في انتخابات النقيب.. يعني كذا مرحلة.. يعني الانتخابات ده تنظيم في الانتخابات معادي للديمقراطية.

### م.سعد الطويل

دلوقت يا "أديب" أفتكر إنت وفيت الجزء بتاعك نشوف بقية الزملاء "محروس"، و"عدلي" يقولوا لنا إيه الجوانب اللي يجوز فيها إضافة، أرجو إن للزميلين "محروس" و"عدلي" كل واحد يأخذ الكلمة.

### أ.محروس سليمان

اسمي "محروس سليمان حنا"، بالنسبة للأسرة والوالد كان وفدي وإن لم ينتم بشكل منظم، لكن على صلة مع الوفد، والنتيجة برضه إن أنا تشبعت بهذا وكنت في مدرسة الاستقلال في شبرا، خلصت الابتدائية جيت أروح أولى ثانوي، جالنا مدرس العربي الأستاذ "عبد الحميد".. قال لنا: إنتم بقيتم كبار ورجالة، لا نكتفي بكتاب المطالعة، لازم يكون لكم قراءات أخرى، ومش هاطلب منكم تقرأوا كتب... فيه مجلتين هيفيدوكم جداً مجلة الثقافة، ومجلة الرسالة. فأنا سمعت الكلمتين دول،

وفعلاً جبت الثقافة والرسالة، جبت الاتنين، وبعد شوية اكتفيت بالثقافة، وكان المداومين على الكتابة فيها الدكتور "محمد مندور"، وكان أستاذ في اللغة العربية في جامعة القاهرة على ما أتذكر، وكان أول من بدأ يتكلم عن الشعر الجديد وشعراء المهجر، وكلام من ده، وكان بيكتب فيها كمان "فريد أبو حديد" من رجال التعليم.. بصيت شوية وأنا في الجامعة تقريباً في أوائل سنين الجامعة.. الدكتور "مندور" ترك الجامعة، ولأنه كان واخد ليسانس حقوق، وتفرغ للعمل السياسي كوفدي... نقدر نقول سنة ١٩٤٥ أو ما بعدها.. حاجة زي كده، وبدأ يكتب في الوفد المصري بلغة جديدة بالنسبة لي، بيتكلم عن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبشوات الرأسماليين، ده عنوان مقالة أو اتنين و"توفيق دوس"، و"إسماعيل صدقي"، والشركات بتاعتهم، فمن هنا بدأت فعلاً تفكيراً جديداً، وبعدين صديق لي قال لي: تقرأ كتاب ونحاول نترجمه يا "محروس" سوا، فكان الكتاب بعنوان (الدولة والثورة).. بالنسبة لي جديد، بدأت أقرأ شوية معاه.. لقيت لغته جديدة، لكن أنا مستجيب، ماقالّيش أيه مصدره الكتاب ده.. لكن بعد سنوات طويلة قال لي أخويا "سليمان" وكان صديق "كوريل" و"كوريل" موته بشوية كتب، وده كان أحد هذه الكتب.

طبعاً استمريت في قراءة الثقافة ومتابعة الوفد المصري واتحولت إلى صوت الأمة وبعدين برضه "إبراهيم" ذلك الصديق قال إن فيه مجلة اسمها الفجر الجديد، دي مجلة كويسة فبدأت أجيب الفجر الجديد، فعلاً الاستجابة كاملة، بعد فترة الواحد بقى اشتراكي من قراءاته من منازلهم، وطبعاً "إبراهيم" اللي أعطاني الخط ده لا علاقة له بعد ذلك بشيء إطلاقاً، دخلت معهد التربية، وأنا تفكيري بهذا الشكل.. نسيت أقول إنه في أواخر السنة في ليسانس آداب.. تعرفت لأول مرة بتنظيم شيوعي، كان شاب من قسم اللغة الفرنسية بيدرس فرنسي اسمه "ليون كرامر"، وكان لنا مطالب معرفش إيه طلابية.. فسمع لهجتي وأنا باتكلم فشبكنا مع بعض.. وقال لي أنا أحب أزورك في البيت قلت له أهلاً وسهلاً، وجالي البيت مرة، ودي

وكانت أواخر السنة، فانتظمت في الكلية، وأنا بأعتقد إن مـافيش حاجـة.. تنظـيم شيوعي تاني.. يعني ده الشيوعيين.. المكان الوحيد.. طبعًا أنا لسه عنـى لهـامش بعد كده.. انقطع الاتصال بي، بعد فترة، بعدين أدركت إن ده الانقسام اللي خـرج مع الشهيد "شهدي عطية".. دي معلومات عرفتها بعدين.. المهم استمريت مـافيش حد بيتصل بي، وبعدين اتعرفت بـ"أديب ديمتـري".. يمكـن سـنة ٤٩ وابتـدت الصداقة تتوطد بالتدريج واللي جت نتيجة إيه؟.. كان ليـه صـديق خلـص آداب برضه، بيشتغل مدرس في مدارس التعليم وقتها كانت تسمى التعلـيم الحـر مـش التعليم الخاص الموازي للحكومة التي سيطر عليها الاستعمار والإنجليـز، فكـان "منير بسطا" مدرس في الاستقلال واتعرف في التعليم الحر بـ"لطفـي رومـان" و"ميخائيل رومان"، وحدث أول إضراب للمعلمين في التعليم الحر وشارك فيه هـذا الصديق "منير بسطا" على ما أذكر ١٩٤٧ وقاموا بمظاهرة في الشارع في مصر.

## أ.أديب ديمتري

بدون قطع كلامك ده يعني فيه جزء مهم اللي هو الدور بتاع نـضال التعلـيم الحر، وإضرابات ليهم كنا موجودين فيها كمان.

## أ.محروس سليمان

كان "منير" من خلال الإضراب ده اتعرف بـ"لطفي رومان" و"عبد العزيـز فهمي"، وفعلاً بدأوا ييجوا على القهوة اللي بنقعد عليها في شبرا.. وبعـدين فجـأة انسحب وبرضه جه معاهم، وبعدين استنتجت ليه إنت بتناوم معانا.. قاعدين سـبعة ثمانية.. قاعدين "بهجت حسني"، ومش عارف "كمال"، وفلان وفلان وبالطريقة دي اتوطدت العلاقة بيني وبين "أديب".. ملاحظة تانية أسجلها برضه، أثناء التـصحيح زي ما بيقول الزميل "أديب" كانت بتبقى فرصة للحركة والنشاط، وأنا طالب فـي معهد التربية، كنا بنروح في لجان التصحيح ونحاول نعمل إثارة للمدرسين، وكنت أروح أنا و"فايق حبيب بدرة" المليونير دلوقت، فماكانش حد بيعترض.. أنـا بـادئ

صورة لليبرالية اللي كانت موجودة ندخل ونتكلم ونثير المعلمين في لجان التصحيح ماحدش بقول لنا يعني نحدي على العمل.

م.سعد الطويل

تحدي على العمل، والمفروض إنه فيه سرية.

أ.محروس سليمان

فيه سرية.. احنا لم نكن معروفين بموقفنا، لكن لا أحد يتعرض لنا، هذا خلال السنوات الأخيرة من الأربعينيات ٤٨-٤٩. وبعدين دعيت للتنظيم -مش متذكر مين يا ربي اللي دعاني: لكن لتنظيم النواة على ما علمت بعدين، اللي فيه الزميل "محمود أمين العالم" على ما أذكر، وبعدين انقطع الاتصال بيني وبينهم، برضه جرت اعتقالات، وماحدش اتصل بيّ، لكن علاقتي مستمرة بـ"أديب" وطبعاً الدور الأساسي بتاعي اللي باحس بيه، نشاط المعلمين: نشاط ثقافي طبيعي، مافيهوش افتعال، وهنا بأؤكد إن جمهور المعلمين بشكل عام كان جوه الفصل، أغلبنا بيلعب دور وطني، بمنتهى التلقائية والعادية، يعني أنا كنت باشتغل في كفر الشيخ الثانوية، قضيت سنتين وفي فترة كانت الحكومة.. قبل حريق القاهرة. كان الطلبة بيقولوا احنا هنذاكر التاريخ يا أستاذ "محروس"، -هم حسوا بكلام جديد-، لازم نناقش سياسة، وعندنا أسئلة لازم نطرحها، وفعلاً الولاد فرضوا عليّ كل حصة عشر دقائق سياسة، وممكن تزيد برضه، الكلام ده كان سنة خمسين وواحد خمسين، مدة حكومة الوفد طبعاً، المباحث حست، وقال لي الناظر: "يا "محروس" يا ابني المباحث بتقول يعني إن إنت بتتكلم مع الأولاد في السياسة، بلاش إنت عارف الظروف"، عايز أقول.. أدوارنا كلنا حتى مدرس العلوم، كان بيقدر يجد فرصة إنه يتكلم.. فحكاية التصحيح... المدرسين بشكل عام، كانت موجودة في الفترة دي، وهي فترة سخونة بطبيعتها، طبعاً في ٥١ جه الإضراب إضراب المعلمين واحد وخمسين، زي ما الزميل "أديب" وفاه بالكامل تقريباً..

أنا كنت في كفر الشيخ الثانوية.. التصحيح بيجمعنا، فبدأنا زي ما بيحصل كل تصحيح مناقشة المعلمين، والكلام ده، وبعدين حصل إن "الحسيني عطا" زي ما بيقول هو.. قرأ في جريدة من الجرائد "نصر عبد الغفور" و"محمد نصر" يدعوان المعلمين إلى مناقشة مشاكلهم في نادى المعلمين.. اللي هو في الجزيرة.. اللي كان لسه رمل، أنا لا أعلم بهذا.. هذه قصة "الحسيني".. فراح "الحسيني" لقى اثنين اللي هما "نصر عبد الغفور" و"محمد نصر"، واتكلموا عن المعلمين، ومشاكل المعلمين، والمجموعة اللي مع الاثنين دول انتقدوا كلام لـ"أديب"، وبدأنا كالمعتاد.. حسينا إن المعلمين مشحونين، وأتذكر إن احنا بدأنا نحضر للمؤتمر الأول في نادي الجزيرة.. طبعاً لم يطرح بيننا شعار الأحزاب.. دعينا المدرسين.. يعني ماكناش متوقعين.. طبعاً عملنا صوان وخيام وكراسي... فيه تكلفة مالية... فدعينا المعلمين للتبرع بسداد الناحية المالية.. دفعنا.. إقبال المعلمين كان شديداً جداً.. حتى من الأجيال الأكبر سناً.. كانوا بيسمونا شباب المعلمين.. "أديب" والمجموعة اللي بتقوم بتنظيم العمل ده.. حتى السن الكبير كان متجاوباً تماماً.. بحيث إن التبرعات اللي جمعت سدت التكلفة لمؤتمر أو اثنين، وفضل باقي فلوس كمان.. ده تعبير طبعاً عن التأييد الكبير، يعني في المؤتمر مش متذكر الأول ولا الثاني يكاد يكون المعلمين هم اللي رفعوا شعار الإضراب.. يكاد يكونوا هم اللي رفعوه.. لأننا احنا كنا متخوفين شوية.. فعلاً طرح شعار الإضراب والتصحيح في ثلاث لجان، لجنة التوجيهية، ولجنة الثقافة ولجنة الابتدائية، وتم الإضراب فعلاً.

فيه الشيوعيين.. "رشدي عبد الباري" و"أديب" و"سعد زهران" و"محروس"، بعضنا غير منظم لكن عايش جوه حركة المعلمين وإن كان غير منظم، في الفترة دي أنا كنت غير منظم.. لم أكن منظماً.. لأن طليعة العمال تدعوا للتنظيم بعد خمس سنين.. يعني بطيئة شوية.. فكان يوجد اثنان ميولهم إخوانية.. خفيفة.. "سامي الجيار" و"محمد سليمان"، وفي الفترة دي يا جماعة.. كان أول دفعة متخرجة من المعلمين العليا، وهي الجديدة، المعلمين العليا القديمة.. دي الكبار في

اللي بيدرسوا لنا ولساتذتنا، كانوا بدلوا... أعيدت تاني برضة عبارة عن امتداد للمدرسة القديمة، علم نفس وتربية والتركيز عليهم فكان منهم "محمد سليمان"، "سامي الجيار" ومع قبول "محمد سليمان".. الميل للإخوان شوية.. "سامي" أقل منه.. أول ما قابل "أديب" والزملاء اليسار... اتشد لليسار، وكان فيه على ما أذكر زميل مدرس دار علوم، "علي شعلان" أو حاجة "شعلان"... أنا أعرفه كويس، أنا عرفته من خلال الإضراب وكان فيه طبعاً "أحمد تعلب"، ده يساري، وكان معيداً واتفصل من الجامعة لأسباب سياسية طبعاً.. وكان فيه الزميل "سعد زهران"، وكان فيه اتنين من الإخوان لا أذكر أسماءهم، غير واحد اسمه "سيف"، لكن لم يكونوا فاعلين، و"رشدي عبد الباري".. وفي الشهادة المكتوبة يمكن كانت ذاكرتي أحسن.

الإضراب رفع شعار النقابة الواحدة للمعلمين، ورفع شعار المعاشات للمعلمين، وماكانش يقدر يقول المعاشات للموظفين ككل، احنا بنتكلم عن المعلمين بنوعنا فرفعنا.. المعلمين أول من رفع شعار المعاشات في هذا الإضراب.

المطالب الأقل درجة بعد كده تحسين حالة المعلمين، مساواتنا بالموظفين الآخرين، والحاجات دي كلها اللي هي عادية كل سنة بتتردد. بالمناسبة دي طبعاً الكبار من أساتذتنا اللي كنا بنلتقي بيهم في جمعية المعلمين زي "فريد أبو حديد" و"حسن علوان"، وآخرين... أنا حضرت مناقشة معاهم.. رأيهم لا نقابة واحدة.. ٣ نقابات مثلاً تتجمع في اتحاد عام لنقابات المعلمين وكانوا مصرين على رأيهم، لأن رأيهم في التعبيرات اللي كانوا بيستخدموها.. عدا الإلزاميين يستولوا على النقابة مية مية (١٠٠%) احنا طبعاً ماستجبناش.. كان اتجاهنا كله النقابة الواحدة لجمهور المعلمين.. بس باقول وبأعترف بأن ما توقعه "فريد أبو حديد" و"حسن علوان".. وكل الكبار أساتذتنا.. حدث فعلاً... أفتكر يمكن بقايا موجودة.. لغاية النهارده ماشية.

والزملاء اللي بيسألوا عن الوضع إيه النهارده، زي ما بيقول "عدلي"، مافيش ممارسة مابتطلعش على الانتخابات، إطلاقاً... مافيش نقابة... يعني المسألة حالياً

لا وجود فعلي لنقابة المعلمين، طبعاً الظروف اللي اتكلم عليها الزميل "أديب – العصر البترولي" – والإعارة لعبوا دوراً، وبعدين جت الدروس كملت.. الذي لا يذهب إعارة.. الدروس وطبعاً.. بعد إضراب المعلمين.. آه السلطة أخذت درساً.. واخترعوا طريقة... بدل الأجر باليوم... الأجر بالورقة، على قد الورق اللي بتصلحوه فتكون النتيجة مش مستعدين حد يناقشك، ويكلمك، ويرد على سؤالك، فعلاً دي كانت نقلة أضعفت الحركة قوي قوي، إلى جانب الإعارات اللي لعبت الدور الكبير.

## أ.أديب ديمتري

الأخطر إنه لما انتهت اللمة اللي من أسوان لإسكندرية دي دمرت الحركة الجماهيرية.

## أ.محروس سليمان

بالتأكيد.. ده الوضع العام في ١٩٥٨، طبعاً كل سنة ممكن نناقش بعض مشاكل.. لكن بالحيوية الأولى؟... أبداً، في ١٩٥٨ انتظمت... أنا في ٥٥ على ما أذكر أو ستة وخمسين مش متذكر بالضبط مش منظم.. لكن في الحركة... في ٥٨ تنبهنا للتحضير لانتخابات المعلمين في ١٩٥٩ اللي جاية وطلبنا من الحزب.. كانت الوحدة تمت وقتها.. وطلبنا من الحزب إنه يعبئ المعلمين على نطاق مصر كلها، وتم فعلاً لحد كبير جداً، وبدأنا في الدايرة بتاعتنا في شبرا عندنا، بدأ بعض الزملاء... بصينا لقينا ضغط.. ممكن من جهات مباحثية، "عنارة" ومجموعته، اللي عايزين يخلوا المسألة بدل معركة انتخابية، يخلوها بالتركيبة.. إذن بيبجي "محروس" نازل في المنطقة بتاعة شمال القاهرة ولا إيه... يتنازل... يتنازل بقى فلان وفلان ومتفق على الاتنين اللي هما عاوزينهم، اللي بيرشحوا أنفسهم.. كنا احنا في شبرا مختارين كل مدرسة تعمل اجتماع عرض للمعلمين وتختار من بينهم من يرون أنه ممكن يتحمل هذه المسئولية، وتم هذا الاختيار، أنا كنت في روض

الفرج الثانوية.. اختارني الزملاء في روض الفرج والناظر بتاعنا كان وقتها اسمه "أحمد قاسم" -الله يرحمه- كان إنساناً شريفاً جداً وكان متحمساً جداً وكان بعد ما جه جديد للمدرسة ولاقاني باقول كلمة الصباح، ثم رحلة سياسة أو حاجة، فقال لي: "يا محروس أنا عايزك تجيب لنا شوية مجلات كويسة للمكتبة، مجلات صيني، مجلات سوفيتية"! وبعدين دردش معايا شوية.. قال أنا زميل "شهدي عطية".

بدأ الضغط حتى أتنازل، أصررت على عدم التنازل، ولديني الأستاذ "قاسم" رحمه الله، بدأ الضغط بعملية التشويش على سمعة الرجل من وجهة نظرهم فأخذوا يرددون: "ده أحمد قاسم ناظر المدرسة زميل محروس، وهو اللي بيسنده، وشيوعي".. وبعد ذلك جاء أول يناير: ضربة يناير ١٩٥٩، ويبدو أنه قد وصلت إليه رسالة فقال: "يا محروس إنت عارف إن المعتقلات اتفتحت وإنت ابني وأنا رأيي كفاية اللي قمت بيه، يعني تستجيب وتتنازل".. وبالطبع شكرته واعتذرت له، وقلت له إن زملائنا قد اختاروني، وليس هناك داع لأن أتنازل، وهذا ليس حقي فأنا مكلف من الزملاء.

وصلت لدرجة أن المباحث كانت تأتي إلى المنطقة، كان وقتها المدير العام "علي مختار خيري" على صلة بالمرحوم والدي وقد انتظر إلى أن قاربت الجنازة على الانتهاء، وقال: إنت دلوقت بقيت مسئول، ومش مسئول... ووالدك الله يرحمه.. وضغط بشدة عليّ واستغل عواطف الأسرة ولكني أصررت على عدم التنازل، ودخلت الجمعية العمومية لكن نفذوا هدفهم لأن الآخرين تنازلوا ولأن أنا متنازلتش دخلت الجمعية العمومية، مش فاكر في شهر كام ده، اللي أتذكرهم من أعضاء الجمعية العمومية "الحسيني عط"، الزميلة "فاطمة زكي" والزميلة "وداد متري"، هل كان هناك أحد من الأقاليم.. لا أعرف.. في يوم اجتماع الجمعية العمومية كنت أنا باتولى طبع منشورات جبهة المعلمين، ونسيت أشير إلى أن من نتائج الإضراب أننا أصدرنا مجلة "اتحاد المعلمين"، حتى يظل ارتباطنا بالمدرسين وتتوزع عن طريق الزملاء اللي عرفناهم أثناء الانتخابات وكان عندنا قوائم

بالأسماء علشان نوصل للأقاليم أيضاً، صدر منها ٣ أعداد، وبعد كده بدأ فتح بـاب الاعتقالات في يناير فانتهت العملية ووقفت المجلة، في اجتماع الجمعية العمومية.

أنا كنت باتولى طبع المنشورات.. نسيت أقول كمـان إن الانضمـام الحزبـي وقتها بهذه المعركة الانتخابية شكل المكتب المركزي للمعلمين، وكان تبـع اللجنـة المركزية على طول.

## أ.أديب ديمتري

وده ردي على السؤال.. إن كانت الخلايا ليست رأسية، لكن كانت بتتشكل من مجالات مختلفة والمكتب ده علشان ينظم عمل المعلمين في كافة الخلايا.

## أ.محروس سليمان

على النطاق القومي طبعاً..

بدأنا نحضر لغاية لما جت ضربة يناير أثرت علينا لأن عددنا كبير، واللـي يقدر يأخذ إحصائية يجد أنه في معتقلات ٥٩، كان نصيب المعلمين منهم. قل مـا قال الزميل "أديب"، كان نصيب كبير، لأن مافيش محافظة إلا لما طلع منها عـدد من المعلمين معتقلين، المنشور اللي اتوزع، وزعته أنا في داخل الجمعية العمومية كان شعاراته، عدم الجمع بين الوزارة والنقابة، النقيب من حملة الطباشـير.. هـذه تقريبا الأسس.

أنا كان معي المنشورات وكنت أتولى مسئولية الطبع.. المنشور ده وغيره من قبله... فداخل موكب "كمال الدين حسين"، و"عنارة" و"الجوهري عامر" والأتبـاع، أخرجت منشوراً وأعطيته لـ"كمال الدين حسين"، فأنا باعتبر دي كانت اسـتفزازية مني له، ماعرفش إن ده كان صح ولا غلط، لأنه لما اديته أصيب بلوثـة، "كمـال الدين حسين" حطه في جيبه وطلع على المنصة، وفتح المنشور وبدأ يتكلم... كل ما قيل عبارة عن هجوم على الشيوعيين..

### أ.محمود مدحت

مش بينقش سياسة، بينقش عارفينهم بالاسم.. يعني أمن.

### أ.محروس سليمان

آه... آه... طبعاً... "سعد اللبان" هو اللي اتكلم وبرضه استمر في الهجوم الشرس وانتهى اجتماع الجمعية العمومية الذي كان كله هجوم على السبوعين وانتهت بالشكل ده الحركة بعد ضربة يناير، كانت الظروف اتغيرت كلها.. الكلام ده كان في فبراير... الجمعية العمومية وبعدين في مارس ضربة ثانية، رجعوا البيت وتمكنت من إن أنا أهرب من المباحث.

على الباب... القفل مقفول ومستنيين، وأدركت أنا طبعاً وأمي -الله يرحمها- حست طبعاً... قدرت أهرب وهم على الباب.. هربت ستة أشهر، وبعدين اتمسكت.

الواقعة الأساسية التي حققوا معي فيها هي دور المعلمين... سألوني: "إنت بتطلع المنشورات بتاعة الجبهة؟" قلت نعم: "أيوه أنا اللي كنت باطبعها".. دي منشورات ديمقراطية عادية".. وإنت، وذكروا اسمك، إنت اسمك "إمام" وإنت عضو في المكتب المركزي للمعلمين.. طبعاً.... بس الاسم ده بتاع زميل آخر.. اسم حركي لزميل آخر.. وليس لي أنا.

لكن نفيت طبعاً إن أنا عضو بالمكتب المركزي للمعلمين، وشوية تعذيب وبعدين دخلت المعتقل.. القلعة.. أسبوعين أو ثلاثة.. الحملة دي كانت في سبتمبر ١٩٥٩، حملة سبتمبر ١٩٥٩، وبعدين شهر في الفيوم وبعدين ٢٩ يوما أو عشرين في أبو زعبل... مش محتاج أتكلم حصل إيه فيه.. لأن فيه كتب وكتابات.. طبعاً مافيش داعي لتكراره مرة أخرى.

### أ.حلمي شعراوي

لو رجعنا مثلاً لأوائل الخمسينيات.. ويوليو نفسها... كان المعلمين في التحرك ده بيطرحوا مسائل دائما مهنية للمعلمين، يعني لجمهرة المعلمين. ولا

كانت في القضايا العامة... مش بينكم... مش بس في المدارس والطلبة.. يعني لما بتطرح في القضايا العامة، بتشارك في القضايا العامة ازاي.. إيه نـوع القـضية العامة، والنقابة مثلاً بتبقى عايزة تعمل مثلاً مظاهرة، يعني إنـتم رتبـتم بعـض المظاهرات كانت دائماً للمسائل الوطنية ولا بعض الأحيان للمسائل الاجتماعية.

## أ.محروس سليمان

احنا كمدرسين الطابع بتاعنا الحقيقي كان المهني وده الأساس، ده مـا يمنعش إننا جوه الفصل أعطي دروس وبتبقى سياسة، ودي أكثر أماناً، وأظن إن أغلبنا كده في التحركات السياسية لما تكون حركة عامة، ممكن نكتب منشوراً وتأثير فيه مش عارف إيه، ممكن... لكن هذا كان في الحاجات العامة قوي، ولما حـصلت ثـورة يوليو، في الأيام الأولى البعض مننا بادر ببعث برقية تأييد.. حاجة زي كده، وزي ما قال "الحسيني عطا"، لكن أنا ماشاركتش فيها لكن "الحسيني عطـا" أو "محمـود سامي" اشتركوا، لكن هذا يعني حاجة قليلة، لكن الشكل العام للنضال كان الـشكل المهني، في القضايا المهنية، والدور السياسي اللـي بيقـوم بيـه المدرسـين فـي اجتماعاتهم مع بعض.. يا حوار يا سياسة.

## أ.حلمي شعراوي

يعني مثلاً موجة الاتهامات لثورة يوليو بإنها بتاعة الأمريكان يعني الثورة في نظركم يعني، دي شاعت بين المعلمين، يعني كان فيه إحساس جماهيري.

## أ.محروس سليمان

لا أنا لم أشعر بهذا.

## أ.حلمي شعراوي

يعني الاتهام ده قائم، علشان نشوف بس الترويج للفكر.

أ.أديب ديمتري

فيه حاجتين ممكن يوضحوا لك، أولاً كانت حركتنا بين المعلمين أساساً نقابية، لما قامت الثورة حصل حاجتين ودي هنا بالنسبة لدور التنظيم الحر هـو الرفـق.. المهم طرحت علينا الثورة سؤال هل هي انقلاب مش عارف ماتشسني، احنــا فــي إطار التنظيم كان رأينا كالآتي إنه انقلاب عسكري، ولكن في نفـس الوقـت فيـه شروط لتأييدها، وتصادف إن اللي كان ماسك الأخبار في الإذاعة كان على رأسهم المرحوم "عبد العزيز فهمي"، وده كان صديق العمر، و"محمد إسماعيل" وإلى آخره وكانوا في طليعة الشيوعيين، وكان "إسحاق حد" وإلى آخــره، فطرحـت قـضية التأييدات وهم على رأس قسم الأخبار في الإذاعة فأنا كنت دايماً أمر عليهم، فأنـا كتبت تأييداً كالآتي: (في إطار موقف تنظيمي، كان بعد طرد الملك... ويعني وكان لسه ماصدرش قانون الإصلاح الزراعي)، قلت إن احنا بنؤيد الثـورة فـي طـرد الملك وإعلان الجمهورية وقرى... وحطيت البرنامج الديمقراطي، يعني إنه لابـد من أن يتحقق كذا وكذا في إطار الديمقراطية، وأذيع... حين كان جوه الأسوار.. كان فيه لسه رفاق محبوسين منهم... أذكر "حلمي ياسين"، فـ"حلمي ياسين".. طبعاً كانوا بيسمعوا الإذاعة... "حلمي" قال احنا كنا محتارين في الموقف من الانقـلاب العسكري، ماكانوش ساعتها بيسموها ثورة، كانوا بيسموها حركة.. فأول ما سمعنا اللي كتبته بالنسبة للتأييد في إطار الحقوق الديمقراطية الحقيقية...... وبعدين حصل حاجة تانية.. ودي بقى الإسهام في الحركة في النطاق العام... دعينا فـي البدايـة برضه بعد طرد الملك إلى مؤتمر عام في نقابة المعلمين اللي كانـت فـي الأرض الفضاء بالاشتراك مع نقابة الأطباء، وكان فيها الاثنين الأصدقاء اللي كانوا "فـؤاد محيي الدين" و"إبراهيم الشربيني" ووصل مؤتمر حضره.. يمكن الأرض الفـضاء دي كانت مليانة، وكانت القوة الرئيسية فيه من شبرا الخيمة، تنظيم كـان لـه دور كبير موجود في الوقت ده وجمهور عادي من المعلمين وتـاع وصـوان ضـخم

وطرحت فيه المطالب.. المركز أصدر منشور... عندي لا يزال فـي بـاريس.. يمكن في كتاب "أبو سيف".

لأن هو.. هو في المسودات الأولى في الكتاب بتاع "أبو سيف"، صدر منشور بتأييد الثورة في إطار المطالب.. الشروط الديمقراطية بالكامل، كان فيه قرار بلغني في مطوبس وأعطيت لـ"فؤاد محيي الدين" -طبعاً كان مشترك ويانا- أعطيت لـه شكوى باعتبار إن احنا كنا عارفين إن له صلة بالثورة.. له أقارب يعني، فطبعـاً أعطيته شكوى إن أنا أبعدت عن القاهرة، طبعاً ماسألش.. المهم البداية في الحركة كانت عجيبة قوي، يعني التعليم الحر كان الظلم فيه رهيب، وكـان عندهم قانـون بالطريقة القديمة هو "محمود عثمان" ويعني عمل إضرابات وكـان بـدأها "عبـد العزيز فهمي" سنة ١٩٤٧ وطبعاً "عبد العزيز فهمي" كان قبل ما يشتغل صـحفي وهو كان زميلنا في الفلسفة، وبعدين راح الإذاعة، اشتغل بسبعة جنيه في مدرسـة أهلية، وكان المفروض إنه يشتغل بـ١٢ جنيه.. اشتغل بسبعة جنيه فـي مدرسـة أهلية وكان من ضمن المدرسين برضة "ميخائيل رومان" المسرحي، نظموا إضراباً ناجحاً.

## أ.محروس سليمان

مظاهرة متحركة.

## أ.أديب ديمتري

من أجل تحسين الأوضاع الاجتماعية كمان من المطالب المهمة -المطالـب التي أثيرت- المعاشات.. والتي كانت قضية حساسة لأنه لم يكن يوجد معاشـات، لأن المعاشات اتلغت من أيام ١٩٣٠، من أيام الثلاثينيات ابتدت حكاية مثبـت ولا مش مثبت.

**أ.حلمي شعراوي**

فيه حاجة.. عن صحافتكم اليسارية... سواء بالمقارنة بمعرفتكم في روسيا ولا من الصين، ولا ناس جايين من بره زي "شيدي" الذي جاء من إنجلترا، إيه مصدر الهوية الثقافية؟

**أ.أديب ديمتري**

لم يكن لنا اتصالات دولية، إنما احنا كنا منتبهين لشيء اللي بيجرى جوه، ما أحدث الكارثة الأخيرة؛ إنما كان في ذهننا بيرتبط النص الوطني والاجتماعي والديمقراطي، وكانت الديمقراطية خصوصاً مهمة بالنسبة لـ"طليعة العمال"؛ لأن مثلاً "حدتو" كان ممكن يتحالفوا مع الإخوان... كان خط العمال والفلاحين التحالف أساساً مع الشباب الوطني.. لا كما كتب أحدهم كانوا عايزين يحولوا الوفد إلى حزب شيوعي، ده مش صحيح، لأن الطليعة كانت بتعتبر ده نوع من التعاون الجبهوي، إنما عايز أقول لك إنه كان الأساس هو إن احنا كان تصورنا إن الماركسية لا تنفصل عن الديمقراطية، وهذا كان في الأزمة الأخيرة بعد ثورة العراق.. وفي المؤتمرات اللي حصلت والخلاف المباشر... كان الهتاف... بتاع "نور غنيم"... "زي قاسم يا جمال"... زي "قاسم" يعني إيه؟ كانت مساهمة الشيوعيين في العراق كبيرة، وكان أساسها الطروحات الديمقراطية، فكانت قضيتنا جنب الثورة، وتأييدنا للإنجازات التي كانت موجودة... كانت الديمقراطية.. طبعاً لم نكن ندري في الحقيقة بما يجري داخل الاتحاد السوفيتي، إلا في حادثة واحدة.. أقولها لكم، دعيت ضمن مجلس السلام بالقاهرة... لروسيا.. كان وقتها المجلس في موسكو، وكانت الرحلة وقتها على مركب كانت تقوم من الإسكندرية إلى أوديسا.. ماكانش فيه وقتها طيارات وكان على ظهر المركب دي خبير روسي من الذين يشتغلون في مصر، أنا أكدت إنه لا يمكن الثورة هتستمر إلا بإجراءات ديمقراطية.. وهو كان كل همه إنه يتراجع عن النظام المصري كما هو.

### أ.حنان رمضان

ازاي ماكنتوش عارفين حاجة عن الاتحاد السوفيتي، والثقافة اللي إنتم بتتعلموها كانت من خلال الكتب اللي هي كانت بتوزعهم، يعني المفروض الكلام من كتر التركيز على المعلمين ده اداني إحساس طول الكلام كأن فيه فصل بين التنظيم وإنتم بتعملوا المظاهرات دي.. مش كان فيه قرارات من التنظيم بتقول لكم تعملوا المظاهرات دي ولا لأ... إنتم كمجموعة بتشتركوا....

### أ.أديب ديمتري

بالنسبة للحركات العمالية.

### أ.حنان رمضان

إنتم لم يكن عندكم علاقات مع العمال في تنظيم واحد كطليعة العمال، يعني المعلمين ماكانش ليهم علاقة بالعمال.

### أ.أديب ديمتري

لأ طبعاً كان فيه. أنا أقول لسيادتك.. إن الخلايا كانت نفس الخلايا من نفس التنظيم، وكان التنظيم غير منظم على أساس الفئات.. إطلاقاً.. إنما كان المفروض كان لي رفيق عامل... إلخ، لكن في النشاط الجماهيري.. زي ما قلت لسيادتك كانت الدفعة الأولى من "طه سعد عثمان"، لكن.. في كل هذا التنظيم غير الفئوي، فلما استشعرنا بوجودنا في الحركة النقابية، كونوا مكتب أسموه مكتب المعلمين وهو من مختلف الخلايا.. طبعًا الواحد مايعرفش هو جاي منين ولاّ جاي علشان يحط خطة للعمل وسط المعلمين، وده طبعاً مابيبلغيش إن الواحد منهم عضو في خلية...

### أ.سعد الطويل

طيب فيه أسئلة للأستاذ "محروس"؟

طيب "عدلي" ممكن..

**أ.عدلي عزيز**

لأ أنا أصلي ماشتغلتش مدرس، أنا اتخرجت من معهد المعلمين الخاص بس عايز أقول حاجة.. معهد المعلمين الخاص كان بيعين على الدرجة السادسة ودي كانت مخفضة، ودي كانت سنتين بعد الثانوية (التوجيهية) والأربع سنين للمدرسين اللي في الجامعة بيطلع على الدرجة السادسة، فأنا كنت حاسس إن فيه غبن بالنسبة لي أنا.

**م. سعد الطويل**

لكن ماشتغلتش معلم؟

**أ.عدلي عزيز**

لأن أنا كان نشاطي كله وأنا طالب في المنيا، وكنت أعتبر وفدي وبعد كده اتجندت وأنا في الوفد، فنشطت مع الطلبة وأنا في الوفد، بس كنت بقى باطلع مجلة في المدرسة الثانوية، لما رحت معهد المعلمين طلعت مجلة.. كان يساعدنا الأستاذ "فتحي الشنيطي" في مجلة الثانوية ومجلات الحائط وأنا في معهد المعلمين في أسيوط كان اللي بيساعدنا أساسًا عميد المعهد وكان اسمه "أحمد مصطفى"، وكنا بنطلع مجلة اسمها الهداية، فكانت الهداية دي.. يعني.. واخدة تأييد المدرسين مع الطلبة، ومدرس العربي.. هاجمها لأنه قال دي شيطاني.. المباحث طلبت من "أحمد مصطفى" قفل هذه المجلة.. ده في بداية الثورة ورفض.. وكان المدرسون دعوا للمجلة على أساس كنا بنطلعها من تبرعات المدرسين.. بس كان إيه.. المرحوم "لويس إسحق" قال دي كان عيبها إن كان ليها طابع سياسي.. لأننا كنا بنهاجم غياب الديمقراطية.. يعني مالهاش علاقة بالواقع مع المدرسين.

وبعدين أنا مع المعلمين.. أنا ماعرفش حاجة، فـ"عبد الناصر" شغلنا في المناطق.. أعضاء فنيين.. والله أنا شفت الأمرين في المناطق.

**م.سعد الطويل**

طيب ما كان فيه معاكم مدرسين في المناطق.

**أ.محمود مدحت**

العضو الفني بيمسك العمل الإداري بتاع الموجهين لكن لم يكن لـه علاقـة بالمدرسين.

**أ.عدلي عزيز**

وبعدين في الفترة الأخيرة أنا اشتغلت مدرس كده خلسة.. الموجـه شـغلني مدرساً وقال لي روح الصنايع.

**أ.محروس سليمان**

احنا عانينا بعد ما خرجنا من الاعتقال.. يعني أسلوب فظيع جدا... استبعاد وبخلّوا الجمهور.. الناس الذين لا يعرفون الواقع.. شيوعي يعني يخاف يكلمـك.. إلى آخره.. إلى آخره. يعني أغلبنا إن ماكانش كلنا عانينا معاناة كبيرة قوي.. قوي لفترة طويلة.. بعد ما طلعنا ورحنا للأجهزة بتاعـة الـوزارة الكـلام ده طبعـاً.. واتحسنت شوية بعد إيه.. القانون اللي طلعه "السادات".. لازم نـسجله القـانون ٩ لسنة ١٩٧٤؛ اللي حقق المساواة المادية في المرتب، يعني كنا قاعدين وبيني وبـين زملائي ثلاثين جنيها، ثلاثين جنيها سنة ١٩٧٤.. كان لها قيمة.

**أ.أديب ديمتري**

أنا كان مرتبي مثلما كان قبل الاعتقال ٣٣ جنيها، وبعـدين رجعنـا لـنفس المرتب لغاية ما يعملوا تسوية، ففوجئنا لما عملوا التسوية وكان وقتها السيد يوسف هو الوزير، مرتبي أصبح ٧ جنيه، ومتجوز جديد... وبسبعة جنيه وإيجار شـقتي ١٢ جنيه... ده يعني.. قهرني.. بعدين شوفوا بقى علشان تعرفوا بخطة مـدبرة.. كان وقتها كنت باكتب في الطليعة والكاتب فرحت لـ"لطفي الخـولي" لأنـه كـان

سمك لطليعة. أحكي له الحكاية عن حكاية التسوية من ٣٣ جنيها لـــ٧ جنيه وأنا كنت في الديوان، فراح لطفي بطريقته، بس كان.. متعدد الأبعاد، وراح ماكدبش خبر وخدني من إيدي وقال لي إحنا نطلع على "شعراوي جمعة"، وكان "شعراوي" وقتها مسئول التنظيم، ورحنا ودخلنا على طول على مكتب وزير الداخلية، وحكيت الحكاية.. أنا كذا.. فضحك بصفاء كامل، وكان وقتها فيه حركة اعتقالات للإخوان، وكان وقتها بطلوا حكاية الاعتقالات القديمة، والتعذيب بالنسبة للإخوان وبيصرفوا لهم مرتباتهم بالكامل، فقلت له إنتم يعني من ٣٣ جنيها.. أنا باخد سبعة جنيه... وإنتم بتعتقلوا الإخوان وبتدوهم مرتبهم بالكامل.. فأنا باقول إن هذا شيء جري، ويعني، فضحك وقال لي دي بسيطة... نعتقلك.

للحق جه وقتها الوزير اللي هو "حلمي مراد"، كان الحل الوحيد.. يعني جالنا من السما طبعاً دخلنا له وكان مستشاره "الفنجري"، و"حلمي مراد" أخذ قراراً في الحال بأنه نتساوى بالكامل.. يعني يردوا حقوقنا بالكامل، وكأننا لم نعتقل.

## أ.محروس سليمان

وطبق على المسجونين وحقق لهم المساواة مع زملائهم فلما عرض القرار ده على "حلمي مراد"... والمعتقلين الذين لم يُدانوا في قضية، وضعهم لم يسوَّ إطلاقاً.. أصدر منشوراً على أساس نظرية من باب أولى.. إذا كان المسجونين فمن باب أولى المعتقل الذي لم تتم إدانته في أية قضية.... بس برضه دون منحنا حقنا في الدرجات.. أعطى علاوة دورية، يعني من غير ما يعطي درجات.. "محروس" ده بينه وبين زملائه درجتين ففضل الوضع ده قائم إلى أن صدر القانون ٢٨ لسنة ١٩٧٤ على أيدي "السادات" الذي حقق المساواة بالكامل... المادية وحتى المهنية لمن عنده نفس طويل ويجري وراها.

**أ.أديب ديمتري**

هو طُبق القرار بتاع "حلمي مراد".. طُبق بصور مختلفة... يعني مثلاً في الجيزة المرحوم "لويس بقطر"... سابوا الفترة بتاعة الاعتقال.

**أ.محروس سليمان**

آه انفردوا بها ونحن بالعباسية.

**أ.أديب ديمتري**

لكن الذي حصل بعد قرار "حلمي مراد".. طبعاً كان فيه ثغرات، ولما نزلوا الديوان، وأنا كنت في الديوان.. يعني القيادة العامة للوزارة، مانفذش مرة واثنين، وبعدين دخلت لـ"الفنجري" اللي هو بيكتب في الإسلام، ده إنسان... هو كان عنده شلل أطفال.

**أ.محروس سليمان**

هو ممتاز.

**أ.أديب ديمتري**

فيعني من الواضح إن الأمن والمباحث كانت مسيطرة يعني "الفنجري" تولى الأمر بالكامل، يعني كان متعاون جداً، يعني لغاية ما اتعملت التسوية.. اتونا الدرجة، لكن تقريباً حقنا بالكامل فيما عدا الفترة التي بين الإفراج وإعادة التعيين، هذه أسقطوها، برضه دي ادوها لهم.

**أ.محروس سليمان**

نحن أخذناها كلها.

**أ.عدلي عزيز**

أنا أذكر للدكتور "حلمي مراد" إن أنا كنت في المنطقة، كان فيها رئيس التعليم الخاص... كان اسمه إيه؟ الذي كان دائماً يقول "فرافيرو جاي"، كان اسمه على

مدرسة خاصة، راجل وحش قوي.. فجاء واشتكى لـ"حلمي مراد"، فهو جاء للمنطقة عملاً. بقرار الوزير وهو كان بيشتغل مدير منطقة بسلطة وزير، بمعنى إنت ساكن فين.. إنت ساكن في شبرا، يبقى تنتقل لشبرا، حل المشاكل بطريقة فورية بعد ما جاء الوزير قال أين رئيس التعليم الخاص فقالوا فلان الفلاني (محمود الفران).

وبعدين قابل "ربيع".... زميلنا.. كان معتقل.. بيقول له: "إنت خريج إيه؟" قال: "أنا خريج معهد معلمين قسم فرنساوي".. قال له: "ولماذا تشتغل هنا؟" قال له: "ما أنا ممنوع من التدريس"، قال برجع للتدريس... حتى وهو بيسأل كده.. قال له: "إنت شيوعي صيني ولا روسي؟"، فقال له: "لا أنا مصري" فقال يرجع للتدريس، ونزل للتدريس فعلاً "ربيع"، يعني كان بيحل مشاكل... آدي "حلمي مراد"..

## أ.حنان رمضان

مش عارفة سؤالي خارج الورشة ولا لأ... محتاجة تقييم لدوركم اللي إنتم شرحتوه.. هل بالفعل كان فيه تأثير حقيقي.. مش على الجماهير.. يعني في الذين حولكم، يعني عندكم كان كام؟ يعني مش عايزين مبالغة في دور الشيوعيين وقتها.

## أ.أديب ديمتري

أنا طبعاً عاصرت الحركة من.... أنا خريج ١٩٤٣، من بدايتها صعود الحركة الوطنية... الشيوعيون واليسار كان لهم.. يعني يكاد يكون سيطرة كاملة فكرية وثقافية، خصوصاً في العمال، طبعاً خلال هذه الفترة.

## أ.حنان رمضان

طيب ما كان فيه تأثير للتيارات الأخرى.

## أ.أديب ديمتري

ما أنا عاوز أقول لك.. طبعاً كانت معاركنا ضد الإخوان، كانت بالسلاسل والجنازير... إلى آخره، يعني كان فيه معارك... لكن لما كونا الكتلة.. الجبهة التي

كانت بين الشيوعيين واليسار، وبين الكتلة الوفدية... وحول التيارات الإخوانية، وفي سنة ١٩٥١ الانتخابات اللي جابت الوفد.. لم ينجح أحد من الإخوان على الإطلاق، رغم أنه كان هناك الإرهاب بعد قتل "النقراشي" ثم بعدها "أحمد ماهر".

وكان لينا وجود قيادي وفكري في المثقفين، طبعاً الفكري، لم يمتد ناحية الماركسية... أو حزب أو عضوية في التنظيمات، كانت التنظيمات سرية ومحدودة وأمنية... لكن كفكر في الثقافة والصحافة لا شك أن كان نفوذنا هو الأول، لكن في إطار الردة اللي حصلت بعد كده.. طبعاً هذا الفكر.. راح... مثل الآن.. فكر الطليعة الوفدية أين ذهب أولاً "عبد الناصر" كان زعيماً كاريزما وله فكره هو الذي فاز.. لكن حتى في ظل "عبد الناصر" لماذا تم اعتقال الشيوعيين في ٥٩ هو تخيل إن احنا عاوزين الحكم.. منافسين له.. طبعاً ماكانش ده وارد، إنما الأساس في التراجع، كان من أيام "السادات"، لما استورد إخوانا اللي....

## أ.عدلي عزيز

مش من أيام "السادات".. لأ.. ده من أيام "عبد الناصر"...

## أ.أديب ديمتري

شوف هو أنا موافقك.. هو لما طلعنا في الحقيقة فوجئنا بالآتي... كان نفس الناس اللي بيحبونا.. الذين توهموا إننا كنا بنناضل من أجل تحقيق مطالبهم يعني كان الناس مؤيدة إن احنا ندخل مع "عبد الناصر"، في الاتحاد الاشتراكي... يعني توهموا إن الميثاق هو تطبيق لفكرنا.

## أ.محروس سليمان

هو طبعاً أحب أقول إن التأثير الفكرى واضح.. الذي قاله الزميل "أديب" وبعدين تأثير المدرسين جوه الفصول لعب قيمته الكبيرة، أنا أذكر بعد حوالي ست ستين ناس في وسط البلد، واحد بتاع خمسين سنة، وفوق الخمسين سنة.. يسلم علىّ ويقول لي: "أهلاً أستاذ "محروس".. إنت علمتنا الوطنية"، أنا طبعاً مخي راح في

إنه زميل مدرس بس شباب شوية، قال لي: "أنا تلميذك في كفر الشيخ الثانوية"، هو اسمه في الشهادة.. هو لواء في الجيش وسلاح كذا.. طبعاً كون هذا الرجل يسلم عليّ جالنا في المنطقة وبالحوار عرف كده إن أنا صديق "أديب".. قال لي "أنا كنت تلميذه في الخديوية".. قطعاً.. طلبة في أماكن أخرى.. جالنا مفتش في منطقتي أنا.. تلميذ "أديب" وقال لي: "أنا عارف بيت "أديب".. ورحنا.. مش عارف اسمه إيه.. اسمه سيد كذا.. هذه الأجيال التي تتخرج، والواحد مش داري بيها... التأثير الفكري بالتأكيد، يعني أظن أنا إن الهجوم على الاستعمار الأمريكي، الشيوعيون هم الذين بدأوه، ما أظنش حد تاني بدأ قبلهم، تسليط الأضواء على الاستعمار الأمريكي مثلاً، لكن السؤال اللي بيتسأل هو منطقي: طيب فين التجسيد المادي لهذا النشاط، لهذا التأثير الفكري؟ فيه طبعاً.. أظن فيه عوائق كثيرة.. يعني أنا خرجت من المعتقل.. أقدم طلباً للاتحاد الاشتراكي فلا يسألوا.. عاوز أتحرك.. وغير كده ماتحركش.. وهكذا الأغلبية، إذا كان حد دخل.. يبقى أفراد.

### أ.محمود مدحت

هم دخلوا علشان حاجات تانية.. علشان يسترزقوا طبعاً.

### أ.محروس سليمان

علشان حاجات تانية.. بصراحة كده.

### أ.أديب ديمتري

أعطيك مثلاً يبين لك لأي مدى إنه مش صحيح ما يقال.. طبعاً كان بيحكم يعني احنا ماكناش حزب علني لما اترشحت في سنة ١٩٥٧ في الانتخابات، أول انتخابات، وفضيت دايرة بعد كده وهي دايرة شبرا التي نائبها أخد ماعرفش وزير... فضيت الدايرة .. أنا اترشحت فيها، وكان الاتحاد القومي ليه حق الاعتراض... ماكانش مهم قوي تروح تقدم الطلب... وتدفع الرسوم وبعد ١٥ يوم يطلع القرار واحنا بنبقى عارفين القرار مسبقاً. خلال الـ١٥ يوم.. كنا بنعمل

دعايتنا.. شبرا والدوران مربط بالساحل وشبرا الخيمة، وكانت أيمها مسألة توحيد الشيوعيين... الوحدة.. إذا بينا بنكنسح الدايرة.. خلال الـ١٥ يوم دول.. في عزبة أختي نازلة تشتري فراخ.. بتاع الفراخ.. دار كلام بينهم.. قال لها: "أنا هانتخب فلان".. ومايعرفش إن أنا أبقى أخوها.. يعني حتى بتوع الفراخ كانوا متحمسين، مما يدل على إن فعلاً الشيوعيين وقتها، كان نفوذهم كبير.. كانت الإنجازات التي عملها سنة ٦٠ "جمال عبد الناصر" والتي رفعت العمال... فخلاهم.. يقولوا: "الله! ما هو إنتم كنتم بتنادوا طبعاً بالاشتراكية والماركسية.. الله! ما هو اللي إنتم كنتم بتقولوه أهه".

يعني الكتاب بتاع "السعدني".. نكتة.. لقيته عند ابن أخويا.. اسمه إيه الكتاب اللي سجل فيه تجربته في المعتقل، وطريقته ظريفة جداً، ويعني جوه الكتاب امتحني كثيرا... شجعنا، إنما تقييمه لدور الشيوعيين حاجة تانية لأن أنا طبعاً كنت جنبه في زنزانة كان لنا فيها مواقع، يعني أصدقاء فعلاً، هو طبعاً وطني جداً.. وهو بيعشق الحرية، إنما تقديره إن الشيوعيين كانوا بيقولوا الجنجوري، وإنه مافيش نتيجة... وطبعاً رغم علاقته الجيدة ببعض الشيوعيين وإلى آخره، وهو في مجال الصحافة طبعاً عارف، وله صداقات، مع كل الفنانين بتوع "روز اليوسف"، ولكن أنا يعني التقدير لدور الشيوعيين ومكانتهم ونجاحاتهم اللي حققوها، وبعدين في الحقيقة احنا فعلاً لم يكن لينا على الإطلاق علاقة بما يجري جوه الاتحاد السوفيتي إلا إنه كان فيه نوع من التقدير نتيجة إنه فيه ثورة أكتوبر وإلى آخره ومانعرفش الخراب اللي جوه الاتحاد السوفيتي.

## أ.محروس سليمان

الحقيقة يا جماعة حكاية الاتحاد السوفيتي.. الحقيقة.. سافرت أنا و"أديب" لمهرجانات وارسو في ١٩٥٥، واحنا طبعاً شبان وكلنا تقريباً نكاد نكون كده حاسين بدول بلاد الوطن الاشتراكي، وكأن دول ملايكة.. احنا كمصريين وهم بشر آخرين، بمنتهى الصدق.. واتجمعنا فترة اتخمينا لغاية لما أدركنا.. كان بيجي

صديقي "أديب جبرة" المليزتير.. بتعامل معاهم يقول لي: يا محروس.. أنا اديت رناوي و"أديب" صادق.. شخص لا يكذب... بدأ الواحد... بس برضه ماوصلتش لدرجة إنه يتصور ما كان موجوداً، طبعاً قابلنا ناس واحنا في بولندا... الذين يقولون الحقيقة.. لكن ماقدرناش نقبلها، ولا نفهمها.. المحايدون غير المنظمين شافوها، لكن احنا ماشفناهاش.

### أ.أديب ديمتري

لما حصل.. أقول لكم إن احنا كنا بنحس إننا بنعلمهم الشيوعية..... بعد كده لما حصلت الأزمة اللي جانب "جومولوكا" جومولوكا" كان من المنحرفين، ولما حصلت الثورة جوه البلد، جابوا "جومولوكا" اللي هم عينوه رئيس الحزب.. فبعت لي واحدة.. كانت من فترة اتثقين بيها -وكان أيامها ٥٦ وكان العدوان بتاع ٥٦- تطمئن عليّ يعني بسبب العدوان.. وفي جوابها ما بتبين إن هم حاطين أمل في جومولوكا... يعني لغاية لما وصلوا للكفر بالنظام.

### أ.سعد الطويل

لا.. شوف هو أصله في البلاد دي.. الجماهير الشعبية كانت مضللة تماماً.. كانت الفكرة إنها فعلاً بتبني الاشتراكية، وكل حاجة وكانوا مقتنعين بهذا... لكن كانوا بيواجهوا الأوضاع السيئة المستخبية لحد ما في مرحلة معينة. لم تبدأ تظهر إلا في المرحلة الأخيرة من ٢٠ أو ثلاثين سنة، لكن في الأول جماهير الشعب كانت مقتنعة.

### أ.محروس سليمان

بس احنا قابلنا ناس.. لكن من ضمن الناس اللي ناقشتهم، واحدة بقول لها: "فيه ديمقراطية في الحزب الشيوعي وحزب الفلاحين وكذا وكذا؟".. قالت لي: "دي يافطة" قلت لها: "طيب دول جوه في المجلس".. قالت لي: "زي الكراسي اللي بجلسون عليها"... التعبير ده استخدمته.

### أ. محمود مدحت

فيه سؤال حوالين العمل النقابي في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات بصدد تشكيل نقابة للمعلمين.. هل يا ترى كان فيه في الوقت ده مطالب مهنية تتعلق بطريقة التدريس والمناهج اللي كانت سائدة في المدارس وقتها، وهل كان فيه معارضة بعد كده في الستينيات زي ما حضرتك اتكلمت عن طريقة شرشر، معارضة، منظمة من فعل معلمين لطريقة التدريس، أو طارحة طريقة تدريس، أو مناهج دراسية جديدة.

### أ.أديب ديمتري

أنا هاقول لك.. هي معركة فكرية كاملة على صفحات (المساء)، بعد كده طبعاً، في صفحات المساء وبعد كده الطليعة.. يعني عملنا حرب -وأعتقد إنها كانت ناجحة- على الأسلوب الأمريكي للتدريس.. يعني مادخلناش في المناهج بالتفصيل، إنما الفلسفة الأمريكية البرجماتية في التعليم، طبعاً كان فيه كتب راقية وبعدين بقى احنا في التدريب.. كان فيه مبادئ ما يسمى بطريقة المشروع والنشاط إلى آخره.

### أ.محروس سليمان

كانت الحرب ضد القبانية في ١٩٥٨/٥٧.

### أ.أديب ديمتري

آه الحملة ضد القبانية.. وهذه كانت معركة، وهذه طبعاً في إطار الفكر بتاع "طه حسين" هو الآخر... مش بس كده، وفي إطار الطرح الاشتراكي في مفهومنا.

### أ.محمود مدحت

كان فيه كلام من ده؟

**أ.أديب ديمتري**

آه... طبعاً.

**أ.محمود مدحت**

ومصاحب للعمل العام؟

**أ.أديب ديمترى**

وهذه كان تأثيرها لغاية دلوقت بالنسبة لمن يشتغلون في كلية التربية.

أنا مش أكاديمي.. يكاد يصيبهم فزع ويستدعوني ويستغلون إن هم أساتذتي، وكانت كلية التربية.. وهي قيانية، تتابع مقالاتنا التي في مفاهيم الاشتراكية والديمقراطية وطبعاً مفاهيم "طه حسين" في التربية.. يعنى في الإطار الفكري والأيديولوجي، مافيش شك إن احنا أرسينا.. وكنا بندافع عن التعليم العام والشعبي مقابل التعليم الخاص والنموذجي إلى آخره.

وصدى هذه المعركة... أنا.... خرجت في مؤتمر الشعب العربي اللي كانت بتعمله ليبيا، وأحزاب من العالم العربي والصومال وإريتريا أبص ألاقيهم متأثرين.. يعني هم كانوا بيتتلمذوا خصوصاً على منابر اليسار من الطليعة والكاتب إلى آخره، وقارئين كل كلمة أكثر منا.

**أ.محمود مدحت**

لكن ماكانش فيه ضمن الحركة المنظمة مطالب عامة بمسائل مهنية أو مسائل فكرية، يعني النقابة طارحة نفسها كعمل مطلبي لكن مش طارحة نفسها كعمل تربوي.

**أ.أديب ديمتري**

طبعاً يعني.. وبعدين.. يعني ماكانش فيه.. كان موجود بس طبعاً.. مش بالتفاصيل.. المناهج إيه.. ومش عارف إيه... طبعاً..

**أ.عدلي عزيز**

ده كان ممكن ييجي بعدين.. ده لم يستمر غير سنتين أيام حكم الوفد بس.

**أ.محمود مدحت**

هناك حاجة تانية بالنسبة لموقف المعلمين بالنسبة لتغيير بعض المناهج الدراسية، بلاش المناهج.. المقررات الدراسية، يعني فيه حاجة باحسها بس بشكل تلقائي لكن ماسكها.. كان الطالب لما بيوصل للتوجيهية أو الثقافة في الخمسينيات، كان بيبقى على درجة عالية من الفهم والفكر الثقافي.. حتى إن ديوان الموظفين كان بيعمل مسابقة للموظفين، فكان مجمل الأسئلة.. أسئلة كبيرة.. يعني أسئلة لا تتناسب مع طالب الثانوية العامة الآن على الإطلاق وكان الطالب حتى كمان تلاقيه كبير مش بس علشان لابس بدلة وكرافتة.. لا ولكن تلاقيه كبير في مخه.

تم تشويه المناهج.. فالكتب اللي كانوا بياخدوها مختلفة خالص عن اللي احنا أخذناها حتى ولو كانت متأخرة من ناحية الإنتاج العلمي.. يعني من ناحية درجة التطور العلمي، لكن كان فيها شغل كتير، يعني أنا افتكر وأنا في ابتدائي في الخمسينيات ٥٢ أو ٥٣ حاجة زي كده. كان عندنا كتاب للمطالعة أو القراءة.. فالتدريبات بتاعته بتعتمد على طوابع بنشتريها علشان نلزقها على الصور الموجودة في الكتاب بحيث إن احنا نشكل قصة التاريخ. فيما يتعلق بالتاريخ كان فيه تدريس للتاريخ مختلف خالص عن الذي تم بعد كده... والتوجهات القومية العربية التي تمت.. ومختلف حتى عن الكلام اللي موجود حالياً والقص الذي كان يصيب بعض المقررات لغاية ما بقى مشوه خالص...

يعني هذا طبعاً لنا أمتد على استقامته كل المواد الدراسية، يعني ماكانش فيه مجابهة؟ يعني ماكانش لكم دور في وضع المقررات كمعلمين يمتلكون نظرية سياسية، ويمتلكون نضالاً في الشارع، ماكانش فيه حركة لها مطالب من هذا النوع، من ناحية تشويه المقررات أو تعزيز المقررات الدراسية بشكل يتناسب مع العالم الذي كنا عايشين فيه في الحرب العالمية الثانية.. كان فيه الكلام ده؟

أ.أديب ديمتري

لا.. شوف يعني هو عموماً، لما جت الثورة عدلت المقررات في الإطار الوطني.

أ.محمود مدحت

الوطني؟ أنا كنت باشوف هذه الكتب كان فيها كلام عن مصر... كلام عن الوطن.. طبعاً هذا صحيح.. إنما الذي جاء بعد كده، كان كلام... أشبه بالدعاية.

أنا هاقول لك على حاجة.. وأنا كنت تلميذ في سنة ابتدائي.. كنت ميال لـ"محمد علي"، وفي نفس الوقت باشتم في أسرة "محمد علي" وأنا لسه تلميذ في سادسة ابتدائي، وأحلم بعد كده إن "محمد علي" في القسطنطينية، مع إن الكلمة التي جاءت عن حروبه في الشام قليلة قوي، وبعد كده في المراحل الثانية ماشفناش هذه الأمور.. يعني خرجت التلاميذ لا هم متمكنين من بعض الأمور العلمية التي لازم تتعلمها، ولا هم متمكنين من المواطنة، هي المدرسة بتعمل المواطنة في إطار حقوق وواجبات.. يعني الذي فاهم حقوقه وواجباته.

أ.أديب ديمتري

هو كان فيه وعي قومي لكن في الإطار الناصري.. طبعاً كان فيه إنجازات.. يعني أنا عايز أقول كان لينا موقف في إطار التخصص بتاعنا، في إطار الفلسفة.. هم عدلوا المناهج في الأربعينيات، كنا بندرس تاريخ الفلسفة، اليونان، هم حولوها لمشاكل الفلسفة، وأنا عارضت المنهج ده ليه.. لأن كان تاريخ الفلسفة بيدي فرصة لرؤية تاريخية؛ طبعاً الفلسفة بالنسبة لطالب الثانوي مش سهلة، ولكن كان ممكن المدرس المتمكن أو المثقف يقدر من خلال تاريخ الفلسفة.. مثلاً الفلسفة اليونانية.. طبعاً دي غنية جداً.. بالصراع الذي بين الطبقات وانعكاسها في الفلسفة، "أفلاطون" ده كان بيمثل مين و"أرسطو" كان بيمثل مين.

## محمود مدحت

أنا اقتنعت بكلام حضرتك.. سؤال يعني:

تقدر تقول بالنسبة للحركة الوطنية المصرية التي بدأت في الأربعينيات حتى ١٩٤٦، تقدر تقول إنها استغرقت في النضال السياسي العام، أكثر مما وفرته من وقت لمسألة امتلاك فهم محدد لأسس جديدة للتنمية.. ونطبق ده في حقل التعليم.. الذي سيطرت عليه الحركة المطلبية أكثر من الحركة السياسية التي تستهدف تطوير التعليم، باعتبار أن هذا ينظم عقل الأمة من جديد تاني... يعني أنا مثلاً باصطدم اليومين دول -حالياً- بالكتابات اللي كانت موجودة في الثلاثينيات، والأربعينيات، والعشرينات... بأنها أكثر من ليبرالية، رغم إنها كانت تصادر مع أنها لم يكن لها علاقة بالاشتراكية خالص، إنما لها علاقة بالفهم العلمي، وعلاقة بالفهم الليبرالي... فأنا أقدر أقول... وهو ليس حكماً طبعاً.. بس أنا باشوف... إن الحركة السياسية استغرقت في نضالات سياسية عامة، ونضالات مطلبية لكن لم تدخل في مجال نظريات جديدة تقدر تخوض بيها النضال..

## أ.أديب ديمتري

آه شوف.. هو كان فيه محاولات لكن بلا جدال سيطرت قضية الجلاء، يعني المعركة السياسية.

## أ.محمود مدحت

يعني القضية الوطنية جابت حاجات تانية؟ وأداء الحكومة المصرية بعده أو رؤيتها جابت أي نظريات تانية لها؟

## أ.أديب ديمتري

بس من خلال المرحلة الأولى قبل ما يحكمنا "عبد الناصر".. الحقيقة كان فيه محاولات، وحتى في البداية، احنا انضمينا للحركة الشيوعية ازاي....

أ.محمود مدحت

علشان أو عن طريق الحركة الوطنية.

**أ.أديب ديمتري**

لأ.. مش الحركة الوطنية وبس.. كان مثلاً الذي أنا أذكره كان جروب جديد، ده اللي في وسط البلد كانت حيث .......... بدأت مثلاً قضية الفلاح وإيه مشاكله، دي محاولات للاقتراب من قضية الفلاح... قضية الصهيونية......... فمثلاً "فتحي عبد الفتاح" عمل كتاب عن الفلاح والثاني "إبراهيم عامر"، بالاختصار إن مفيش كلام إن اتقدم... كثير من أمثال "فوزي منصور" و"عبد الرازق حسن"، و"فؤاد مرسي"، وكثير غيرهم، وقضية التنمية.

**أ.محمود مدحت**

ما هم دول اللي "عبد الناصر" خطفهم، يعني يا تخشوا السجن يا تشتغلوا معايا.

**م.سعد الطويل**

لا مش قاعدة.. فيه نقطة هي إن إنت في مرحلة معينة، الذي كان موجوداً يعني.. يعني مثلاً ثورة ١٩ أفرزت الفكر الليبرالي بتاع الطبقة اللي سيطرت على الحكم بعد كده، إنما إنت علشان تجيب، وتفتح فكر آخر لطبقة جديدة كان لازم الطبقة الجديدة يبقى ليها سيطرة، يعني كان لازم تناضل من أجل الطبقة الجديدة لتصل إلى الحكم، قبل مش قبل بالضبط، لكن كمان مش ممكن تتفرغ لإنتاج الفكر بتاعها وهي لسه مابقتش موجودة، خصوصاً في الحالة دي، لما بتكون الطبقة البرجوازية أنتجت فكرها وهو في رحم الإقطاع وكانت.... هذه كانت مرحلة استغلالية زي مرحلة استغلالية أخرى فماكانش فيه تغيير جوهري بين المرحلتين لكن إنت لما تكون في مرحلة عاوز تلغي فيها الاستغلال خالص وتقيم اشتراكية فليس من السهل أبداً إنك تحط الفكر بتاعها وأنت لسه بعيد عن الحكم.. طبعاً بتحط

أه، لكن مش ممكن أبداً تتصور إن هذا يبقى حلول المشاكل الجماهيرية، لأن المشاكل الجماهيرية ليست هذه.. المشكلة الجماهيرية الأولى هي أن تتفق على الأساس المادي بتاعها وبعدين تحط لها المنابر الفكرية بتاعتها.... علشان كده السؤال اللي إنت بتسأله في الحقيقة طالب أكثر مما يتصور، هو منتظر من الناس أكثر مما هم ممكن يعملوه، ماكانش منتظر إنه يكون فيه كلام كثير في هذا المجال...

# قائمة مطبوعات
# مركز البحوث العربية والأفريقية
# ١٩٨٧-٢٠٠٨

١. فؤاد مرسي، مصير القطاع العام في مصر، ١٩٨٧.
٢. لطيفة الزيات (تحرير)، المشكلة الطائفية في مصر، ١٩٨٨.
٣. رشدي سعيد وآخرون، أزمة مياه النيل، ١٩٨٨.
٤. عواطف عبد الرحمن، المدرسة الاشتراكية في الصحافة، ١٩٨٨.
٥. وداد مرقس، سكان مصر، ١٩٨٨.
٦. أبوسيف يوسف وآخرون، النظرية والممارسة في فكر مهدي عامل: أعمال ندوة فكرية، ١٩٨٩.
٧. إبراهيم برعي، دليل قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ١٩٥٣/١٩٨٩.
٨. إبراهيم العيسوي، المسار الاقتصادي في مصر وسياسات الإصلاح، ١٩٩٠.
٩. إبراهيم بيضون وآخرون، ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية أعمال ندوة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ١٩٩٠
١٠. أحمد عبد الله (تحرير)، انتخابات البرلمانية في مصر، نشر مشترك مع دار سينا ١٩٩٠.
١١. حيدر إبراهيم، أزمة الإسلام السياسي، الجبهة الإسلامية القومية في السودان، ١٩٩٠.
١٢. نادر فرجاني، الأزمة العربية الكبرى ودور المثقفين، نشر مشترك مع لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، ١٩٩٠.
١٣. محمد عبيد غباش، من لا يعرف شيئا فليكتب، خربشات رجل بلاد النفط، ١٩٩١.
١٤. ألفت الروبي، الموقف من القص في تراثنا النقدي، ١٩٩١.
١٥. محمد على دوس، حياة موارة في العمل السياسي العربي الأفريقي، ١٩٩١.
١٦. أحمد نبيل الهلالي وآخرون، اليسار المصري وتحولات الدول الاشتراكية : أعمال ندوة عقدت بالمركز ١٩٩٢.
١٧. أمينة رشيد وآخرون، قضايا المجتمع المدني في ضوء فكر

حرامشى (مع دار عيبال بدمشق)، ١٩٩٢.

١٨. سمير أمين،من نقد الدولة السوفيتية إلى الدولة الوطنية، ١٩٩٢.
١٩. المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر :أعمال ندوة عقدت بالمركز، ١٩٩٢.
٢٠. جويل بنين، زكارى أوكمان، العمال والحركة السياسية فى مصر ج، ١ ترجمة أحمد صادق سعد، ١٩٩٢.
٢١. إشكاليات التكوين الاجتماعى والفكريات الشعبية فى مصر: أعمال ندوة بالمركز نشر مع دار كنعان، ١٩٩٢.
٢٢. أحمد يوسف أحمد: منطق العمل الوطنى- حركة التحرر الوطنى الفلسطينية فى دراسة مقارنة مع حركات التحرر الأفريقية بالتعاون مع مركز القدس للدراسات الإنمائية عمان، ١٩٩٢.
٢٣. ليلى عبد الوهاب، سوسيولوجية الجريمة عند المرأة، ١٩٩٢.
٢٤. أحمد محمد البدوى، لبن الأبنوس بازول، ١٩٩٢.
٢٥. مركز دراسات المرأة الجديدة ومركز البحوث العربية، المرأة وتعليم الكبار،١٩٩٢.
٢٦. إدريس سعيد، عظام من خزف، ١٩٩٣.
٢٧. دارام جاى (تحرير)، صندوق النقد الدولى وبلدان الجنوب، ترجمة/ مبارك عثمان، نشر مع اتحاد المحامين العرب، ١٩٩٣.
٢٨. مايكل دراكوه (تحرير)، الأنهار الأفريقية وأزمة الجفاف، تنشر بالتعاون مع منظمة البحوث الاجتماعية لشرق وجنوب أفريقيا ١٩٩٤.
٢٩. عادل شعبان وآخرون، الحركة العمالية فى معركة التحول، ١٩٩٤.
٣٠. نادية رمسيس فرح (تحرير) السكان والتنمية فى مصر نشر مع دار الأمين،١٩٩٤.
٣١. آمال سعد زغلول، دور الحركة الشعبية فى حرب السويس، ١٩٩٤.
٣٢. لجنة الدفاع عن الثقافة القومية (دراسات ووثائق ١٩٧٩-١٩٩٤)(من مقاومة التطبيع إلى مواجهة الهيمنة) ١٩٩٤.
٣٣. على عبد القادر، برامج التكيف الهيكلى والفقر فى السودان، ١٩٩٤.

٣٤. حلمي شعراوي وعيسى شيفجي، حقوق الإنسان في أفريقيا والوطن العربي،١٩٩٤.
٣٥. لطيفة الزيات (ترجمة وتعليق)، حول الفن، ١٩٩٤.
٣٦. جودة عبد الخالق (تحرير)، تطور الرأسمالية ومستقبل الاشتراكية في مصر والوطن العربي : ندوة مهداة إلى فؤاد مرسي، ١٩٩٤.
٣٧. عبد الغفار شكر، التحالفات السياسية في مصر ١٩٩٤.
٣٨. صادق رشيد، أفريقيا والتنمية المستعصية، ت/ مصطفى مجدى الجمال، ١٩٩٥.
٣٩. عبد الغفار أحمد، السودان بين العروبة والأفريقية، ١٩٩٥.
٤٠. بيترنيانجو، من تجارب الحركات الديمقراطية في أفريقيا والوطن العربي، مع اتحاد المحامين العرب ترجمة حلمي شعراوي وآخرون، ١٩٩٥.
٤١. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدني والدولة في الوطن العربي: حالة مصر، نشر مشترك مع دار مدبولي، ١٩٩٦.
٤٢. سمير أمين (تحرير) المجتمع المدني والدولة في الوطن العربي : حالة لبنان، مشترك مع مدبولي ١٩٩٦.
٤٣. مصطفى كامل السيد (تحرير)، حقيقة التعددية السياسية في مصر، نشر مشترك مع مدبولي ١٩٩٦.
٤٤. سيد البحراوي (تحرير)، لطيفة الزيات : الأدب والوطن، نشر مشترك مع دار المرأة العربية، ١٩٩٦.
٤٥. عبد الباسط عبد المعطي: بحوث الطفولة في الوطن العربي، نشر مشترك مع المجلس العربي للطفولة والتنمية، ١٩٩٦.
٤٦. جويل بنين، زكاري لوكمان، العمال والحركة السياسية في مصر الجزء الثاني، ترجمة إيمان حمدي، نشر مع دار الخدمات النقابية والعمالية،١٩٩٦.
٤٧. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٧.
٤٨. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدني والدولة في الوطن العربي : حالة المشرق العربي نشر مشترك مع دار مدبولي، ١٩٩٧.
٤٩. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدني والدولة في الوطن العربي

: حالة المغرب العربي نشر مشترك مع دار مدبولي، ١٩٩٧.

٥٠. كمال مغيث (تحرير)، التعليم وتحديات الهوية القومية، نشر مشترك مع دار المحروسة، ١٩٩٨

٥١. عبد الغفار شكر، اليسار العربي وقضايا المستقبل ١٩٩٨. نشر مشترك مع دار مدبولي، ١٩٩٨.

٥٢. عاصم الدسوقي (تحرير)، عمال وطلاب في الحركة الوطنية المصرية. نشر مشترك مع دار المحروسة، ١٩٩٨.

٥٣. محمد أبو مندور وآخرون، الإفقار في بر مصر، نشر مشترك مع دار الأهالي، ١٩٩٨.

٥٤. عبد الغفار أحمد (تحرير)، إدارة الندرة، ترجمة صلاح أبو نار وآخرون،١٩٩٨.

٥٥. لايف مانجر وآخرون، البقاء مع العسر، ترجمة صلاح أبو نار- مجدى النعيم، ١٩٩٨.

٥٦. نجاتي عبد المجيد وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى:من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الأول بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ١٩٩٨.

٥٧. لايف مانجر. لفوقة النوبة، ترجمة مصطفي مجدي، ١٩٩٩.

٥٨. أمينة رشيد (تحرير): التبعية الثقافية : مفاهيم وأبعاد، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٩.

٥٩. محمود عودة، (إشراف)، الأسر المعيشية في الريف المصري، نشر مشترك مع جامعة عين شمس، ١٩٩٩.

٦٠. محمد محيى الدين، (إشراف)، نساء الغزل والنسيج : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٩٩.

٦١. عبد الحميد حواس وآخرون، المأثور الشعبي في الوطن العربي، نشر مشترك مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٩.

٦٢. عبد الباسط عبد المعطي(تحرير)، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، نشر مشترك مع دار مدبولي، ١٩٩٩.

٦٣. عزة خليل (إعداد)، خريطة سياسات وخدمات الطفولة في مصر. نشر مشترك مع المركز القومي للثقافة والطفل، ١٩٩٩.

٦٤. يوسف درويش وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ

الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الثاني بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ١٩٩٩.

٦٥. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عربية: مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الأول، نشر مشترك مع كودبسريا ودار الأمين، أكتوبر ١٩٩٩.

٦٦. أمينة رشيد (تحرير)، الحريات الفكرية والأكاديمية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠.

٦٧. فاروق القاضي، فرسان الأمل : تأمل فى الحركة الطلابية المصرية،٢٠٠٠.

٦٨. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق في علم اللغة، الورقة الأولى-يناير ٢٠٠٠ حول (مشكلات تدريس اللغات فى مصر)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.

٦٩. محمد سيد أحمد وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الثالث بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٠.

٧٠. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الثاني، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، مارس ٢٠٠٠.

٧١. أحمد مختار منصور، الجراحة في الحضارة العربية الإسلامية، ٢٠٠٠.

٧٢. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق في علم اللغة، الورقة الثانية– نوفمبر ٢٠٠٠ (دراسات حول اللغة العربية فى مصر)، الورقة الثالثة، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.

٧٣. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الثالث، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، أكتوبر ٢٠٠٠.

٧٤. حلمى شعراوى، أفريقيا فى نهاية قرن، نشر مشترك مع دار

الأمين، ٢٠٠٠.

٧٥. أديب ديمتري وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى:من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الرابع بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠١.

٧٦. مصطفى مجدي الجمال (تحرير)، فلسطين والعالم العربي، نشر مشترك مع دار مدبولي، ٢٠٠١.

٧٧. عبد الغفار شكر (تحرير)، تحديات المشروع الصهيوني والمواجهة العربية، نشر مشترك مع دار مدبولي، ٢٠٠١.

٧٨. فرانسوا أوتار وفرانسوا بوليه، في مواجهة دافوس، ترجمة : سعد الطويل، نشر مشترك مع دار ميريت، ٢٠٠١.

٧٩. عبد الغفار شكر (إشراف)، الجمعيات الأهلية الإسلامية في مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠١.

٨٠. كويسي براه، اللغات الأفريقية وتعليم الجماهير، ترجمة وتحرير حلمي شعراوي، بالتعاون مع مركز الدراسات المتقدمة للمجتمع الأفريقي بكيب تاون، الناشر، دار الأمين، ٢٠٠١.

٨١. فيتينو بيكيلي، وآخرون، دراسات مختارة/ التحولات الاجتماعية والمرأة الأفريقية، بالتعاون مع منظمة أوسريا بأديس أبابا، تقديم د. عبد الغفار محمد أحمد، الناشر دار الأمين، ٢٠٠١.

٨٢. أحمد القصير وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى:من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الخامس بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠١.

٨٣. رمسيس لبيب (تحرير)، العمال في الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الورشة الأولى بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠١.

٨٤. شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عربية: مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الرابع، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، أكتوبر ٢٠٠١.

٨٥. سعد الطويل (تحرير)، الأجانب في الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الورشة الثانية، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ

الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.

٨٦. جردا منصور، مشيحة نونس (تحرير)، سلسلة أوراق في علم اللغة، الورقة الثالثة– مايو ٢٠٠٢ (مساهمات في اللغويات العربية)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين في القاهرة.

٨٧. سمير أمين، مستقبل الجنوب في عالم متغير، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.

٨٨. أكيكي بي موجاجو وآخرون، دراسات اجتماعية في شرق وجنوبي أفريقيا، بالتعاون مع منظمة أوسريا بأديس أبابا، الناشر دار الأمين، ٢٠٠٢.

٨٩. سمير أمين وآخرون، العلاقات العربية الأوربية: قراءة عربية نقدية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.

٩٠. يسرى مصطفى (تحرير)، المجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربي، نشر مشترك مع دار ميريت، ٢٠٠٢.

٩١. فخري لبيب، حلمي شعراوي (تحرير)، منظمة التجارة العالمية ومصالح شعوب الجنوب، بالتعاون مع منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية وعدد من المنظمات غير الحكومية، الناشر مركز المحروسة، ٢٠٠٢.

٩٢. إسماعيل عبد الحكم وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء السادس بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.

٩٣. عبد الغفار محمد أحمد، في تاريخ الأنثروبولوجيا والتنمية في السودان، ترجمة: مصطفى مجدي الجمال، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.

٩٤. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات التعاونية كمنظمات شعبية تنموية– الجزء الأول، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٢.

٩٥. حنان رمضان (تحرير)، المرأة في الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، الورشة الثالثة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.

٩٦. عريان نصيف (تحرير)، الفلاحون في الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، الورشة الرابعة، بالتعاون مع لجنة

توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٩٧. شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الخامس، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٢.
٩٨. سمير أمين وآخرون، الاشتراكية واقتصاد السوق: تجارب (الصين- فيتنام- كوبا)، نشر مشترك مع مكتبة مدبولى، ٢٠٠٣.
٩٩. عبد الحميد حواس، أوراق في الثقافة الشعبية في مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٠٠. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات التعاونية كمنظمات شعبية تنموية- الجزء الثانى، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٣.
١٠١. مدحت أيوب (تحرير)، الأمن القومى العربي، نشر مشترك مع مكتبة مدبولى، ٢٠٠٣.
١٠٢. طايع آصيفا وآخرون (تحرير)، العولمة والديمقراطية والتنمية: تحديات وآفاق، نشر مشترك مع منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبى أفريقيا (أديس أبابا)، ومركز المحروسة، ٢٠٠٣.
١٠٣. فخرى لبيب (تحرير)، الطلبة فى الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الورشة الخامسة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٣.
١٠٤. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق فى علم اللغة، الورقة الرابعة- مايو ٢٠٠٣ (قضايا حول اللغة العربية والتعبير العلمى)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
١٠٥. هويدا عدلى (تحرير)، ثقافة وسائل الاتصال فى الوطن العربى: الإعلام والهوية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٠٦. شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد السادس، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٣.
١٠٧. سمير أمين، فرانسوا أوتار (تحرير)، مناهضة العولمة : حركة المنظمات الشعبية فى العالم، ترجمة: م.سعد الطويل، نشر مشترك مع المنتدى العالمى للبدائل، ودار الأمين، ٢٠٠٣.
١٠٨. أحمد برقاوى وآخرون، الدولة الوطنية وتحديات العولمة فى الوطن العربى، نشر مشترك مع مركز الدراسات والبحوث

الاستراتيجية دمشق ومكتبة مدبولي، ٢٠٠٣.
١٠٩. رمسيس لبيب(تحرير)، الانقسامية وأزمة الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، الورشة السادسة والسابعة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، ٢٠٠٣.
١١٠. محمد ماهر الجمال، أحمد لطفي السيد: دراسة في الخارطة المعرفية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١١١. عبد الغفار شكر (منسق البحث)، نظام الخدمة العامة في مصر وآفاق تطويره: دراسة حالة محافظة دمياط، بالتعاون مع شبكة الجمعيات الأهلية للتنمية وقضايا النوع بدمياط، ٢٠٠٣.
١١٢. شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدي الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد السابع، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٤.
١١٣. ريمي هيريرا وآخرون، ترجمة بثينة جمال الدين، الثورة الكوبية... إلى أين....؟ دراسة في ملامح التاريخ الكوبي واستشراف القرن الواحد والعشرين، نشر مشترك مع منتدى العالم الثالث ودار العالم الثالث،٢٠٠٤.
١١٤. أليون سال (تحرير)، ترجمة: سعد الطويل، أفريقيا ٢٠٢٥، أي مستقبل؟ نشر مشترك مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، المدينة برس، ٢٠٠٤.
١١٥. دينيس فينتر وآخرون، دراسات اجتماعية في شرق وجنوبي أفريقيا، العدد الثالث نشر مشترك مع منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبي أفريقيا (أوسريا) بأديس أبابا، الناشر المدينة برس، ٢٠٠٤.
١١٦. هاين ماريز، جنوب أفريقيا:حدود التغيير: الاقتصاد السياسي لمرحلة الانتقال، ترجمة صلاح العمروسي وعزة الخميسي، نشر مشترك مع منتدى العالم الثالث وآخرون، الناشر دار الأمين، ٢٠٠٤.
١١٧. د.أحمد زايد – د.عروس الزبير (تحرير)، النخب الاجتماعية: حالة الجزائر ومصر، نشر مشترك مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية بالجزائر، مع الناشر دار مدبولي، ٢٠٠٤.
١١٨. د. حمدي عبد الرحمن –عزة خليل، المجتمع المدني ودوره في

التكامل الأفريقي، نشر مشترك مع مركز المجتمع المدني -جامعة ناتال، الناشر المدينة برس، ٢٠٠٤.
١١٩. فاروق القاضي، آفاق التمرد: قراءة نقدية في التاريخ الأوروبي والعربي الإسلامي، نشر مشترك مع المؤسسة العربية للدراسات والنشر بالأردن، ٢٠٠٤.
١٢٠. جوزيف بوسير وآخرون، دراسات اجتماعية في شرق وجنوبي أفريقيا، العدد الرابع نشر مشترك مع منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبي أفريقيا (أوسريا) بأديس أبابا، الناشر المدينة برس، ٢٠٠٤.
١٢١. سمير أمين وآخرون، الصراع حول المياه: الإرث المشترك للإنسانية، ترجمة: م. سعد الطويل، نشر مشترك مع منتدى البدائل العالمي الثالث، الناشر مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥.
١٢٢. عبد العال الباقوري، وعد بوش.. بلفور الجديد: الحصاد المُر للساداتية، الناشر مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥.
١٢٣. رمسيس لبيب (تحرير وتقديم)، اليسار في الثقافة المصرية، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الناشر دار الثقافة، ٢٠٠٥.
١٢٤. ألفريد نهيما (تحرير)،قضايا السلم المنشود في أفريقيا: التحولات والديمقراطية والسياسات العامة، ترجمة:مصطفى مجدي الجمال، نشر مشترك مع منظمة بحوث العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبي أفريقيا (أوسريا) بأديس أبابا، الناشر دار الأمين، ٢٠٠٥.
١٢٥. شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدي الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الثامن، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٥.
١٢٦. جيودا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق في علم اللغة، الورقة الخامسة- يونيه ٢٠٠٥ (اللغة والإيديولوجية والسلطة)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين في القاهرة.
١٢٧. عزة خليل (تحرير)، تقديم سمير أمين، الحركات الاجتماعية في العالم العربي، نشر مشترك مع المنتدى العالمي للبدائل، الناشر مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥.
١٢٨. سامية الهادي النقر، الجمعيات الأهلية والإسلام السياسي في

السودان، الناشر مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥.
١٢٩. عروس الزبير، الجمعيات الأهلية الإسلامية- حالة الجزائر، نشر مع دار الأمين، ٢٠٠٦.
١٣٠. أحمد سليم وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤي : من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية جـ٧ بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتي عام ١٩٦٥، ٢٠٠٦.
١٣١. عبد الأمير السعد، الاقتصاد العالمي: قضايا راهنة، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٦.
١٣٢. حسام رضا، إسرائيل فى الزراعة المصرية، الناشر مركز المحروسة، ٢٠٠٦.
١٣٣. زهدى الشامى وآخرون، دراما أمريكا اللاتينية، دروس التنمية والتحدى الديمقراطي، الناشر مركز المحروسة، ٢٠٠٦.
١٣٤. شبيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال (مسئول التحرير)، (أفريقية – عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد التاسع، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٦.
١٣٥. عبد الله على إبراهيم، أصيل الماركسية: النهضة والمقاومة في ممارسة
الحزب الشيوعي السوداني، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٦.
١٣٦. آرشي مافيجي، التشكيلات الاجتماعية فى أفريقيا- دراسة فى النظرية والتطبيق إقليم البحيرات العظمى، ترجمة: مصطفى مجدى الجمال- تقديم حلمى شعراوى، الناشر، مركز المدينة للإعلام والنشر، ٢٠٠٧.
١٣٧. ب. بيكمان- ل.م. ساشيكوني (تحرير)، أنظمة العمل والتبزلة: إعادة هيكلة علاقات الدول- المجتمع فى أفريقيا، ترجمة: عزة خليل، الناشر مركز المحروسة، ٢٠٠٧.
١٣٨. سمير أمين (إشراف)، الفلاحون وتحديات القرن الواحد والعشرين، ترجمة: بثينى جمال الدين- غادة طنطاوى، مراجعة سعد الطويل، الناشر دار العالم الثالث، ٢٠٠٧.
١٣٩. وداد مترى: قلب بحجم الوطن، إعداد مركز البحوث العربية والإفريقية، مطبعة مركز المدينة، ٢٠٠٧.
١٤٠. سعد الطويل وآخرون (تحرير)، وثائق الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، المجلد الأول، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية

المصرية حتى ١٩٦٥، ونشر مشترك مع دار العالم الثالث، ٢٠٠٧.

١٤١. مصطفى مجدي الجمال، كتاب البوليفاري، تشافيس: جدل الثورة والكاريزما، نشر مشترك مع مكتبة مدبولي، ٢٠٠٧.

١٤٢. عبد الأمير السعد، قضايا رأس المال والعمل، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٧.

١٤٣. د.حسنين كشك- حنان رمضان (تحرير)، أحوال الزراعة والفلاحون في ظل سياسات التكيف الهيكلي، نشر مشترك مع مركز المحروسة والخدمات الصحفية والمعلومات، ٢٠٠٧.

## كراسات المركز

١. أحمد هني، حول إجراءات الإصلاح الاقتصادى فى الجزائر، ١٩٨٨.

٢. عصام فوزى، ترجمة ثلاثة قراءات سوفيتية فى البيريسترويكا، ١٩٨٨.

٣. أشرف حسين، ببليوجرافيا الطبقة العاملة، ١٩٨٨.

٤. عبد العظيم أنيس، قراءة نقدية فى كتابات ناصرية، ١٩٨٩.

٥. مصطفى نور الدين عطية، المجتمعات التابعة ومشكلات التنمية المستقلة، ١٩٨٩

٦. موشي ليوين وآخرون، تقديم/ فؤاد مرسي، البيريسترويكا فى عيون الآخرين، ١٩٩٠

٧. محمد أبو مندور وآخرون، أزمة المياه فى الوطن العربى، نشر مشترك مع دار الأمين ١٩٩٩.

٨. إسماعيل زقزوق، المهمشون بين النمو والتنمية، نشر مشترك مع دار الأمين١٩٩٩.

٩. عبد الغفار شكر، تجديد الحركة التقدمية المصرية، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠٠.

١٠.حنان رمضان (إعداد)، العراق تحت الحصار، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠٠.

١١.أحمد صالح، الإنترنت والمعلومات، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١.

١٢.عريان نصيف (تحرير) الأرض والفلاح، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١.

١٣.أحمد عبد الله، عمال مصر وقضايا العصر،نشر مشترك مع دار

المحروسة ٢٠٠٢.

١٤.عريان نصيف (تحرير)، التشريع التعاوني في مصر: الواقع... وآفاق المستقبل، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠.

١٥.د.محمد ماهر الجمال، مضامين التربية الشعبية، في مجلة "الأستاذ" لعبد الله النديم، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.

١٦.مدحت أيوب، قضايا في الاقتصاد المصري بعد التكيف الهيكلي. نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.

١٧.كلود كاتز وآخرون، ترجمة يوسف درويش، إمبريالية القرن الواحد والعشرين، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.

١٨.سمير أمين، الفيروس الليبرالي: الحرب الدائمة وأمركة العالم، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٤.

١٩.محمد إسماعيل زاهر، أزمة الوعي العربي بين الحملة الفرنسية والحملة الأمريكية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٤.

٢٠.بهيج نصار، البحث عن مفهوم للديمقراطية في مرحلة الثورة العلمية والتكنولوجية الراهنة، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٤.

٢١.الحركة العمالية المصرية: الخبرة النضالية وآفاق المستقبل، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٤.

٢٢.د.حامد الهادي، إحصاءات السكان والحيازة الزراعية: تحليل اجتماعي، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٥.

٢٣. د.سيد عشماوي، الدراسات الحديثة في تاريخ مصر الاجتماعي الحديث خلال السنوات العشر الأخيرة، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٥.

## كتيبات كوديسريا

١– أوكوادبا نولي، الصراع العرقي في أفريقيا، ١٩٩١.

٢– ايبو هو تشغول، الجيش والعسكرية في أفريقيا، ١٩٩١.

٣– ديساليجن رحماتو، منظمات الفلاحين في أفريقيا : قيود وإمكانيات، ١٩٩١.

٤– جيمي أديسينا، الحركات العمالية وصنع السياسة في أفريقيا، ١٩٩٢.

٥– مومار ديوب، ممادو ديوف، تداول السلطة السياسية وآلياتها في أفريقيا، ١٩٩٢.

٦– أنيمولات – سالو، البيئة العالمية: جدول أعمال بحث لأفريقيا، ١٩٩٣.

٧– م. مامداني،آخرون، الحركات الاجتماعية والعلمية الديمقراطية في أفريقيا،

١٩٩٣
٨- ثانديكا مكانداويرى، التكيف الهيكلى والأزمة الزراعية فى أفريقيا، ١٩٩٣
٩- آرشى مافيجى، الأسر المعيشية وآفاق إحياء الزراعة فى أفريقيا، ١٩٩٣.
١٠- سليمان بشير ديانى،المسألة الثقافية فى أفريقيا، ١٩٩٦.
١١- ميشيل بن عروس، الدولة - والمنشقون عليها، ١٩٩٦.
١٢- عبدو مالك سيمون، عملية التحضر، والتغير فى أفريقيا، ١٩٩٩.
١٣- أمينة ماما، دراسات عن المرأة ودراسات النساء فى أفريقيا، ١٩٩٩.
١٤- تادى آكين آنيا، العولمة السياسية الاجتماعية فى أفريقيا، ١٩٩٩.
١٥- ممادو ديوف، ليبرالية سياسية أم انتقال ديمقراطى : منظــورات أفريقيــة، ١٩٩٩.
١٦- حكيم بن حمودة نظريات ما بعد التكيف الهيكلى، ٢٠٠٠.
١٧- كلوديو شوفتان، ماذا بعد ممارسات التنمية المشوهة فى أفريقيا؟، ٢٠٠٠.
١٨- أشيلى ميمبى، عن الحكم الخاص غير المباشر، ٢٠٠٠.
١٩-تشيكيلاك. بيايا، الشباب والعنف والشارع فى كنشاسا: نسمع ونفهم ونصف، ٢٠٠١.
٢٠-سليمان بشير ديانى، إعادة بناء المعنى: نصوص ورهانات لقراءة مــستقبل أفريقيا، ٢٠٠١.
٢١- عثمان كان، المثقفون الأفريقيون المتحدثون بلغات غير أوروبية، ٢٠٠٥.
٢٢- جومو كوامى صندارام، الاعتبارات الاقتصادية للتجديد الوطنى، ترجمة: إسماعيل زقزوق، بالتعاون مع كوديسريا، ٢٠٠٨

## سلسلة كراسات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

### أ- التنمية بالمشاركة

١- تعزيز التواصل بين مؤسسات صنع الــسياسة الحكوميــة وبــين الجامعــات والمراكز البحثية من أجل دعم الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا.
٢- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا: دروس من تجارب قطرية.
٣- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا.
٤- تعبئة وإدارة الموارد المالية فى الجامعات الأفريقية.
٥- تحسين إنتاجية الخدمات العامة فى أفريقيا.
٦- دعم حيوية الجامعة الأفريقية فى التسعينيات ومابعدها.
٧- تهيئة البيئة لتنمية الفعاليات التنظيمية فى أفريقيا.

٨- تعبئة القطاع غير الرسمي والمنظمات غير الحكومية من أجل الإصلاح الاقتصادي والتنمية في أفريقيا.
٩- الأخلاقيات والمساءلة في الخدمات العامة الأفريقية.
١٠- أعمال ندوة حول الديمقراطية والمشاركة الشعبية لقادة نقابات العمال في أفريقيا.
١١- الإثنية والصراع السياسي في أفريقيا.
١٢- ميثاق عمل للمنظمات غير الحكومية في أفريقيا.

## ب- سلسلة التنمية بالمشاركة

١- دراسة حالة في ناميبيا.
٢- دراسة حالة في أوغندا.
٣- كيف تؤثر المنظمات الأهلية في السياسات عن طريق البحث والضغط والدعوة.
٤- المبادئ الأساسية لتعزيز الحوار والتعاون والتداخل بين الحكومات والمنظمات الشعبية.
٥- دراسة حالة في جامبيا.
٦- دراسة حالة في أثيوبيا.

## ج- سلسلة الدليل التدريبي للتنمية بالمشاركة الشعبية

١- الاتصال في خدمة التنمية بالمشاركة.
٢-المنظمات المحلية غير الحكومية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء في المجتمعات المحلية.
٣- مناهج تطوير المنظمات الأهلية للمشروعات.
٤- تخفيف الفقر وصيانة البيئة.
٥- تعريف دور وأهمية اتصال دعم التنمية من أجل المشاركة الفعالة في عملية التنمية.
٦- إدارة المشروعات الصغيرة
٧- تصميم فعال لخدمات تنظيم الأسرة
٨- دور مؤسسات المجتمع المدني في منع وإدارة وحل الصراعات في أفريقيا.

## النشرات

١- **نشرة البحوث العربية**:من العدد التجريبي يناير ١٩٩٠ إلى العدد (١٥-١٦) سبتمبر٢٠٠٣- مارس٢٠٠٤.
٢- **نشرة المجلس الأفريقي لتنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية (كوديسريا)**: من العدد الأول أبريل ١٩٩١ إلى العدد التاسع والأربعون، ٢٠٠٦.

٣-**نشرة العلوم السياسية الأفريقية:** من العدد الأول إلى العدد الثامن والثلاثون، أغسطس ٢٠٠٣.
٤- **نشرة الذاكرة الوطنية-** مع لجنة التوثيق- العدد الثاني-أكتوبر ١٩٩٦.
٥- **نشرة منتدى العالم الثالث بداكار:** العدد الأول يونيو ١٩٩٦- العدد الثاني يونيو ١٩٩٧.
٦- **نشرة المنتدى العالمي للبدائل:** العدد الثالث- فبراير ٢٠٠٢.
٧- **نشرة منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبي أفريقيا (أوسريا)،** العدد الثاني، يناير ٢٠٠٦.

**تحت الطبع.**

١. البدائل المطروحة للمسألة الفلاحية والزراعية في مصر
٢. المرأة في القطاع غير الرسمي.
٣. تمويل التعليم.